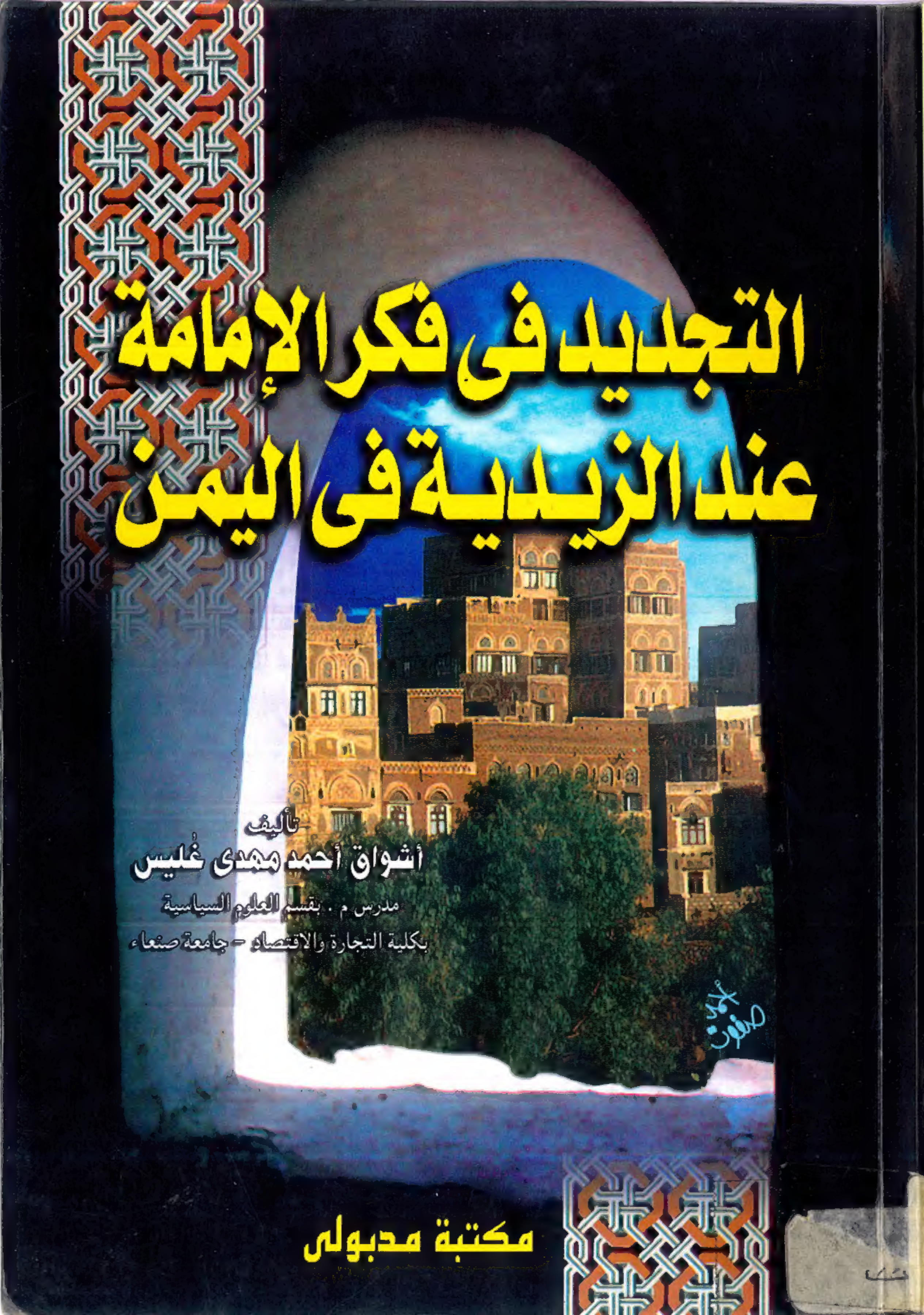


التجديد فى فكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن

تأليف

أشواق أحمد مهدى غُليس

مدرس م . بقسم العلوم السياسية

بكلية التجارة والاقتصاد - جامعة صنعاء

مكتبة مدبولى

التجديد فى فكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن

الطبعة الأولى

١٤١٧هـ - ١٩٩٧م

الناشـــر

مكتبة مدبولى

ميـدان طلعت حـرب بالقاهـرة - ج م ع

تليفون ٥٧٥٦٤٢١

التجديد فى فكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن

تأليف

أشواق أحمد مهدي غليس

مدرس مساعد بقسم العلوم السياسية

بكلية التجارة والاقتصاد ـ جامعة صنعاء

مكتبة مدبولي

القاهرة

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

يشرفنى ويسعدنى وأنا أختم هذه الدراسة أن أتقدم بكل واحترام ، وعميق الشكر والعرفان لأستاذتى الدكتوره / **نيفين عبد الخالق مصطفى** ، لما بذلته من جهد فى إتمام واخراج هذه الدراسة بهذه الصوره فليجزها الله عنى خير الجزاء .

وأتوجه بخالص الشكر والتقدير للأستاذين الجليلين الفاضلين ، الاستاذ الدكتور عبد الملك عودة والاستاذ الدكتور حسن الظاهر لتحملهما مشاق قراءة هذه الرساله ومشاركتهما فى إثرائها . فلهما منى كل الشكر والعرفان والتقدير .

كما أتوجه بالشكر إلى جامعة صنعاء ومستشاريها الثقافيين بالقاهرة وجامعة القاهرة ، ولكل من قدم المساعدة بشكل مباشر أو غير مباشر .

فليجزهم الله عنى جميعاً خير الجزاء

الإهداء

إلى كل من رفع راية الإسلام عالية موحدة ـ دونما مذهبية أو مناطقية ـ من أجل بقاء يمن واحد مستقر

إلى من ضحوا بالكثيـر من أجل أن تخرج هذه الدراسة إلى النـــور

زوجـــى وأبنـــائـى وأهـلـى



الفهرس

الموضوع	الصفحة
المقدمة	١١
الفصل الأول	
التأصيل الفكرى للإمامة عند الزيدية	٣٥
المبحث الأول : نشأة الفكر السياسى الزيدى	٣٦
المبحث الثانى : الإمامة فكراً وحركة	٥١
أولاً : الأثر الفكرى لثورة الإمام زيد	٥١
ثانياً : الأثر الحركى لثورة الإمام زيد	٦٠
الفصل الثانى	
التجديد الأول فى فكر الإمامة « رؤية الإمام الهادى »	٧١
المبحث الأول : الإمامة فى فكر الهادى	٧٧
المبحث الثانى : الدعوة والخروج فى فكر الهادى	٨٩
الفصل الثالث	
التجديد فى فكر الإمامة عند زيدية اليمن المحدثين	٩٥
المبحث الأول : المفهوم الزيدى للإمامة	٩٩
أولاً : طرق تولية الإمام	٩٩
أ - القرشية	١٠٤
ب - الإجماع والبيعة والاختيار	١٠٥
جـ - الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر وقضية الخروج	١٠٧
ثانياً : شروط الإمامة عند الزيدية	١١٠
ثالثاً : وظائف الإمامة	١١٣
رابعاً : عزل الإمام	١١٦

المبحث الثانى : التيار الزيدى المنفتح على أهل السنة ١٢٣
الفصــل الـرابــع
التجديد المعاصر لفكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن ١٤٣
المبحث الأول : فكر آل الوزير السياسى ١٤٩
أولاً : الفكر السياسى لآل الوزير قبل الوحدة اليمنية ١٥١
ثانياً : فكر آل الوزير السياسى « ما بعد التسعينيات » ١٥٧
١ - موقف آل الوزير من الإمامة عند الزيدية ١٥٨
٢ - الإمامة فى فكر آل الوزير ١٦٥
المبحث الثانى : حزب الحق ١٧١
الخاتــمة ١٨٥
قائمة المراجع ١٩١
ملحق : سلسلة أئمة الزيدية الذين حكموا اليمن ٢١١

المقدمة

تُعد الإمامة أو الخلافة من أهم الأسباب التي أدت إلي اختلاف المسلمين ، وتفرقهم إلي جماعات ، وفرق ومذاهب ، فمنذ الخلافة الراشدة وحتي الآن والصراع بين المذاهب الإسلامية قائم حول مَنْ له الأحقية في تولي الإمامة أو الخلافة مِن المسلمين . فالشيعة الإمامية تقول : إن إمامة المسلمين حق للإمام علي من بَعْد وفاة النبي صلي الله عليه وسلم ، وأن هذا الحق قد اغتصب منه ؛ معتقدين أن هناك نصوصاً قرآنية وأحاديث نبوية تدل علي أحقية الإمام علي بالإمامة ، وأن هذا الحق قائم ومتوارث لمن يخلفه من الهاشميين آل البيت ، من نسل الحسن والحسين ، وبعض فرق الشيعة تقصر هذا الحق علي أحدهما دون الآخر ، كما يري الشيعة أن العدالة الإلهية تكون بتنصيب الإمام من الله ، وهو لطف واجب علي الله تعالي ، وهم بذلك قد مهدوا لفكرة عصمة الإمام ؛ وإن كانت بعض فرق الشيعة لا تعتقد في العصمة ، إذ لم تخلعها الزيدية علي أئمتها .

وفي الجانب الآخر نجد أهل السنة ينادون بالخلافة القائمة علي أساس الاختيار وإجماع الأمة ممثلة في أهل الحل والعقد . ويري أهل السُنة أن الخليفة المختار بإجماع الأمة خليفة لرسول الله ، لاخليفة الله ، وإن بَطُل اعتبار الخلافة عن الله ، فقد بَطُل تبعاً لذلك القول بعصمة الخليفة ؛ ذلك أن العصمة لا تلزم إلا بنص ؛ ولو كان هناك نص لعلمت به الأمة كلها عن طريق التواتر .

وبين موقف الشيعة وأهل السنة يبرز المذهب الزيدي كأقرب فرق الشيعة إلي أهل السنة ، وأكثرها اعتدالاً . فالمذهب الزيدي إجمالاً لم يرفع الأئمة إلي مرتبة النبوة أو مرتبة تقاربها ، بل اعتبرهم بشر كسائر الناس، ولم يكفر أحدا من أصحاب رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، وخصوصاً من بايعهم علي رضي الله عنهم جميعاً ، واعترف بإمامتهم . وأن النبي صلي الله عليه وسلم لم يعين خليفته بالاسم والشخص ، بل عرفه بالوصف ، وأن

الاوصاف التى عُــرفت تجــعل الإمام علياً رضى الله عنه ، هـو الإمـام من بعده ، ومع ذلك أجاز الإمام زيد بن على بن الحسين – الذى ينتسب المذهب الزيدى إليه – إمـامـة المفـضـول علي الأفـضـل . علي ألاً تكون الإمـامـة وراثة ، فـإن اخـتـار أهـل الحل والعـقد فى الأمـة إمـامـاً، وإن لم يسـتـوف بعض الصـفـات الواجب توافـرهـا ، صـحـت إمامته ولـزمـت بيعته [1].

---

(١) محمد أبو زهرة ، الإمام زيد – حيـاته وعصره وأراؤه وفقهه ، القاهره ، دار الفكر العـربى ، ١٩٥٩ ، ص ص ١٨٨ – ١٩١ .

أولاً : أهمية الدراسة :

يتميز الفكر الزيدى بخصائص جعلته متميزاً بمكوناته الدينية والدنيوية . إذ إن معظم مفكرى الزيدية ، وعلمائها كانوا حُكاماً وثائرين مما أكسب الفكر الزيدى خاصية امتزاج الفكر بالحركة ، والنظرية بالواقع . كما تميز الفكر الزيدى بالدعوة إلي الاجتهاد ، ورفض التقليد ، فاتصف بالتواصل ، والاستمرارية ؛ حيث كان دائم التفاعل مع الواقع ، خاصة فى بداياته الأولي ، ومع أن حكم الأئمة الزيدية فى اليمن قد انتهي كنظام سياسي ، إلا أنه ترك لنا تراثاً فكرياً يستحق الدراسة ، ولذلك فإن **أهمية هذه الدراسة** تستند إلي محاولتها تقديم رؤية متكاملة للفكر السياسي الزيدى من خلال إيضاح الأهمية الفكرية للإمامة كمفهوم سياسى[(١)] غالباً مايتم تناوله فى إطار بعض المذاهب الشيعية دون الأخري ، وفى الوقت نفسه فإن الدراسات والأبحاث العلمية للفكر السياسى الزيدى ، لم تنل اهتماماً ملحوظاً من قبل الباحثين فى قسم العلوم السياسيه بصورة كافية ، فغالباً ما يتم بحثها فى إطار الدراسات الشرعية والفقهية ، أو فى إطار الدراسات التاريخية .

وتتمثل الأهمية العملية لهذه الدراسة فى سعيها لمعرفة قدرة الفكر السياسى الزيدى علي إقامة نظام سياسى يحل مشاكل الجماعة التى انضوت فى إطاره ، وهل كان التعامل فى الواقع مطابقاً لهذا الفكر ؟ بالإضافة إلي ذلك سعت الدراسة إلي إظهار مدي تقارب الفكر السياسى الزيدى أو تباعده عن الفكر السياسى لأهل السنة ، ومن ثم إمكانية خلق أرضية مشتركة للتعايش الفكرى والسياسى بينهما . خاصة وأن المذهبين السائدين فى اليمن هما المذهب الزيدى ، مذهب أهل السنة ، أوما يطلق عليهم فى اليمن « **بالزيود والشوافع** »

---

(١) يتفق الفكر السياسى الزيدى مع الفكر السياسى الإسلامى عموماً فى التمركز حول ظاهرة القيادة ، واعتبار مفهوم الخلافة أو الإمامة منطلقه الأساسى فى بناء وتصور الحقيقة السياسية أنظر : د. حامد عبد الله ربيع ، سلوك المالك فى تدبير الممالك لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى الربيع ، القاهرة ، دار الشعب ، ١٩٨٠ ، ص ١٢٣ .

ثانياً : الهدف من الدراسة :

يمثل الفكر السياسي الزيدى واحداً من التيارات العلمية والعملية في الفكر السياسي الإسلامى ، ومع أن البدايات الأولي للفكر الزيدى قد تشكلت خارج اليمن إلا أنه امتد ، وتوسع ، واستمر فى اليمن **فكراً وحركة** ؛ حيث استمر حكم الأئمة الزيدية فى اليمن أكثر من عشرة قرون . إن طول فترة حكم الأئمة يثير تساؤلاً هاماً عن تلك المقومات الفكرية التى استمد منها هذا الفكر شرعية بقائه فى ظل بيئة سياسية اتسم تاريخها بكثرة تعاقب الدويلات اليمنيه وتزامنها(١) .

وانطلاقاً من إختيار صحة المقولة التى تدعى « **أن امتزاج خاصية الفكر بالحركة لأى نظام سياسى يشكل تجديداً مستمراً لقيمه ومبادئه الفكرية ليتمكن من التعايش مع الظروف المتغيرة** » .

وبمفهوم المخالفة « **فإن عدم امتزاج خاصية الفكر مع الحركة لاى نظام سياسى يؤدى إلي الجمود الفكرى ، ومن ثم عدم تمكنه من التكيف أو التعايش مع الظروف المتغيرة** » ولاختبار مدي صحة انطباق هذه المقوله علي حكم الأئمة الزيدية ؛ فإن هذه الدراسة سعت إلي تحقيق عدد من **الأهداف البحثية تتمثل فى** : التعريف بالفكر السياسى الزيدى وتأصيلة فكرياً ووضع إطار فكرى عام للإمامة عند زيدية اليمن المحدثين يساعدنا علي فهم عناصر التجديد فيه . وتوضيح مدي التقارب أو التباعد بين الفكر السياسى الزيدى والفكر السياسى السنى . وحتي تكتمل الرؤيه الفكرية بالواقع العملى سعت الدراسة إلي استخلاص التجربة التاريخية للإمامة ورصد مظاهر النشاط الفكرى والسياسى للأحزاب السياسية اليمنية المعاصرة التى تتخذ من المذهب الزيدى مرجعية فقهية وعقيدية ، بهدف توضيح حدود الثبات والتطور والتجديد لمقومات الإمامة الفكرية .

---

(١) حكمت اليمن منذ انفصالها عن الحكم العباسى أكثر من عشر دول متزامنة أو متعاقبة بما فيها تلك الدول التى غزّت اليمن كالشراكسة والأتراك . للمزيد أنظر :
أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، الرياض ، مطابع البادية للأوفست ، ط٣ ، ١٩٨٠ ، الفصلين الثامن والتاسع .

ثالثاً : الإطار المنهاجى للدراسة :

تتحدد نقطة البداية لتجديد الفكر السياسى الإسلامى ، بفهم تراث الماضى ، وإيضاحه ، واستيعاب دلالاته ، وتضمينها فى تجديد الحاضر وإثرائه ؛ وهذا يحتم علينا الاستعانة **بالمدخل التاريخى** باعتباره بديلاً للمنهج التجريبى فى العلوم الاجتماعية ، حيث إن دراسة الماضى تساعد علي التعرف علي الحاضر(١). والإمامة كظاهرة سياسية ليست وليدة الحاضر ، وإنما هى امتداد للماضى ؛ فالفكر الزيدى ظهر فى القرن الثانى من الهجرة وتتابع زمانياً ، مزاوجاً بين الفكر والحركة ، حتي تشكلت معالمه الأساسية فى أوائل القرن الثامن الهجرى ، ومن ثم فاستخدامنا للمدخل التاريخى أفادنا فى التتبع الزمانى والمكانى للإمامة كفكر وحركة عند الزيدية (٢).

كما ساعدنا علي الإحاطة بالظروف التاريخية ، والسياسية ، والاجتماعية التى أحاطت بهذا الفكر، وأسهمت بطريقة ، أو بأخري في تطويره ، وتجديد مفاهيمه ، وصياغة نصوصه فى فترات زمنية مختلفة .

إضافة إلي ذلك فإن المنهج التاريخى ساعدنا علي تفهم آراء الفرق الإسلامية ، وتفكيرها السياسى منذ بداياته الأولي ، وأعطي هذه الآراء بعدها الزمنى ، وأحاطها بالظروف التى نشأت فيها ، أو أدت إلي نشأتها ، ثم تابع تطورها الفكرى والحركى (٣).

---

(١) انظر :د . فاروق يوسف يوسف أحمد ، قواعد المنهج العلمي ، القاهرة ، مكتبة عين شمس ط ١ ، ١٩٨٥، جـ١، ص ٤٤ .
د . سمير نعيم أحمد ، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ط٤ ، ١٩٨٧، ص ص ١٢٩ - ١٣٠.

(٢) تري د. نيڤين عبد الخالق أن اللجوء إلي التاريخ فى التحليل السياسى يفيد فى دراسة التفاعل بين الفكر والحركه ، ومن ثم يمكن القيام بالمتابعة الزمنية لنمو الحركة ولنشأة الفكر وتفاعلهما معاً ، حتي تبلورت فى التاريخ الإسلامى فرق ومذاهب إسلاميه . أنظر :
د . نيڤين عبد الخالق مصطفي ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامي ، القاهرة ، مكتبة الملك فيصل الإسلامية ، ط١ ، ١٩٨٥ ، ص ١٣ .

(٣) تُعد كتب الفرق والمقالات مصدراً هاماً لدراسة الفكر السياسى الإسلامى فى بداياته =

كما تم الاستعانة بأداة **تحليل النص**[1] ، وهي أداة منهجية تعين الباحث علي اكتشاف العناصر ، والمقومات ، والتعبيرات المختلفة للموضوع محل البحث ، فقد مكنتنا هذه الأداة من تحليل محتوي النصوص الزيدية التي اعتمدت عليها الدراسة . وأستخدم لهذا الغرض أسلوب **التحليل الغرضي**[2] ، الذى يهتم بتحليل النصوص بطريقة كيفية بغرض استخراج المفاهيم والتصورات التى تتضمنها النصوص للموضوع محل الدراسة ، والنقاط الفرعية المتصلة بها، ثم تفسيرها ، وتقديم الرأى حولها ؛ فمثلاً استخدمنا التحليل الغرضى فيما يتعلق بموضوع من مواضيع الإمامة ، وهو إمامة المفضول مع وجود الأفضل ، فلم تكتف الباحثة بتحليل هذا الموضوع بتصور ، أو تصورين عنه ، بل استندت إلي أكثر من تصور حول هذه النقطة

= الأولي ، ومع ذلك فإن الاعتماد علي هذا المصدر لا يُعطى لهذه الأفكار بُعدها الزمنى ، ولا يحيط بالظروف المختلفة التى أحاطت بنشأتها ، أو رافقت تطورها ، لأن هذه الكتب تسرد هذه الأفكار كتراكمات حتي زمن مؤلفيها ، ولاشك أن المنهج التاريخى يسهم فى تلافى بعض أوجه النقص هذه .

(١) منتجات الفكر ، أي فكر ، المقصود بها أساساً مجموعة من النصوص . والنص رسالة أو خطاب يريد مرسله أن يقدم فكرة أو وجهة نظر فى موضوع معين . ولذلك فالنص بناء من الأفكار . للمزيد أنظر :

د. محمد عابد الجابرى ، الخطاب العربى المعاصر ، دراسة تحليليه نقدية ، بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، مايو ١٩٨٢ ، ص ٨ .

أميمة مصطفي عبود أمين ، قضية الهوية فى مصر السبعينيات ، دراسة فى تحليل بعض نصوص الخطاب السياسى، رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣ ، ص ص ٢-٤٦ .

(٢) تَعَرِّف الدكتورة مارلين نصر كلمة غرضى أنها مشتقه من غرض ، وجَمعها أغراض أي مواضيع البحث ، و التحليل الغرضى ، يعني : تحليل المواضيع التي يختارها الباحث . حيث تبدأ عملية التحليل الغرضى بتحليل الباحث لموضوع أو موضوعات بحثه الرئيسى ، والنقاط الفرعية المرتبطة به كخطوه أولي نحو تحليل النصوص ، ليتم اختيار النصوص المرتبطة إرتباطاً مباشراً بموضوع بحثه ، وبعد الانتهاء من وضع تصور عام لموضوع بحثه يقوم الباحث بتقديم رؤيته وتفسيره حول هذا الموضوع . للمزيد أنظر :
د . مارلين نصر ، التصور القومى العربى فى فكرجمال عبد الناصر (١٩٥٢- ١٩٧٠) ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ص ٢٤-٣٧ .

بدءاً بتصور الإمام زيد عن إمامة المفضول مع وجود الأفضل ، وتصور الفرق الثلاث . الجارودية ، والصالحية ، والسليمانية لها، ومروراً بالهادي ، وزيدية اليمن المحدثين ، وانتهاء بزيدية اليمن المعاصرين ، ونظرتهم لهذا الموضوع من مواضيع الإمامة . وذلك من خلال إثبات تصوراتهم عن طريق الاستشهاد بنصوص الفكر الزيدي .

ثم قدمت الباحثة تفسيرها لهذا الموضوع أو ذاك فى حدود ما استأنسته وما اقتبسته من خلال النصوص ، وذلك فى إطار رصد الفكرة العامة وتطورها .

كما استعانت الباحثة **بتحليل مسار البرهنة** (١) ، الذى يهدف إلي تحديد الدلائل التى يستشهد بها المتحدث للتدليل علي صدق ما يقوله لإقناع المتلقى ، والتأثير عليه ؛ فقد تكون هذه الدلائل تاريخية ، أو جغرافية ... إلخ . . وقد استخدمت الباحثة هذا التحليل لتحديد الدلائل التى استشهد بها علماء الزيدية ، وأئمتها لتأكيد أحقية آل البيت بالإمامة ، وهى دلائل فى معظمها ذات صبغة دينية ، وتاريخية ، ومن أمثلة ذلك ما قامت به الباحثة من تحليل كتاب تثبيت الوصية المنسوب للإمام زيد : من حيث تاريخها وتحليل مضمونها ، وأيضاً التعارض ، والمقابلة بين عدد من النصوص المنسوبة للإمام زيد ، وخاصة فى كتاب الروض النضير .

ولاستكمال دراستنا للفكر السياسى الزيدى استخدمت الباحثه منهج المقارنه (٢)، الذى يستخدم للوصول إلي المعرفة المنظمة ، خصوصاً ان التجارب

---

(١) تطلق الدكتورة مارلين علي تحليل مسار البرهنة بأنه مقاربة ، لأن تطبيقاته النظرية والعملية نادرة ، وهى - أي المقاربة فى بدايتها ، ولكنها تشيد بهذه المقاربة ، لأنها تحافظ علي بنية النص - وتسمح بتحليله أيديولوجيا ضمن التسلسل الخطابى ، وتسلسل البرهنة ، ونوعية المنطق ، والحجج التى يعطيها المتكلم لإثبات هذا العنصر أو ذاك للمزيد أنظر : - د . مارلين نصر ، المرجع السابق ، ص ص ٥٣ - ٥٦ .

- د . عبد العليم محمد ، الخطاب الساداتى ، تحليل الحقل الأيديولوجى للخطاب الساداتى ، القاهرة ، كتاب الأهالى رقم ١٧ - أغسطس - ١٩٩٠ ، ص ص ٥٨ - ٥٩

(٢) للمزيد عن منهج المقارنة انظر :

د . فاروق يوسف يوسف أحمد ، مرجع سابق ص ص ٣٩-٤٢ .

د . حامد ربيع ، سلوك المالك في تدبير الممالك ، مرجع سابق ، ص ص ٩٦-٩٧ .

د . حسن صعب ، علم السياسية ، بيروت ، دار العلم للملايين ، مارس ١٩٧٩ ، ص ص ٣١٣ - ٣٧٠ .

في العلوم الاجتماعية مستحيلة ، إذ تتم مقارنة الظاهرة في شكلها المبسط بالظاهرة بعد أن تطورت وتعقدت علي أساس أن ذلك يوضح لنا العناصر الثابته والعناصر المتغيرة فى الظاهرة . فمن خلال هذا المنهج تمت مقارنة الأفكار السياسية للتيارات الزيدية المتعددة عبر مراحل فكرية زمنية وتاريخية مختلفه ، وذلك بهدف التعرف علي العناصر الثابته والعناصر المتغيره داخل هذا الفكر ، كما تمت مقارنة الفكر السياسى الزيدى في إطاره العام مع الفكر السياسى السنى بهدف اكتشاف نقاط الاتفاق ونقاط الاختلاف بينهما ، وذلك كخطوة أولي نحو خلق أرضية فكرية للتفاهم المشترك بين زيدية اليمن وشوافعه .

رابعًا : التساؤلات البحثية للدراسة :

من خلال تحديد الباحثة للهدف من الدراسة ، وأهميتها ، والمناهج المستخدمة ، فقد بدأت الباحثة بعدد **من الأسئلة البحثية المحددة وهي كالتالي :**

١ – هل يشكل امتزاج خاصية الفكر مع الحركة فى المذهب الزيدى تجديداً مستمراً ومتكيفاً لفكرة الإمامة مع الواقع المعاصر ؟

٢ – هل تُعد الاختلافات المذهبية بين الفكرين الزيدى ، والسنى (الزيود والشوافع) متغيراً أساسيًا فى شق وحدة اليمن أرضاً وشعباً ؟ أم أن هناك متغيرات أخري ؟

٣ – ما هو الدور الذى قامت به الأفكار السياسية للفرق الزيدية الثلاث (الجارودية ، والصالحية ، والسليمانية) فى عملية التجديد الحديث ، والمعاصر لفكر الإمامة عند الزيدية ؟

خامسًا : صعوبات الدراسة :

تحددت صعوبات الدراسة فيما يلى :

أ – صعوبات منهاجية :

أ – امتداد الفترة التاريخية للفكر الزيدى ، حيث يبدأ التأصيل النظرى لهذا الفكر منذ القرن الأول للهجرة وحتي وقتنا الحاضر ، مما أوجب علي الباحثة التوقف فى محطات تاريخية هامة أثرت فى نشأة هذا الفكر ، وتطوره ، وتجديده ولذلك تم التركيز فى هذه الدراسة علي بحث وتحليل فكر زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبى طالب ، والحركه الفكرية والسياسية التى أعقبت وفاته ، والتى أسهمت فى صياغة الفكر السياسى للإمام الهادى إلي الحق يحي بن الحسين بن القاسم الرسى ، مؤسس دولة الأئمة الزيدية فى اليمن ، ودراسة فكر علماء الزيدية المحدثين وقد مثلت مؤلفات أحمد بن يحي المرتضي الإطار الفقهي ، والعقائدى الذى استمد منه زيدية اليمن مرجعيتهم الفكرية حتي يومنا هذا ، وفى وقتنا الحاضر تناولت الدراسة الأفكار السياسية لبعض الأحزاب السياسية الممثلة للتيار الزيدى .

ب – تناثر الفكر السياسى الزيدى فى ثنايا الموضوعات التى تتناول المسائل الفقهية ، والأصولية .

٢ – **صعوبات ذات بعد نفسي** ، فالمنهج العلمى يفرض علي الباحث أن يكون موضوعياً [(١)] ، خاصة عندما يتسم موضوع الدراسة بالحساسية [(٢)] ؛ لهذا الطرف أو ذاك . وإذا كان الالتزام بالموضوعية أول إلتزام أخلاقى للباحث ؛ فإنه فى هذه الدراسة أولي خاصة والفكر الزيدى موضع خلاف بين مؤيد ومعارض .

---

(١) هناك تعريفات كثيرة للموضوعية ، وأهم ما تشير إليه معظم هذه التعريفات أن الموضوعية تعني فهم أو تصوير الواقع الذي يدرسه الباحث بحيث يكون مطابقاً بقدر الإمكان لما كان عليه هذا الواقع بالفعل ، كما أن الموضوعية تعني عدم الانحياز المسبق من الباحث ، وأن يبدأ بحثه بهدف اكتشاف الحقيقة والافصاح عنها . انظر علي سبيل المثال : د . سمير نعيم أحمد ، مرجع سابق ، ص ٨٣ .

(٢) رغم صدور العديد من الدراسات والكتب عن الفكر الزيدى خاصة كتاب الدكتور أحمد محمود صبحى الزيدية إلا أن هذه الكتب والدراسات لم تجد لها صدي إذ تجاهلها القادرون علي الرد وفضلوا الصمت المتعمد وذلك نظراً لحساسية هذا الموضوع
د . عبد العزيز المقالح ، قراءة فى فكر الزيدية والمعتزلة ، بيروت ، دار العودة ، ١٩٨٢ ، ص ١٧ .

ولا تخفى الباحثة أنها حاولت جاهدة الحصول علي أكبر قدر من المراجع العلمية لهذه الدراسة علي الرغم مما واجهته من صعوبات بالغة فى جمعها

سادسًا : مصادر جمع البيانات :

اعتمدت هذه الدراسة علي المصادر التالية :

١ - **مصادر مكتبية** : حيث تم الرجوع إلي ما هو متوفر ومتاح من كتابات مطبوعة ومنشورة بموضوع الدراسة وكذا وثائق بعض الأحزاب السياسية اليمنية .

٢ - **مخطوطات** : حيث اعتمدت الباحثة علي المخطوطات الزيدية الموجودة فى دار الكتب بالهيئة المصرية العامة للكتاب نقلاً عن المكتبة اليمنية بالجامع الكبير فى صنعاء .

٣ - **مقابلات شخصية** : التقت الباحثة بالعديد من الشخصيات الفكرية الزيدية وأجرت معهم عدة حوارات[١] ، منهم :

١ - الأستاذ / زيد بن على الوزير حزب اتحاد القوي الشعبية .

٢ - الأستاذ / أحمد الشامى الأمين العام لحزب الحق .

٣ - الأستاذ / إبراهيم بن محمد الوزير الأمين العام لحزب العمل والتوحيد الإسلامى .

سابعًا : المفاهيم الأساسية للدراسة :

التجديد فى فكر الإمامة :

التجديد فى مفهومه العام يعنى إعادة الشيء الذى بلي أو قدم ، أو تراكمت

---

(١) اجرت الباحثة المقابلات خلال شهر ديسمبر ١٩٩٤ بمدينة صنعاء :
حيث تمت مقابلة الأستاذ ذيد بن علي الوزير في منزله يوم ٢٢ ديسمبر ١٩٩٤ .
والأستاذ أحمد الشامي في منزله يوم ٢٣ ديسمبر ١٩٩٤ .
والأستاذ إبراهيم بن محمد الوزير في مكتب جريدة البلاغ يوم ٢٤ ديسمبر ١٩٩٤ .

عليه من السمات ، والمظاهر ما طمس جوهره إلي حالته الأولي [١] ، وتجديد الفكر يعنى العمل الواعى المقصود لإزالة ما علق به من سمات ومظاهر طمست جوهره تمهيداً لاستمرار صلاحيته ، لكي يكون أداة لتوجيه الفرد والمجتمع وهدايته [٢].

وتنبع **أهمية التجديد** من كونه أداة تواصل بين الحاضر والماضى من خلال إعطاء الفكرة بُعدها الزمنى ، وربطها بالرؤية المتجددة ، والتى تمنحها مقومات القدرة علي الاستمرار ، والبقاء ، والصمود فى وجه التطورات المستحدثة التى يفرضها الواقع الجديد وتألفها الأجيال اللاحقة [٣] .

ومن ناحية ثانية فإن تجديد الفكر يحافظ عليه ويضمن استمراريته إذ إن الفكر يمكن أن يموت وينتهى متي ما افتقد عملية التجديد ذاتياً وموضوعياً [٤] .

---

(١) زكى الميلاد ، الفكر الإسلامى بين التأصيل والتجديد ، بيروت ، دار الصفوة ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٤٥ – ٤٦ .

(٢) يختلف التجديد عن التجدد فى كون الأول خطة واعية مقصودة باتباع منهجية واضحة المقاصد لإصلاح الفكر ، تمهيداً لإصلاح المجتمع . بينما التجدد هو مايطرأ علي الفكر من تحولات ومتغيرات نتيجة تفاعلات بين الفكر والمجتمع دون تخطيط ومنهجية واضحة . للمزيد أنظر: – المرجع السابق ، ص ص ٥٩ – ٦٢ .

(٣) يري الدكتور حامد ربيع أن هناك عمليتان مختلفتان لتجديد الفكر السياسى الإسلامى أولاهما تتعلق بعملية إحياء النصوص التراثية لهذا الفكر ، وثانيتهما عملية مقارنة الخبرة الإسلامية بالخبرات الأخري . سواء المتشابهة معها أو المختلفة عنها بقصد اكتشاف الدلالات المختلفة لأن تفسر ، وتؤكد ، وتقيد من استقراء الوقائع ، وتقييم المواقف ؛ وهذه الدراسة تسعي فى الأساس إلي إبراز الفكر السياسى الزيدى عن طريق التعريف بنصوصه التراثية ومقارنته بفكر أهل السنة أنظر :

– د . حامد ربيع ، سلوك المالك فى تدبير الممالك ، مرجع سابق ، ص ٢٢١ .

(٤) للفكر دورتان دورة داخلية يجدد فيها نفسه مما علق عليه من سمات ورواسب طمست معالمه وجوهره ليستعيد حيويته وفاعليته ، ودورة خارجية يجدد فيها الواقع بإصلاحه وتطويره ، والفكر الذى لا يجدد نفسه ذاتيًا من الداخل لا يمكن أن يجدد الواقع ويصلحه وبالتالى يفقد ديناميكيته . أنظر :

– زكى الميلاد ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٢ .

والتجديد فى فكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن لا يقتصر علي دراسة التغيير أو التطوير الذى صاحب فكرة الإمامة عند الزيدية ، وإنما هو أعمق من ذلك ، إذ أن التجديد يعنى إزالة ما طرأ علي الأصول والقسمات الأساسية لفكر الإمامة مما يتعارض مع روحها ، ومقاصدها ، ومصلحة الأمة اليمنية ، ووحدتها الفكرية ، والعقيدية ؛ الأمر الذى يكشف لنا عن نقاء هذه الأصول ويعيدها بالعقلانية والاجتهاد كي تفعل فعلها فى مستحدثات الأمور ، ما جد ، وما يستجد فى واقع الحياه . ففى التجديد عودة لحقيقة الذات واستلهام لعوامل الثبات ، وقسماته مع إضافات جديدة تعالج ما استجد من ظروف ، وأحداث سياسية ، وفكرية فى إطار الأصول ، والثوابت ، فيعطى لهذا الفكر ذلك الاتساق الذى يجعل حاضرها ، ومستقبلها امتداداً طبيعيًا متطوراً للأسس الأصلية ، والثوابت الجوهرية فى بنائها القديم (١) .

وتود الباحثه أن توضح أن المقصود بالتجديد في هذه الدراسة هو إعادة بناءالفكر السياسي الزيدى من خلال إبراز قيم هذا الفكر في مراحل تاريخية فكرية متعدده ، ووضعها في اطار الظروف التاريخية السياسية والاجتماعية التي ظهرت فيها ، معتمدين في ذلك علي المصادر الأصليه لهذا الفكر كلما كان ذلك متاحاً لاكتشاف اسس الفكر السياسى الزيدى وتأصيلها ، وبحث التطور الذي

---

(١) يختلف التجديد عن التغيير و التطوير فالأخيران لا يستلزمان ربط الماضى بالحاضر والجديد بالقديم ، وإذ وجد الرباط والارتباط فلا ضابط يحدد أى الاشياء من القديم لا بد لها من البقاء فى الجديد ، وعلي أى نحو يكون هذا البقاء . لمزيد من التفاصيل عن التجديد ومفاهيمه أنظر :

- د . محمد عمارة ، تجديد الفكر الإسلامى : محمد عبده ومدرسته ، كتاب الهلال ، العدد ٣٦٠ ديسمبر ١٩٨٠ ، ص ١١
- د . حورية توفيق مجاهد ، الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، القاهرة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦ ، ص ص ٥٢٠ – ٥٢٤ .
- مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود ، تجديد الفكر الإسلامى ، أعمال الندوة التى نظمتها المؤسسة إبريل ١٩٨٧ .
- سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، التجديد السياسى والخبرة الاسلامية ، نظرة فى الواقع العربى المعاصر ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٨٧ ، ص ص ١ – ٣

حدث فيها ، وموضوعات التجديد التي تناولها أئمة المذهب الزيدى وعلماؤه المحدثون والمعاصرون . وإذا كان هدف الدراسة هو اختبار مدي تفاعل الفكر السياسى الزيدى مع واقع نظامه السياسى الإمامى، فإن هذا الهدف يُعد خطوة أولي لفهم واقع اليمن السياسى والاجتماعى فى الوقت المعاصر ، لأن فهم هذا الواقع لا يمكن أن يتم بمعزل عن تراثه الفكرى ، كما أن البحث عن إمكانية خلق أرضية للتفاهم السياسى والفكرى المشترك بين زيدية اليمن وشوافعة ، تتطلب إعادة بناء هذا الفكر من خلال فصل قيمه عن تلك الممارسات الخاطئة لنظام الإمامة حتي يتم وضع الأمور في نصابها.

ومع أن الإمامة كفكر قد بُحثت من قبل عديد من المفكرين والباحثين ، فإن الجديد فى موضوع هذه الرسالة هو استخدام قيم الفكر السياسى الزيدي القديمة لفهم واقع اليمن السياسى المعاصر ، بالعودة إلي أصول هذا الفكر من مصادره الأصلية ، كلما كان ذلك ممكناً ، بحيث يمكن تمييز العديد من التيارات الفكرية السياسية الزيدية ، والتى تختلف فيما بينها اختلافاً بيناً ، وبالتالي من الصعوبة بمكان ظلم الفكر السياسى الزيدى نتيجة الممارسات الخاطئة لنظام الإمامة .

الفكر السياسي الزيدي :

ويقصد به مجموعة القيم ، والمبادئ التى وضع أصولها الإمام زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب بثورته علي حكم بنى أمية ، والتطور الفكرى والحركى الذى أعقب هذه الثورة ، وأثمر مجموعة من التجريدات السياسية المتكاملة ، أى البنيان الفكرى لتصوير الوجود السياسى ، كما قدمه كبار أئمة وعلماء المذهب الزيدى فى تاريخ اليمن السياسى (١).

---

(١) استعانت الباحثة في تعريف الفكر السياسى الزيدى بتعريف الدكتور حامد ربيع للفكر السياسى الإسلامى . أنظر :
د . حامد عبد الله ربيع – الفكر السياسى الإسلامى وعملية بناء الدولة العصرية ، مذكرات ١٩٧٩–١٩٨٠ ، القاهرة ، ص ١٨٨ .

وقد ركزت هذه الدراسة علي الإمامة كفكر ونظم وممارسة (١) وهذا العرض سيساعد علي فهم الفكر السياسي الزيدى ، ثم معرفة قدرة هذا الفكر علي إقامة نظام سياسى لحل مشاكل الجماعة التى تنضوى تحته ، وهل كان التعامل فى الواقع مطابقًا للنظام الذى أقامه هذا الفكر ، أم مخالفاً له ؟ ومن ثم هل وجدت آليات مكنت الممارسة كحركة لأن تكون رد فعل للفكر ومقدمة له ؟

الإمامة :

الإمامة لغة التقدم ، نقول **أمَّ القوم تقدمهم ، والإمام ما ائتُم به من رئيس أو غيره هادياً أو ضالاً (٢).**

ويطلق لفظ الإمام علي الخليفة ، وأمير المؤمنين ، وهو السلطان الأعظم وإمام الرعية ورئيسهم (٣) .

---

(١) تتضمن دراسة أي فكر سياسى ثلاث مجموعات ، فكر ، ونظم ، وممارسة ، فالفكر : هو ذلك القسط من التعامل مع السلطة السياسية الذي نستطيع أن نصفه بأنه تصور ومدركات أى فلسفة سياسية ، والنظم : هي الحلول الوضعية كقواعد قانونية التي استطاعت نظم الجماعة أن تقيمها لمواجهة مشاكلها ، أما الممارسة كحركة : فهي التعامل مع الواقع . سواء كان ذلك التعامل مطابقاً للنظم أو مخالفاً لها أو ساعياً لتحطميها ، وهذه المجموعات الثلاث ترتبط بعلاقات ترابطية ثابتة . باعتبار أن الفكر ما هو إلا رد فعل للممارسة ومقدمة لها في آن واحد ، وإن النظام هو فكرة تحققت ، والفكرة هي رد فعل لنظام نجح أو أخفق وهكذا ، للمزيد أنظر :

- حامد ربيع ، سلوك المالك في تدبير الممالك ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٢) المصدر اللغوى للإمامة وإمام وأمة هو أمم . أنظر :

- ابن منظور ، لسان العرب – نسقه وعلق عليه على شيرين، القاهرة ، دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع، ط١ ، ١٩٨٨ ، جـ١ ، ص ص ٢١٢ – ٢٢١ .
- طاهر أحمد الزاوى ، ترتيب القاموس المحيط علي طريقة المصباح المنير وأساس البلاغة ، القاهرة ، مطبعة الاستقامة ، ١٩٥٩، جـ ١ ، ص ١٣٨ .
- أحمد محمود صبحي ، نظرية الإمامة لدي الشيعة الاثني عشرية ، القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩، ص ص ٢١-٢٢ .
- د . محمد ضياء الدين الريس ، النظريات السياسية الاسلامية ، القاهرة ، دار التراث ، ط ٧ ، ١٩٧٦ ، ص ص ١٠٧ – ١١١ .

(٣) د . على أحمد السالوس ، الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة ، القاهرة ، المطبعة السلفية ، د ت ، ص ص ٧ – ٨ .

والإمامة فى الإصطلاح السياسى الإسلامى « موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين وسياسة الدنيا (١)، وعرفها ابن خلدون بأنها حمل الكافة علي مقتضي النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية الراجعة إليها إذ أحوال الدنيا ترجع كلها عند الشارع إلي اعتبارها بمصالح الآخرة، فهي فى الحقيقة خلافة عن صاحب الشرع فى حراسة الدين وسياسة الدنيا به » (٢)، ومن ثم فقد تحدد معني الإمامة فى الاصطلاح السياسى لتدل علي معني الخلافة عن رسول صلي الله عليه وسلم فى إقامة الدين، وسياسة الدنيا ولتدل علي من له الولاية العامة علي المسلمين، والتعرف علي أمورها علي وجه لا يكون فوق يده يد (٣).

والإمامة عند الشيعة الإمامية هي الرئاسة العامة الإلهية، خلافة عن رسول الله، صلي الله عليه وسلم، فى شئون الدنيا والدين، بحيث يجب علي كافة الخلق طاعة الإمام. والفرق بين النبى والإمام هو أن النبى حاكم بالأصل علي الناس فى دينهم ودنياهم مباشرة ودون واسطة. أما الإمام فهو الحاكم بواسطة النبى (٤). فالشيعة يرون أن الإمامة بكلا سلطتيها: الدينية، والدنيوية منصب

(١) أبى الحسن على بن محمد بن حبيب الماوردى (٤٥٠هـ)، الأحكام السلطانية والولايات الدينية، بيروت، دار الكتب العلمية، د ت، ص ٥.

(٢) عبد الرحمن بن محمد بن خلدون، مقدمة بن خلدون، بيروت، دار إحياء التراث العربى، د ت، جـ ١ ص ١٩١.
وللمقارنة بين تعريف الماوردى وابن خلدون للإمامة أنظر:
- د. محمد ضياء الدين الريس، مرجع سابق، ص ص ١٢٠ – ١٢٦.
- د. مصطفي الشكعة، الأسس الإسلامية فى فكر ابن خلدون ونظرياته، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، ط ٢، ١٩٨٨، ص ص ١١١ – ١١٢.

(٣) ابن حزم الظاهر الأندلسي(ت٤٥٦)، الفصل فى الملل والأهواء والنحل، القاهرة، مكتبة محمد علي صبيح وأولاده، ط١، ١٣٤٨هـ، جـ٥، ص ص ٧٢–٩٠.
وللمزيد أنظر كذلك:
د. فؤاد النادي، طرق اختيار الخليفة، رئيس الدوله، في الفقه السياسى الإسلامى والنظم الدستورية المعاصرة، القاهرة، دار الكتاب الجامعى، ط١، ١٩٨٠، ص ١٥.

(٤) أية الله السيد عبد الحسين دستغيب، النبوة والإمام، ترجمة السيد أحمد القبانجى، بيروت، دار التعارف للمطبوعات، ١٩٨٨، ص ١٤٧.

إلهى دينى ، وحلقة أخري منبثقة عن النبوة لا تختلف عنها بشئ إلا بالوحى .

ومن ثم فالإمامة لا تخضع للاختيار أو الانتخاب ، وإنما يكون تعيين من له الإمامة بنص من الله ورسوله ، أو بنص من نص عليه رسول الله بحيث ينص السابق علي الإمام اللاحق (١).

ويُعرف الزيدية الإمامة اصطلاحاً بأنها رئاسة عامة باستحقاق شرعى لشخص مخصوص فى أمور الدين والدنيا المتعلقة بالسياسة علي أن لا يكون فوق يده يد مخلوق (٢). ويتكامل هذا التعريف مع مفهوم الزيدية الكلى للإمامة من حيث أحقية آل البيت بها ، وحصرها فى البطنين ، وتحديد اختصاصات الإمامة ووظائفها(٣). فالإمامة الحقة لا تكون إلا باستحقاق شرعى لتخرج جميع أنواع الرئاسة الأخري القائمة علي القهر ، والغلبة ، وعلي مبدأ الاختيار لغير من لا يستحقها ، ومن ثم فلابد أن تكون الإمامة لشخص مخصوص يكون من آل البيت ممن جمع شروطها . وتقصر (تحصر) الزيدية طاعة الرعية لإمامها علي أمور الدين ، والدنيا المتعلقة بمصلحتها كالجهاد ، الولايات ، والحدود ، وقبض

---

(١) الشيخ عبد الله نعمة ، روح التشريع ، بيروت ، دار الفكر اللبنانى ١٩٨٥ ، ص ١٨٢.

(٢) حاولنا فى هذا التعريف جمع تعريفات علماء الزيدية ، حيث تدور تعريفاتهم حول هذا التعريف الاصطلاحى . للمزيد أنظر :

- أحمد بن يحيي حابس الصعدى ، شرح مصباح العلوم فى معرفة الحى القيوم . مخطوطة ، ص ٢١٠ .
- إبراهيم بن يحيي السحولى ، شرح الثلاثين مسألة فى عقائد الزيدية ، دار الكتب المصرية ، عقائد تيمور ، ميكرو فيلم رقم ٣٠٧٢٨ .
- القاسم بن محمد بن على ، كتاب الأساس لعقائد الأكياس فى معرفة رب العالمين وعدله علي المخلوقين وما يتصل بذلك من أصول الدين . صعده ، منشورات مكتبة التراث الاسلامى ، ط٢ ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٠ .

(٣) أنظر :

- القاسم بن محمد ، كتاب الأساس ، مرجع سابق ، ص ١٥٠ .
- أحمد بن يحيي حابس ، مرجع سابق ، ص ٢١٠ .
- أحمد محمود صبحي ، الإمام المجتهد يحي بن حمزة ، وآراؤه الكلامية ، بيروت ، منشورات العصر الحديث، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص ١٤٣ .

الزكاة ، أما ما يتعلق بأمور الدين والدنيا الشرعية فليست من اختصاصه [١].
وتختلف الإمامة عن النبوة ، والأنبياء ؛ ذلك أنه قد يوجد أكثر من نبى فى الزمن الواحد ؛ بخلاف الإمامة فإنها لا تثبت فى وقت واحد لأكثر من شخص واحد ، مستدلين بذلك علي أن إمامة الناصر الأطروش لم تثبت إلا بعد موت الهادى[٢].

ولأن الإمام هو المتصرف الفعلى فى شئون الدين ، والدنيا المتعلقة بمصالح المسلمين فإن الزيدية تمنح الإمام كافة السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية فى إطار الشريعة الإسلامية ، وبالضوابط التي جاءت بها لتحدد حقوق والتزامات كل من الحاكم والمحكوم .

وتتفق الزيدية مع أهل السنة فى القول بوجوب الإمامة ، إذ يجب علي المسلمين شرعاً وعقلاً نصب إمام ، معتمدين فى ذلك علي آيات القرآن الكريم وإجماع الأمة [٣]. فالله أمر بإقامة الحدود ولا يتولي إقامتها سوي الأئمة ، ومن يلى من جهتهم ، ثم إن الصحابة قد أجمعوا بعد وفاة رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، علي وجوب نصب إمام [٤]. ويري الشيعة الإمامية بأن الإمامة

---

(١) أحمد بن يحيي حابس ، مرجع سابق ، ص ٢١١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ص ٢١٠-٢١١ .
(٣) تستدل الفرق الإسلامية ، ومن ضمنها الزيدية وأهل السنه في القول بوجوب الإمامه علي العديد من الآيات القرآنيه منها « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم » النساء : آية ٥٩ ، للمزيد أنظر :
– الماوردى ، الأحكام السلطانيه ، مرجع سابق ، ص ص٥-٦ .
– ابن خلدون ، المقدمة ، مرجع سابق ، ص ص ١٩١ – ١٩٢ .
وللمزيد أنظر : – د . محمد ضياء الدين الريس ، مرجع سابق ، ص ص ١٣١-١٥٨ .
– د . عبد الرازق أحمد السنهوري ، فقه الخلافة وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية ، ترجمة د .نادية السنهورى ، و د . توفيق الشاوي ، القاهرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٩٣ ، ص ص ٦٧ – ٧٤ .
(٤) أنظر :
– أحمد بن يحيي حابس ، شرح مصباح العلوم ، مرجع سابق ، ص ص ٢١١-٢١٢ .
– أحمد محمود صبحى ، الامام المجتهد يحيي بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٣ – ١٤٤ .

واجبة علي الله بناء علي قاعدة اللطف[1] ، إذ إن إهمال الإمامة وعدم النص علي الإمام ينافى كرم الله سبحانه وتعالى ولطفه بعباده ، ثم إن وجود شخص يخلف النبى ، صلي الله عليه وسلم ، فى جميع شئونه الدينية والدنيوية ، يتصف بالكمال ويكون معصوماً هى من الأمور الخفية التى لا يمكن لأحدٍ من الناس أن يطلع عليها ، لذا كان علي الله أن يبينه ويُعيّنه . إما مباشرة ، أو بواسطة رسوله الكريم بالنص عليه[2] .

أما مصطلح الإمامة بمفهومه السياسى المتداول ، فقد نشأ فى ظروف سياسية صاحبت منازعة معاوية بن أبى سفيان للخليفة الرابع علي سلطته السياسية ، والطعن فى شرعية بيعته ، ثم استيلاء معاوية علي السلطة السياسية ، وتحويله الخلافة الراشدة إلي ملك وراثى عضوض ، وظهرت علي اثر هذا النزاع بشكل واضح الشيعة . الذين يرجع إليهم الفضل فى إنشاء هذا النوع من العمل المسمي بالإمامة ، إذ كانوا أول من كتب كتابة علمية حولها ، ونظّروا لها بهدف إثبات أحقية علي بن أبى طالب بالإمامة ؛ علي

– أحمد بن يحيي المرتضي ، مقدمة كتاب البحر الزخار الجامع لعلماء الأمصار ، صنعاء ، دار الحكمة اليمانية تصوير عام ١٩٨٨ ، جـ ٥ ، ص ص ٩١ .

(١) يستند الشيعة علي قاعدة اللطف فى أكثر من موضوع ، لإثبات النبوة ، والإمامة ، حيث تري الشيعه الإمامية بوجوب كثير من الأشياء علي الله تعالي ، فيجب عليه سبحانه وتعالي أن يُكلف المكلفين بأن يأمرهم وينهاهم ، و ان يقُرر لهم واجبات ومحرمات ، وان يخبرهم بذلك بواسطة رسل ، ومن ثم فاللطف واجب علي الله تعالي ، إذ أن اللطف هو كل ما يُقرب العبد إلي الطاعة ويبعده عن المعصية ولذلك فإن وجوب الإمامة لطف من الله فى حق عباده ، لأن وجود إمام عادل وكامل ومعصوم يجعلهم أقرب إلي الطاعة وأبعد عن المعصية . أنظر :

– شاه عبد العزيز غلام حكيم الدهلوي ، مختصر التحفة الأثنى عشرية ، نقله من الفارسية إلي العربية سنة ١٢٢٧ الشيخ علام محمد الأسلمى – استنبول ، مكتبة ايشيق ، طبعة ١٩٧٩ ، ص ص ٨٦–٨٧ .

– الشيخ عبد الله نعمه ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٩–٤٢٦ .

(٢) الشيخ عبد الله نعمة ، المرجع السابق ، ص ١٨٦ .

أســاس عقــائدى ، وفى إطــار نظــرية متكــاملة لأصــول الحكم [١]. ولا يفرق أهل السنة بين لفظى خلافة وإمامة [٢] ، ويفسـرون هذا الترادف اللفظى بكون المذاهب الإسلامية كلها تدور حول الخلافة باعتبار أن الذى يتولاها يكون الحاكم الأعظم للمسلمين ، وأن الخليفة إنما يسمي إماماً لأن طاعته واجبة ، ولأن الناس يسـيرون وراءه ، كما يصلون وراء من يؤمهم للصلاة ، ومع هذا فإن الشيعة يرون أن الإمامة أخص من الخلافة . لأنها الأكمل عندهم ، فالإمام بالنسبة لهم يعنى صاحب الحق الشرعى de Jure سواء أكان متولياً للسلطة بالفعل أم لا ، أما الخليفة فيشير إلي صاحب السلطة الفعلية de Facto وقد يكون الخليفة غير ذى حق ، أو قد يؤيد الحق مركزه الواقعى ، ففى هذه الحالة يتساوي مع الإمام ،

---

(١) للتأصيل النظرى عن الإمامه فى فكر الشيعه أنظر :
- د . ضياء الدين الريس ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ - ٩٦.
- عبد الحسين شرف الدين الموسوى ، المراجعات ، بيروت ، مؤسسة الأعلمى للمطبوعات ، دت ، ص ص ٣٠٣ - ٣١٤ .

(٢) تاريخياً ظلت كلمتى الإمام والخليفة مترادفتان فى المصطلح الشرعى ، تفسر إحداهما بالأخري حتي أواخر الحكم العباسى ، حتي أن الفلاسفة والمفكرين الإسلاميين الأوائل استخدموا اللفظين بمعني واحد ، فالماوردى يري أن الإمامه «موضوعة لخلافة النبوة فى حراسة الدين والدنيا» ويري ابن خلدون أن الخلافة هى «حمل الكافة علي مقتضي النظر الشرعى فى مصالحهم الأخروية والدنيوية ... وهذه تسمي خلافة وإمامة والقائم بها خليفة وإمام» وأصل الخلافة ومصدرها لغوياً «خلف» وخلفه يخلفه صار خلفه و أستخلف فلان فلاناً جعله مكانه ، ويقال خلفه فى قومه خلافه وخلفته أيضاً إذا جئت بعده وكان «الخليفه» أول لقب سياسى أستخدم فى الإسلام ليطلق علي شخص الحاكم وكان أول من تلقب به أبو بكر الصديق رضى الله عنه ، للمزيد أنظر :
- د . أحمد محمود صبحي ، نظرية الإمامة ، مرجع سابق ، ص ١٩ .
- ظافر القاسمى ، نظام الحكم فى الشريعه والتاريخ الاسلامى ، الكتاب الأول ، الحياة الدستوريه ، بيروت ، دار النفائس ، ط٦ ، ص ص ١١٧ - ١٢١ .
- د . صلاح الدين دبوس ، الخليفة توليته وعزله ، الإسكندرية مؤسسة الثقافة الجامعية ، دت ، ص ص٢٥ - ٣١ .
- الماوردى ، مرجع سابق ، ص٥
- ابن خلدون ، مرجع سابق ، ص ١٩ .

ولهذا نجد أن الشيعة كانوا يسمون ولاة الأمر غير المعترف بهم منهم خلفاء لا أئمة ، فالإمام منهم من كان أمره ظاهراً ، فإذا استولي علي الحكم أُضيف إلي نعته السابق لقبى خليفة وأمير المؤمنين(١) . وتستند أهمية الإمامة كظاهرة سياسية ، أو ظاهرة سلطه من أن الفكر السياسى السنى والفكر السياسى الشيعى ثم الزيدى يتمركز حول ظاهرة القيادة ويجعل من مفهوم الخلافة والإمامة منطلقة الأساسى فى بناء وتصور الحقيقة السياسية (٢) .

الــــزيـديـة :

الــزيــدية مـذهب يُطلـــق علي أتباع الإمـام زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبى طالب. والتشـيع الزيدى بصـدد الإمـامة **يرتكز علي الأسس التالية**(٣):

١ – أفضلية الإمام على بن أبى طالب ، وأولويته بتولى الخلافة ، أو الإمامة بعد وفاة النبى ، صلي الله عليه وسلم ، بل إن البعض قال بالنص الخفى ، ثم لولديه الحسن ، والحسين ؛ وقد جوَّز بعضهم إمامة المفضول مع وجود الأفضل .

٢ – حصر الإمامة فى ذرية الحسن والحسين أى أن يكون الإمام فاطمياً .

---

(١) د . ضياء الدين الريس ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

(٢) د . حامد ربيع ، سلوك المالك فى تدبير الممالك ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ .

(٣) للمزيد أنظر :

– أحمد بن يحي المرتضي ، مقدمة كتاب البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

– د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربى ، ط٢ ، ١٩٨٤ ، ص ص ٧١–٧٤ .

– السيد يحي الفضيل ، من هم الزيدية ، عمان ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، ط٣ ، ١٩٨١ ، ص ٢٨ .

– علي بن عبد الكريم الفضيل شرف الدين ، الزيدية نظرية وتطبيق ، عمان ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، ط١ ، ١٩٨٥، ص١١ ، ص ص ١١ – ١٥ .

٣ - إن الدعوة العلنية الصريحة ، والخروج لقتال الحكام الظلمة ، شرطان أساسيان وضروريان لاكتمال شرعية الإمامة

تميز الفكر السياسي الزيدى فى بداية نشأته بكونه فكر مُجَرد ، انحصر فى مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والخروج علي الحاكم الظالم ، فكان خروج الإمام زيد بن علي إقراراً لهذا المبدأ ، وثورته ضد جور بني أميه ، وباستشهاده تطور الفكر الزيدى فكراً ، وحركة ، وأصبحت له تصوراته للسلطة السياسية . حيث كانت هذه المرحلة مرحلة تأسيس وصياغة للفكر السياسى الزيدى .

ومع أن البدايات الأولي لنشأة الفكر الزيدى كانت خارج اليمن إلا أنه لم يترسخ ، ويبقي ، ويستمر إلا فى اليمن ، إذ شكل قدوم الإمام الهادى إلي الحق يحيي بن الحسين بن القاسم الرسى ، إلي اليمن المنعطف التاريخى ، والفكرى ، للمذهب الزيدى ، فبقدومه تأسس المذهب الزيدى الهادوى المنسوب إليه .

وعلي هدي هذا المذهب تأسست دولة الأئمة الزيدية التى ظلت قائمة أكثر من عشرة قرون .

وقد حول قدوم الإمام الهادى لليمن الفكر السياسى الزيدى من فكر معارض إلي فكر حاكم فلزم تطوير الأسس الفكرية السياسية التى قام عليها الفكر الزيدى ، لتتلاءم مع الواقع الجديد ، منظرة له ، ومؤيدة لبقائة واستمراره .

كانت أرض اليمن المكان الجغرافى الذى حول الفكر السياسى الزيدى الأكثر بساطة وشمولاً إلي مذهب(١) ، وبوجود نظام سياسى يستند إلي هذا المذهب

---

(١) تُعد الفكرة أكثر بساطة وشمولاً ، إذ يُعبر الفكر السياسى عن مجموعة التأملات الذهنية ذات الطبيعة الشخصية التى ترد بصدد ظاهرة سياسية . والمذهب هو فكرة أصبحت معتقداً ، إذ إن الافكار السياسية هى البداية الأولي للمذهب السياسى . والمذهب السياسى هو عباره عن مجموعة من العقائد التى توجه الانسان فى تفسيره للواقع السياسى أو في تحديد سلوكه . بحيث يكون من المتعذر علي المؤمن بها أن يُخضعها إخضاعاً عقلانياً =

أصبحت الأفكار النظرية مطبقة فى الواقع ، وبذلك تميز الفكر السياسى الزيدى بأنه تحول من ممارسة إلي فكر ومن فكر إلي مذهب ، ثم نظام سياسى يستند علي هذا المذهب ، مما أكسبه قيمة فكرية وعملية تستحق البحث والدراسة .

ثامناً : محتويات الدراسة :

احتوت الدراسة علي أربعة فصول ، سبقتها مقدمة وتبعتها خاتمة ، ففى **الفصل الأول** تناولت الباحثة التأصيل الفكرى للإمامة عند الزيدية فى مبحثين اهتم **أولهما** بدراسة وتحليل الأسس الفكرية للإمامة عند الإمام زيد بن علي ، كما توصلت إليها الدراسة . كذلك الأسباب والدوافع التى دفعته للخروج ، وإعلان ثورته علي حكم بنى أمية ؛ واهتم **المبحث الثانى** بدراسة الأثر الفكرى والحركى لثو رة الإمام زيد بن على من خلال دراسة الأفكار السياسية لأهم الفرق الزيدية ، وهى الجارودية ، والصالحية ، والسليمانية ، والأثر الحركى والفكرى لتطبيق مبدأ الخروج علي أرض الواقع العملى .

وفى **الفصل الثاني** تناولت الباحثة التجديد الأول لفكر الإمامة عند زيدية اليمن ، بالتركيز علي رؤية الإمام الهادى يحي بن الحسين بن القاسم الرسى ، **وفكره حول الإمامة ومبدأ الخروج** ؛ وترتكز أهمية الإمام الهادى من كونه أحد أهم مفكرى الزيدية ، وأئمتها فى اليمن ، حيث يُعد المؤسس الأول لدولة الأئمة الزيدية فى اليمن ، كما استطاع أن يكوّن باجتهاداته فرعاً متميزاً نسب إليه

= لمنهج النقد العلمى . والفلسفه هى فكرة ممنهجة تقوم علي أساس منتظم من القيم التى يحكمها مثل أعلي شمولى . والنظريه هى فكرة أصبحت فرضية علمية حيث لا تكتفى النظرية بالتأملات الذهنية ، وإنما تستخدمها من أجل ملاحظة الوقائع السياسية ومحاولة تنسيقها وتحليلها انطلاقاً من فروض بقصد الوصول إلي نتائج عامه للمزيد انظر :

د . حسن صعب ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥-٥١ .

د . عبد الرضا الطعان ، بعض المشكلات الخاصة بتدريس تاريخ الفكر السياسى فى الوطن العربى ، فى تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربى ، تحرير د . عبد المنعم سيد ، جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ، ١٩٩٠ ، ص ص ١١٧ – ١٢٢ .

وعُرف بالمذهب الهادوى الزيدى ، وتَسَمىْ اتباعه بالهادوية ، وفى **الفصل الثالث** حاولت الباحثة فى المبحث الأول منه بناء إطار فكرى سياسى عام لمفهوم الإمامة عند زيدية اليمن بهدف **اكتشاف عناصر التجديد** لهذا الفكر ، ومدي التفاعل بين الفكر والحركة للنظام السياسى الزيدى ، وفى الوقت نفسه الاستفاده من هذاالإطار ، **لتبيان مدي التقارب والتباعد الفكرى السياسى** بين المذهب الزيدى ومذهب أهل السنة ، وهو ما أهتم به **المبحث الثانى** من هذا الفصل من خلال دراسة فكر الشوكانى السياسى .

وفى **الفصل الرابع** سعت الباحثة إلي دراسة التجديد المعاصر لفكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن فى مبحثين . تضمن **الأول** دراسة فكر آل الوزير السياسى باعتبارهم إحدي الاسر الزيدية الفاطمية فى اليمن ، كما أنهم يمثلون المرجعية الفكرية والروحية لحزب اتحاد القوي الشعبية أحد أحزاب المعارضة اليمنية .

وفى **المبحث الثانى** أهتمت الباحثة بدراسة الفكر السياسى لحزب الحق ، حيث إن برنامجه السياسى ونشاطه الحركى يستند إلي مرجعية شرعية زيدية كما أنه بدأ نشاطه السياسى بإصدار بيان شرعي يُعلن فيه التخلى عن الإمامة كإطار فكرى وسياسى ، ودينى لنشاطه السياسى ، والفكرى .

وتختم الباحثة هذه الدراسة بأهم النتائج التي توصلت إليها واستشرافات مستقبل الفكر السياسى الزيدى فى اليمن .

***

الفصـل الأول

التأصيـل الفكـرى للإمامـة عنـد الـزيـديـة

يُعد الإمـام زيد بن على زين العابدين بن الحسين بن على بن أبى طالب[(١)] ، رضى الله عنهم جميعاً ، مؤسس الفكر الزيدى ، فإليه تنتسب الزيدية فكراً وعقيدة ، وعلى اسمه انتسب اتباعه فسمُوا بالزيدية.

بدأ تاريخ نشأة الزيدية ، وظهورها بخروج الإمامَ زيدً على حكم بنى أمية وإعلان ثورته ضدهم فى عهد هشام بن عبد الملك بن مروان ، لكن ثورته انتهت باستشهاده فى شهر ذى الحجه سنه ١٢٢ هـ[(٢)] .

وفى هذا الفصل سنتناول فى المبحث الأول بالدراسة والتحليل نشأة الفكر السياسى الزيدى ، وفى المبحث الثانى نتناول الأثر الفكرى والحركى لثورة الإمام زيد .

---

(١) ولد الإمام زيد بن على فى المدينة المنوره سنه ٨٠ هـ ونشأ وتربى وتعلم فى كنف أبيه الذى نجا من كارثه كربلاء ، وتفرغ للعباده والعلم حتى سمى بزين العابدين ، وبعد وفاة أبيه سنه ٩٤ هـ تتلمذ على يد أخيه الأكبر محمد الباقر فكان له أستاذاً. للمزيد عن نشأته أنظر :-
– محمد أبو زهره ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، د ت ، ص ٦٣٣-٦٣٧ ، وعن حياة الإمام زيد ، نشأته وشيوخه وتلاميذه ، ثقافته ، ومؤلفاته ، وشخصيته ، وأخلاقه أنظر .
– أبى الحسن حسام الدين حميد بن أحمد المحلى ، كتاب الحدائق الوردية فى مناقب أئمة الزيدية ، دمشق ، دار أسامة ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، جـ ١ ، ص ص ١٣٧ – ١٥١ .
– محمد أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢ – ٤١ .

(٢) عن خروجه واستشهاده أنظر :
– محمد أبو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢– ٦٦ .
– عز الدين أبى الحسن على بن محمد بن محمد الشيبانى المعروف بابن الأثير ، الكامل فى التاريخ ، بيروت ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٦٥ ، جـ٥ ، ص ص ٢٢٩ – ٢٣٥ و ص ص ٢٤٢ – ٢٤٧ .
– أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، تاريخ الطبرى : تاريخ الرسل والملوك ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٤ ، جـ ٧ ، ص ص١٧٢ – ١٧٣ و ص ص ١٨٠ – ١٩١ .

المبحث الأول

نشأة الفكر السياسي الزيدي

تجمع معظم فرق الزيدية على أن البدايات الأولى لصياغة الفكر السياسى الزيدى حول الإمامة قد ظهرت فى عهد الإمام زيد بن على ، الذى وضع أُسس هذا الفكر ، ومقوماته الأساسية ، ولذلك تنسِبْ هذه الفرق إلى زيد بن على القول بأفضليه الإمام على بن أبى طالب ، وأولويته بالإمامه بعد وفاة النبى محمد ، صلى الله عليه وسلم ، ومن بعده الحسن ، والحسين نصاً جلياً ، أو خفياً ، وحصرها بعدهم فى البطنين من ذرية الحسن والحسين من أبناء فاطمة ، لمن اكتملت له شروطها مع وجوب الدعوة العلنية الصريحة ، والخروج لقتال الظلمة الجائرين .

وبداية ترى الدراسة أن التأصيل الفكرى للإمامة عند الزيدية لم يبدأ إلا بعد استشهاد الإمام زيد من خلال آراء الفرق الزيدية التى ظهرت بعد استشهاده ، وأن الأسس الفكرية للإمامة التى نسبت للإمام زيد ، لا تمثل فكره ، وإنما نُسبت إليه . وترى الباحثة أن فكر الإمامة عند زيد يقوم **على الأسس التالية :-**

١ - عدم القول بالنص الخفى أو الجلى كدليل على أولويه على بن أبى طالب وولديه الحسن والحسين .

٢ - عدم القول بحصر الإمامة فى أبناء فاطمة دون غيرهم من المسلمين وأن السلطة السياسية للإمام تنعقد ببيعة أهل الحل والعقد ، وتستمد شرعيتها واستمرارها منهم .

٣ - أن خروج الإمام زيد ، وثورته على حكم بنى أمية إنما كان لأسباب متعددة ، سياسية ، واجتماعية ، وفكرية عقائدية ، وإلى دوافع ذاتية تتعلق بالإمام زيد نفسه .

إن هذه الأسس التى توصلنا إليها تخالف ما قد يعتبر قضايا مسلمة فى فكر الإمام زيد حول الإمامة لدى الزيدية ، خاصة فى اليمن ، لكن ما توصلنا إليه **يقوم على الشواهد التالية :**

١- تعارض النصوص المنسوبة للإمام زيد بن على حول الإمامة . حيث إن الإمام زيد قد وُجد فى عصر لم يكن فيه التدوين قد اكتملت معالمه [١]. ومن ثم فقد نُقل فكر الإمام زيد ، وفقهه عن طريق تلاميذه الذين أخذوا عنه ، ولازموه [٢] وكذلك عن طريق الرسائل والكتب التى نُسبت إليه ومن أهمها ؛ رسالة فى إثبات الوصية [٣] ، وكتاب المجموع فى الحديث والفقه الذى جمعه أبو خالد الواسطى [٤]، وقد تقبل علماء الزيدية هذا المجموع وشرحوه [٥]، ومن بين الشروح المعروفة الروض النضير [٦].

---

(١) يُذكر أن أبا حنيفه الذى عاش بعد الإمام زيد بنحو ثمان وعشرين سنة لم يدون فقهه بقلمه ، بل دونه تلاميذه من بعده كأبى يوسف فى كتاب الخراج .
أنظر :- محمد أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ٢٣٢.

(٢) المرجع السابق .

(٣) زيد بن على ، تثبيت الوصية - تحقيق محمد سالم عزان ، صنعاء ، دار التراث اليمنى ، ١٩٩٢ .

(٤) هو أبو خالد عمر بن خالد الواسطى الهاشمى بالولاء (أى أنه ليس هاشمياً بالنسب) ولُد بالكوفة ، ثم انتقل إلى واسط ، وإليها نُسب فقيل الواسطى ، لازم زيداً فى حله وترحاله وتوفى سنه ١٦٣ هـ ، أنظر :
- زيد بن على ، مسند الإمام زيد ، رواية أبى خالد الواسطى ، بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٦ .

(٥) دارت مناقشات طويلة ، ليس مجالها هنا ، حول صحة نسبة كتاب المجموع للإمام زيد ، وكون أبو خالد الواسطى من الرواة الثقة ، أنظر مثلاً :-
- محمد أبو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٣ - ٢٧٥ .
- شريف الخطيب ، مرجع سابق ، ص ص ٩١ - ١١٠ .
- شرف الدين الحسين إبن أحمد بن الحسين بن أحمد بن على بن محمد بن سليمان بن صالح السياغى (ت ١٢٢١) ، كتاب الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ، الطائف ، مكتبة المؤيد ، ط ٢ ، ١٩٨٦ ، حـ ١ (٥ اجزاء) ص ص ٤٤-١٢٤

(٦) محمد أبو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦٣ - ٢٦٨ .

فالنصوص المنسوبة للإمام زيد كما فى كتاب «تثبيت الوصية» من قوله بأحقية الإمام على بن أبى طالب بالإمامة بعد وفاة النبى ، ومن بعده ولديه الحسن والحسين ، وذلك بالنص الجلى الواضح من رسول الله ، صلى الله عليه وسلم تتعارض مع ما جاء فى «الروض النضير» ، كما تتسم هذه النصوص بالغموض ، كما هو وارد فى كتاب نشوان الحميرى ، ويمكن إيضاح ذلك كما يلى :-

أ - يُعد كتاب « تثبيت الوصية » المرجع الزيدى المتاح لدينا ، الذى يدل نصه دلاله واضحة جلية على القول بالنص على على بن أبى طالب ، وولديه الحسن ، والحسين ، **إلا أن هناك ملاحظات شكلية وجوهرية على هذه المخطوطة يمكن إجمالها فيما يلى :-**

- حداثة تاريخ المخطوطة المصورة بمكتبة الجامع الكبير ، التى استند عليها المحقق ، إذ يرجع تاريخ كتابتها إلى عام ١٠٧٧ هـ ، كما أن النسخة الثانية التى قابل عليها المحقق بدون تاريخ وهى موجودة فى مكتبة برلين [١].

- إن الأسانيد التى وردت فى المخطوطة لإثبات الوصية لا تخرج عن تلك التى أستندت عليها الشيعة الإمامية من الكتاب ، والسنة ؛ كآيات التطهير والمودة ، والمباهلة ، وحديث الثقلين ، ويمكن تفسير هذا الاتفاق ؛ بأن التيار الفكرى الذى كان سائداً وقت نسخ المخطوطة (١٠٧٧هـ) كان فكر الإمام القاسم بن محمد الذى يُعد أحد أئمة الزيدية الذين يقولون بالنص، والوصية ، ومع ذلك فقد أنكرت نصوص المخطوطة القول بأن النبى قد نص على اثنى عشر إماماً كما تقول الشيعة الإمامية ، وهذا الإنكار على

---

(١) أستند الأستاذ محمد سالم عزان فى تحقيقه لكتاب تثبيت الوصية للإمام زيد على نفس المخطوطة التى سبقه فى تحقيقها الدكتور حسن محمد تقى الحكيم ، والتى صورها من مكتبة برلين برقم (٢/٩٦٨١) . انظر :

- الإمام زيد بن على ، تثبيت الوصية ، مرجع سابق ، ص ص ١١-١٩ .

شخص معين بعد الحسن والحسين يُفسر فى رأينا تثبيت المبدأ الزيدى وهو حصر الإمامة فى البطنين لمن اكتملت له شروطه ، والخروج، والدعوة العلنية الصريحة ، وذلك بما يتفق مع الحوادث التاريخية ، ولإثبات إمامة أئمة الزيدية السابقين ، خاصة ، أئمة اليمن ، فأولى الناس بعد الحسن والحسين ذريتهم ، « أفضلهم وأعلمهم بالدين . الداعى إلى كتاب الله الشاهر سيفه فى سبيل الله فإن لم يدع منهم داعٍ ، فهم أئمة للمسلمين فى حلالهم وحرامهم ، أبرارهم ، وأتقياؤهم » (١) . فإمامة السياسة لا تنال إلا بالدعوة العلنية والجهاد فى سبيل الله (٢) .

والدليل الآخر على غلبة الاتجاه الشيعى الإمامى على المخطوطة القول بأن « من يُكذِّب آل محمد فى شىء فإنه إنما يُكذِّب الله ، لأن الله قد اصطفاهم وأذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً » (٣) .

ب – غموض النص الوارد فى كتاب نشوان الحميرى (٤) المنسوب للإمام زيد ، فقد سُئل الإمام زيد بن على : أكان على إماماً ؟

---

(١) الإمـــــام زيد بن على ، تثبيت الوصية ، مرجع سابق ، ص ٤٨ .

(٢) المرجع السابق ص ٤٩ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٥٢ .

(٤) نشوان الحميرى (ت سنه ٥٧٣ هـ – ١١٨٥م) فقيه وعالم زيدى ، وإن لم يكن من آل البيت ، عاصر الإمام أحمد بن سليمان (ت سنه ٥٦٦ هـ) وناصره قولاً وفعلاً ، وحكم منطقة جبل صبَر فى مدينة تعز ، أشتهر عن نشوان الحميرى تقديمه لأقوال الإمام الهادى يحى بن الحسن على سائر فقهاء الإسلام ، وحكم بها للعام وللخاص إلا فيما أجتمعت عليه الأمه واتفق فيه الأئمة، أنظر:

– أبو سعيد نشوان الحميرى ، الحور العين ، تحقيق د . كمال مصطفى ، بيروت ، دار آزال للطباعة والنشر والتوزيع ، ط٢ ، ١٩٨٥، ص ص ١٨–١٩ .

– احمد حسين شرف الدين ، تاريخ اليمن الثقافى / القاهرة – مطبعة الكيلانى الصغير ، ١٩٦٧، حـ٤ ، ص ص ٢٧٩ – ٢٨٠.

قال « كان رسول الله صلى الله عليه وسلم نبياً مرسلاً ، ولم يكن أحد من الخلق بمنزلة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، نبياً ، ولا كان لعلى ما يُنكر الغالية [١] ، فلما قُبض رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، كان من بعده إماماً للمسلمين فى حلالهم وحرامهم ، وفى السنة عن نبى الله ، وتأويل كتاب الله ...، ثم كانا : الحسن والحسين فوالله ما ادعيا منزلة رسول الله ... ، وأيضاً أنه قال : سيدا شباب الجنة ، فهما كما سماهما رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وكانا إمامين عدلين ، فلم يزالا كذلك حتى قبضهما الله تعالى شهيدين . ثم كنا ذرية رسول الله صلى الله عليه وسلم ، من بعدهما ولد الحسن والحسين ما فينا إمام مفترضة طاعته ....» [٢] .

ويستدل من هذا النص أنه لا يوجد أوصياء للنبى ، صلى الله عليه وسلم ، وأنه لا يوجد أحد بمنزلة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأن الإمامة السياسية ، أو الخلافة غير منصوص عليها ، فالإمام على بن أبى طالب هو خليفة رسول الله فى إمامة العلم ، والفقه حتى أشهر سيفه ، وأظهر دعوته ، فأصبح إمام سياسة ، وخليفة للمسلمين تجب طاعته .

كما لا يذكر فى النص الحديث المروى عن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، « الحسن والحسين إمامان قاما أو قعدا » ، والذى يستند إليه زيدية اليمن المحدثين للتدليل على إمامتهم السياسية [٣] لكنه ذكر أنهما كانا إمامين عدلين ، أى أنهما غير مجروحى العدالة .

---

(١) يمكن أن يفهم من قول هذا أن على ابن أبى طالب لم يكن ينكر الإمامة إذا كانت حقا له ، لكن المعنى اللغوى لكلمة الغالية هى اخلاط من الطيب ، ونحن نقول إنه يمكن أن يُفهم من قول زيد أن على بن أبى طالب كان ينكر أقوال الفرقة المغالية فى حبه والتى تدعى أنه الوصى . انظر :

(٢) نشوان الحميرى ، المرجع السابق ، ص ص ٢٤١ – ٢٤٢ .

(٣) نلفت النظر أن كلمة الإمامة قد ينصرف معناها حيناً إلى إمامة العلم ، وحيناً آخر إلى إمامة السياسة ، وهذا الحديث من جملة الأحاديث المعتمدة عند الشيعة وقد ورد فى كثير من كتب الزيدية أنظر مثلاً : – أحمد بن محمد ابن صلاح الشرقى ، عدة الأكياس المنتزع من شفاء صدور الناس فى شرح معانى الأساس ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، عقائد=

والإمام زيد فى هذا النص يرى أن الإمام من أهل البيت المفروض عليهم (على أهل البيت) وعلى المسلمين طاعته ، هو من خرج مقاتلاً آمراً بالمعروف ، وناهياً عن المنكر ، داعياً إلى كتاب الله ، وسنة نبيه ، « فأما عبد جالس فى بيته ، مرخٍ عليه ستره ، يجرى عليه أحكام الظالمين ، لا يأمر بمعروفٍ ، ولا ينهى عن منكر ، فأنَّى يكون ذلك إماماً مفروضة طاعته ؟ » (١) .

جـ ـ يتعارض ما نُسب إلى الإمام زيد فى كتاب تثبيت الوصية مع ما ورد فى كتاب الروض النضير . فعندما سُئل الإمام زيد عن الإمامة قال « هى فى جميع قريش ، ولا تنعقد الإمامة إلابببيعة المسلمين فإذا بايع المسلمون ، وكان الإمام براً تقياً عالماً بالحلال والحرام فقد وُجِبت طاعته »(٢) .

ويستدل من هذا النص على عدم قول الإمام زيد بالنص الجلى أو الخفى لإثبات الإمامة ، أو بحصرها فى البطنين ، فهى فى جميع قريش ، كما أنه لم يحدد ، هل هى إمامة على ، والحسن والحسين ؟ ، أم هى إمامة من بعدهم ؟. كما أن شرعية الإمامة لا تتم إلا ببيعة المسلمين .

ومع أن الشارح (٣) فى تعليقه على هذا النص يرى أن أهل البيت أولى من غيرهم بالنهوض بالإمامة لانتسابهم لقريش ، وفضلهم ، إلا أنه عند شرحه لقول الإمام زيد : « ولا تنعقد الإمامة إلا ببيعة المسلمين » . يقول : « إنما يعنى أن طريقها العقد ، والاختيار لجامع شروطها ، وقيل طريقها الدعوة ممن وثق

= تيمور ، ميكروفيلم رقم ٢٩٨٨٣ ، ص ٤٩٤ .
- يحيى بن حمزه ، المعالم الدينية فى العقائد الإلهية ، تحقيق سيد مختار محمد أحمد حشاد ، بيروت ، دار الفكر المعاصر ، ط١ ، ١٩٨٨ ، ص١٤٤ .
- د . أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزة ، مرجع سابق ، ص ١٨٢ .
- أحمد بن يحيى المرتضى ، البحر الزخار ، مرجع سابق ، جـ٥ ، ص ٣٧٦ .

(١) نشوان الحميرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .
(٢) العباس بن أحمد بن إبراهيم بن أحمد الحسنى ، تتمة الروض النضير ، وهو تتمة لكتاب الروض النضير ، شرح مجموع الفقه الكبير لشرف الدين السياغى ، الطائف ، مكتبة المؤيد ، ط ٢ ، ١٩٦٨ ، جـ ٥ ، ص ص ١٧ - ١٨ .
(٣) المقصود به العباس الحسنى ، أنظر : المرجع السابق ، ص ٢٠ .

مـــن نفسه الوفاء بها ، وأمـن علـى نفسـه من ضـررها ، وإن كان طلب الإمارة غير حســن » (١) .

كما أن الشـارح قد أشار إلى أهل الحل والعـقـد بأنهم المعروفـون بالدين ، والورع ، وحسن النظر فيما تتقوم به أحوال المسلمين ، وبهؤلاء تنعقد بيعة من رضوا بتنصيبه إماماً للمسلمين مع وجوب طاعة المسلمين ، والانقياد له حتى لم يبق من أهل الحل والعقد إلا واحداً (٢) .

٢ – ذكرت كتب التاريخ أن الإمام زيد بن على قد أقر بخلافة الشيخين ، فقد ولوا فعدلوا ، وعملوا بالكتاب والسنة ، رافضاً التبرؤ منهما فى وقت كان أحوج فيه إلى المداراة السياسية لكسب تأييد أهل الكوفة فى معركته ضد حكم بنى أمية (٣) .

وفى رأينا أن إقرار الإمام زيد بن على بخلافة الشيخين لا تعنى فقط الإقرار بمبدأ تجويز إمامة المفضول مع وجود الأفضل (٤) ، إذا ما أخذنا به ، أو لتبرير

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٢ .
(٢) المرجع السابق ، ص ٢٧ .
(٣) للمزيد أنظر :
– الطبرى ، تاريخ الطبرى : مرجع سابق ، جـ ٧ ، ص ١٨٠.
– نشوان الحميرى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣٨ – ٢٣٩ .
– تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقريزى ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، القاهرة ، مؤسسة الحلبى وشركاؤه للنشر والتوزيع ، دت ، جـ٢ ، ص ٣٥١ .
– عبد الفتاح شايف نعمان ، الإمام الهادى واليًا وفقيهًا ومجاهداً ، بيروت – مؤسسة فؤاد بعينو للتجليد ، ط ١ ، ١٩٨٩، ص ١٩٦ .
(٤) ورد حديث عن على بن أبى طالب حيث قال « لا يفضلنى أحد على أبى بكر وعمر إلا جلدته جلد المفترى » أنظر :
عبد الرحمن الشرقاوى ، على إمام المتقين ، القاهرة ، مكتبة غريب ، د ت ، جـ ١ ، ص ٦١ .

شرعية خلافة الشيخين مع أفضلية الإمام على لإسقاط دعوى الطاعنين فيهما ، كما ذهب البعض [1] ، وإنما لإدراكه للظروف التى تمت فيها البيعة لأبى بكر وعمر ، وأيضاً لاعتقاده الراسخ بأن الإمامة : « هى فى جميع قريش » ، ذلك أنه لو سار حكم بنى أمية بسيرة الشيخين ، وعلى هدى الكتاب ، والسنة لما حدث ما حدث .

٣ - يُلاحظ أن أئمة الزيدية بعد الإمام زيد كانوا قليلى الإشارة إلى أقوال الإمام زيد أو الاستشهاد بها .

٤ - سبب موضوعى يتعلق بحركة الإمام زيد نفسها ، وثورته على بنى أمية ، وموقفه من الفرق ، والحركات الإسلامية الأخرى .

فمن ناحية أولى نرى أن الإمام زيد قد خرج ثائراً على نظام سياسى جعل من التوارث وسيلة لانتقال السلطة السياسية ، فكيف يخرج على ما ينكره ليدعو إلى مثله فى جعل الحكم حق لآل البيت فقط ؟

من ناحية ثانية عاصر الإمام زيد من الفرق السياسية والدينية التى غالت فى التعصب لأفكارها ، وانحرفت بآرائها عن الإسلام ، فقد عاصر الإمام زيد من غلاة الشيعة ، الكيسانية [2].

---

(١) د. أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
- أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٨ - ١٨٩ .
- د. على سامى النشار ، نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ، القاهرة ، دار المعارف ، ط ٣ ، ١٩٦٥ ، جـ ٢ ، ص ١٦١ .

(٢) الكيسانية هم أصحاب كيسان مولى الإمام على يجمعهم القول بأن الدين طاعة رجل ، فالإمام شخص مقدس بذل الطاعة له واجبة مع الاعتقاد بعصمته عن الخطأ ، لأنه رمز إلهى ويدينون برجعة الإمام وهو فى نظرهم محمد بن الحنفية ، ويعتقدون بالبداء وبتناسخ الأرواح والحلول ، والرجعة بعد الموت . أنظر :
- الإمام أبى الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، ت (٥٤٨هـ) الملل والنحل ، صححه وعلق عليه أحمد فهمى محمد، بيروت ، دار الكتب العلمية ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، جـ١ ، ص ١٤٥ .
- محمد أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ١١٠ - ١١٦ .

والمنصورية (١)، والخطابية (٢) كماعاصر فرق الخوارج(٣) وهم فى إبان قوتهم وكذلك فرق الجبرية (٤) ، والقدرية والمعتزلة (٥) ، والمرجئة (٦) . فكان على

---

(١) هم أصحاب أبى المنصور العجلى الذى زعم بأن عليًا هو الكسف الساقط من السماء وادعى أن الإمامة دارت بين أولاد الإمام على حتى انتهت إلى أبى جعفر محمد بن على الباقر ، ولكنه اختلف مع أبى جعفر بعد أن تبرأ منه وطرده فادعى أن الإمامة انتقلت إليه ، لأنه عرج إلى السماء ، للمزيد أنظر :- الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨١ - ١٨٣ .

- عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى الاسفرائينى التميمى ، الفرق بين الفرق ، تحقيق محمد محيى الدين عبد الحميد ، بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٩٠ ، ص ص ٢٤٣ - ٢٤٥ .

(٢) هم أصحاب أبى الخطاب محمد بن زينب الأسدى الأجدع الذى زعم بأن جعفر محمد الصادق هو الإله فى زمانه وليس هو المحسوس الذى يرونه ولما تبرأ منه جعفر الصادق اعتزل عنه وادعى الأمر لنفسه .

- لشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٣ - ١٨٥ .
- عبدالقاهر البغدادى ، مرجع سابق ص ص ٢٤٧ - ٢٥٠ .

(٣) جوَّز الخوارج الإمامة فى غيرقريش ، حيث يجوز أن يكون الإمام حراً أو عبداً فكل من ينصبونه برأيهم وعاشر الناس بالعدل ، واجتناب الجور كان إمامًا ، ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه ، وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله ، أو قتله ، أنظر : الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ١٠٨ وللمزيد :-

- الشهرستانى ، المرجع السابق ، ص ص ١٠٦ - ١٢١ .
- محمد أبو زهرة ، الإمام زيد ، ص ص ١١٩ - ١٣٩ .
- عبد القاهر البغدادى ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ - ١١٣ .

(٤) هم الذين خاضوا فى القدر وارتباط ذلك بأفعال الإنسان التى يكلف بها ، أو الكف عنها ، وهل للإنسان إرادة فيما يفعل . بجوار إرادة الله تعالى وقدرته بحيث يخلق أفعاله ، ويكون مسئولاً عنها يوم القيامة . أنظر :

- الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ص ٧٢ - ٧٤ .
- أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٣ - ١٤٥ .

(٥) القدرية على نقيض الجبرية ، إذ أنهم يقولون أن الإنسان يخلق أفعال نفسه ويكسبها ونفوا صفات الله عز وجل الأزلية فقالوا : بأنه ليس لله عز وجل علم ولا قدرة ولا حياة ولا سمع ولا بصر .

وتعد المعتزلة إحدى فرق القدرية حيث أن أراءهما فى الجملة قريبة .

- محمد أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٥ - ١٤٧ .

(٦) المرجئة فرقة بدأت سياسية ، إذ أنها نشأت عند الإختلاف فى أمر القتال بين على ومخالفيه فأولئك أرجأوا الحكم فى أمرهم واعتصموا بالصمت ، كما اعتصموا بالصمت = =عند

الإمام زيد الذى عُرف عنه التقوى والعلم والشجاعة أن يتميز بفكره بتصحيح المفاهيم المغلوطة والأفكار الدخيلة .

ومن ناحية ثالثة فإن اشتراط الإمام زيد للفاطمية ، إذا ما أخذنا به تجاوزاً ، كشرط لصحة إنعقاد الإمامة ، لم يكن عن عقيدة وإيمان ، وإنما كنتيجة لما لحق بأهل البيت من ظلم ، وأذى ، وتنكيل وصل إلى حد لعن الإمام على بن أبى طالب على منابر المساجد ، ولما لحق بالصحابة ، والمسلمين من أذى ، وظلم نتيجة تحويل الخلافة الراشدة إلى ملك وراثى عضوض ، فشعر أهل البيت بأنهم أحق من بنى أمية بحمل رسالة الإسلام وتولى الإمامة ، وكيف لا ؟ وفيهم الفقيه العالِم بأمور دينه ودنياه ، القادر على حمل أعباء الرسالة المحمدية ، ومتاعب السياسة ، منطلقين من أنه كيف يتمسك المسلمون بالشجرة ، وهم قريش تبعاً لحديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وإجماع المسلمين ، بأن « الأئمة من قريش »(١) ، ويتركون الثمرة ، وهم آل بيته باعتبار أن العلوى الفاطمى هم خيرة قريش وأعلاها شرفاً وبيتاً ونسباً .

الخلاف الذى نشأ فى آخر عهد عثمان ، رضى الله عنه ، وأرجأوا هذا الأمر إلى الله تعالى يوم القيامة ، ولذا سموا المرجئة . للمزيد أنظر :-

- الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٧ – ١٣٨ .
- أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ١٥١ – ١٥٥ .
- عبد القاهر البغدادى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٢ – ٢٠٧ .
- د . على سامى النشار ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٠ – ١٦١ .

(١) روى هذا الحديث بصياغات وروايات مختلفة فى العديد من كتب الحديث أنظر على سبيل المثال :

- أحمد ابن حنبل ، مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، بيروت ، المكتب الإسلامى ، دت ، جـ٣ ، ١٢٩ ، وص ١٨٣ ، جـ٤ ، ص٤٢١ .
- الإمام الحافظ أحمد بن على بن حجر العسقلانى (٧٣٣-٨٥٢هـ) ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، بيروت ، دار المعرفه ، دت ، جـ١٣ ، ص ص ١١٣-١١٩ .
- الإمام أبى بكر أحمد بن الحسين ابن على البيهقى (ت ٤٥٨هـ) ، السنن الكبرى ، الهند ، دار المعارف العثمانية ، بحيدر أباد ، ط١ ، ١٣٥٤هـ ، جـ٨ ، ص ص ١٤١-١٤٤ .
- محى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى (٦٣١-٦٧٦هـ) شرح صحيح مسلم للإمام النووى ، بيروت ، دار القلم ، ط١، دت ، جـ١٢ ، ص ص ٤٤١ – ٤٤٦ .
- محمد ناصر الدين الألبانى ، صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير ، بيروت ، المكتب الإسلامى ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، جـ١ ، حديث رقم ٣٧٤٩.

٥ – القضية الهامة فى فكر زيد السياسى هى قضية الخروج والدعوة العلنية الصريحة؛ فالزيدية ترى أن الخروج ، والثورة على الحاكم الجائر شرطاً أساسيًا ولازماً لكل من استوفى شروط الإمامة . مستندين فى ذلك على النصوص المنسوبة إلى الإمام زيد بن على [١] .

ثم إن الخروج يمثل فى الفكر الزيدى الاختلاف الحقيقى بينة ، وبين فرق الشيعة الأخرى ؛ فقد أدت كارثة كربلاء بنتائجها المفجعة إلى مراجعة بعض فرق الشيعة لأسلوبها فى معارضة حكم بنى أمية من المواجهة المسلحة إلى مبايعة الحاكم عن إكراه إتقاءً لبطشه ، وفى باطنها أسلوب خفى للمعارضة ، وكان دافعهم لذلك الخوف من انقطاع ذرية الرسول من آل البيت ، فكان اعتزال زين العابدين الحياة السياسية ، ومبايعته ليزيد ثم اعتكافه فى المدينة المنورة للعبادة ، ولطلب العلم نقطة البداية فى ظهور مبدأ التقية[٢] عند بعض فرق الشيعة ، وجعل الإمامة إمامة روحية خالصة من السياسة. إلا أن الإمام زيد تخلى عن مبدأ التقية الذى آمن به ابتداء وخرج ثائراً على بنى أمية منطلقاً من **المقومات الفكرية**

---

(١) أنظر : – نشوان الحميرى ، مرجع سابق ، ص ٢٤٢ .

– أبى جعفر محمد بن يعقوب بن اسحاق الكلينى (الرازى) ت ٣٢٨ هـ : الأصول من الكافى ، صححه وعلق عليه على اكبر الغفارى (نهض لمشروعيه محمد الأخوند ، طهران)، دار الكتب الإسلامية ، ط ٣ ، ١٣٨٨ هـ ، جـ ١ ، ص ٣٥٧ .

(٢) التقية عند الشيعة اصطلاحاً هى التحفظ والتحرز عن ضرر من هو قادر على الإضرار ، وذلك بإظهار موافقة فى قول أو فعل يخالف ما يعتقده المتقى ، بقصد دفع ضرره عن نفسه أو ماله أو عرضه ، دون الموافقة عليها ولظهور هذا المبدأ ظروفه التاريخية والسياسية التى دفعت الإمام زين العابدين على بن الحسين لمبايعة يزيد بن معاوية ، ثم سكت من بعده محمد الباقر على ولاية الأمويين . للمزيد انظر :

– عبد الله نعمة ، مرجع سابق ، ص ص ٤٤٨ – ٤٥٣ .

– د. موسى الموسوى ، الشيعة والتصحيح ، الصراع بين الشيعة والتشيع ، د ن ، ١٩٨٨ ، ص ص ٥١ –٥٩ .

والدوافع والأسباب التالية :-

أ - ارتكز خروج الإمام زيد على مقومات عقائدية قائمة على مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، وأن طاعة الإمام مشروطة بكون الإمام عدلاً براً تقيًا ، حاكمًا بين الناس بما أنزل الله « حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله وأن يعدل فى الرعية فإذا فعل ذلك فحق عليهم أن يسمعوا وأن يطيعوا ، وأن يجيبوا إذا دُعوا ، وأيما إمام لم يحكم بما أنزل الله فلا طاعة له » (١) .

والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يتم إلا من خلال الحركة الفعلية قولاً من خلال النصح والإرشاد ، والتقويم ، أو فعلاً من خلال اللجوء إلى القوة ؛ ولذلك خشى الإمام زيد أن يكون فى التقية إقرار لمبدأ الغلبة، والقوة كطريق لتولى الحكم ، وفى سكوته عن مظالم هشام بن عبد الملك إقرار بالموافقة على طغيان الحاكم الجائر . ثم إن مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر مبدأ إسلامى أصيل ، دعا إليه القرآن الكريم ، وحث عليه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم فالخروج على الحاكم الجائر بالثورة عليه له مسوغاته، ومبرراته الشرعية من الكتاب والسنة (٢) .

ب - دافع سياسى اجتماعى ، فالإمام زيد خرج ثائراً ضد حكم بن أمية لأنه أنكر عليهم ممارساتهم الخاطئة بجعل الغلبة أساس الحكم ، وتحويل الخلافة الراشدة إلى ملك وراثى عضوض ، كما أنكر عليهم تلك الممارسات الاجتماعية الخاطئة من تعصب للعرب ، وما اتصف به

---

(١) العباس الحسنى ، تتمة الروض النضير ، مرجع سابق ، ص ص ١٦ - ١٧ .
- زيد بن على ، مسند الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ٣٦ .

(٢) عن أدلة مشروعية الخروج والثورة ومسوغاتها التى استندت إليها الاتجاهات الثورية الإسلامية . أنظر :
د. نيفين عبد الخالق مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٢ - ٢٤٨ .

سلوكهم من مظاهر البذخ ، والإسراف . مما أثار في النفوس الحسرة والألم .

جـ - أسباب ذاتية تتعلق بشخصية الإمام زيد ، وعلمه وتقواه ، وتأثره بما حدث لأهل بيته ، وإلى ما تعرض إليه الإمام زيد نفسه من محن ، وحرب نفسية ، ومالية من ولاة هشام بن عبد الملك ، ومن هشام نفسه وقد لعبت الأسباب الذاتية والنفسية دوراً هامًا في اتخاذ الإمام زيد قراره بإعلان دعوته ، والخروج على حكم بني أمية ، حيث يُفهم من سيرة الإمام زيد التي رواها المحلي في كتابه الحدائق الوردية ، مدى التردد الذي كان يبديه الإمامَ زيد إزاء إلحاح الشيعة له بإعلان دعوته ، فعندما حاول الإمام زيد الاعتذار بانشغاله ، وبأشياء أخرى عن الخروج التفت الشيعة حوله قائلين : « أين تخرج عنا رحمك الله ، ومعك مائة ألف سيف من أهل الكوفة ، والبصرة وخراسان ... »[1] فأبى عليهم ، فلم يزالوا يناشدونه حتى رجع بعد أن أعطوه العهود والمواثيق ، ومن ثم فإن الذي حمله على الخروج إلحاح أهل الكوفة ، والشيعة عليه .

إلا أن إصرار الإمام زيد على مواجهة بني أمية بالرغم من خذلان أهل الكوفة له وقلة أصحابه ، ومعرفته المسبقة بنتائج ثورته ، ومصيره يدل على إيمانه بأن الحق معه ، وإلى جانبه ، وليس على دهاء سياسي ، وتدل أيضاً على أن أساس خروجه إنما هو تطبيق لمبدأ الأمر بالمعروف ، والنهي عن المنكر قبل أن يكون هدفاً سياسياً لا تنعقد صحة الإمامة إلابه.

فهو إنما يدعوهم « إلى كتاب الله وسنة نبيه، وإلى السنن أن تحيا ، وإلى البدع أن تُطفى ، وإلى الظلمة من بني أميه أن تخلع وتنفى » هكذا كانت نص

---

(١) المحلي ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٢ - ١٤٤ .

بيعته دعوة إلى هـــذا الأســاس (١). فـأصـبـح الخـروج على الإمـام الظالم الجـائر **أصلاً من أصـول الـعـقيدة عند الزيدية** ، وتطبيقاً لمبدأ الأمـر بالمعروف، والنهى عن المنكر قبل أن يكون هدفاً سياسياً ، لاتنعقـد صـحة إمامة الإمـام الإ به ، وذلك كما سيتضح لنا فيما بعد.

٦ - يرى البعض (٢) أن الإمام زيد أجاز خروج إمامين فى قـطرين متباعدين يستجـمعان شـروط الإمـامـة ، لتعذر وصـول دعوة الإمـام الأول إلى القطر الثانى ، وترى الباحثة أنه قول منسوب للإمام زيد **للأسباب التالية :-**

أ - تبـاعـدت أطراف الدولـة الإسـلامـيـة وظهر أكـثـر من إمام فـيـها خـارج على الدولة الأموية ، ثم على الدولة العباسية كل هذه التطورات لم تحدث إلا بعد مقتل الإمام زيد .

ب - استخدم هذا المبدأ فعـلاً لتبرير خروج الناصـر الأطروش فى بلاد الديلم وطبـرسـتـان وقـيـام يحى بن الحـسـين الرسـى فى اليـمـن ، مـع أن الأول قـد سـبق الثانى بسبع سنين (٣).

جـ - لم ينسب الإمـام أحـمـد بن يـحى المرتضى ، وهو أحـد أئمـه الزيدية المتـأخـرين ، هـذا القـول إلى الإمـــام زيد ، ولا إلى كـل الـزيديـة ، وإنما قـال به بعضـهم(٤).

---

(١) للمزيد انظر : الطبرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٢ - ١٧٣ .
- إبن الاثير ، مصدر سابق ، حـ ٥ ، ص ٢٣٣ .

(٢) محمد ابو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ - ١٩٤ .

(٣) وإلى هذا الرأى ذهبت فضيلة الشامى ، أنظر؛ فضيلة عبد الأمير الشامى ، تاريخ الفرقة الزيدية بين القرنين الثانى الهجرى بغداد ، مطبعة الآداب النجف الاشرف ، ١٩٧٤م ، ص ٢٨٣.

(٤) أحمد بن يحى بن المرتضى ، كتاب القلائد فى تصحيح العقائد ،فى مقدمة البحر الزخار، ص ٩٣ .

إن رؤية الباحثه لفكر الإمامة عند الإمام زيد بن على قد أخذت فى اعتبارها ظروف البيئة السياسية ، والاجتماعية . والفكرية التى عاصرها الإمام زيد حيث إنه من الصعوبة بمكان القول بوجود إطار فكرى محدد مكتوب للإمام زيد ، وإنما له مواقف معينة أملتها ظروف معايشته ، فتم استخلاص أفكاره من المواقف التى عايشها، وأقواله ، وبما يتفق مع ما عُرف عن الإمام زيد من علم واسع ، وتقوى ، وفى الوقت ذاته حنكة سياسية دينية لا يشوبها الدهاء . تلك الصفات جعلته ينكر مبدأ التقية ، ويدعو للخروج على الحاكم الظالم .

المبحث الثاني

الإمامة فكراً وحركة

بعد أن تناولنا التأصيل الفكرى للإمامة فى الفكر الزيدى من خلال دراسة ، وتحليل الفكرة عند الإمام زيد بن على ، سنحاول هنا دراسة ، وتحليل الأثر الفكرى والسياسى (الحركى) الذى خلفه فكر وثورة الإمام زيد بن على . فبعد استشهاد الإمام زيد ، خرجت من الفكر الزيدى فرق زيدية تتفاوت فيما بينها فى الميل لهذا الاتجاه الفكرى ، والفقهى ، أو ذلك ، ففى القرن الثانى الهجرى انقسمت الزيدية إلى ثلاث فرق رئيسة هى الجارودية ، والصالحية ، والسليمانية ، وفى القرن الثالث الهجرى انقسمت الزيدية إلى قاسمية ، وناصرية ؛ وذلك قبل ظهور الإمام الهادى يحى بن الحسين بن القاسم الرسى ، فى اليمن ، فى أواخر القرن الثالث الهجرى وتأسيسه للمذهب الزيدى الهادوى متزامنا مع تأسيس دولة الأئمة الزيدية فى اليمن .

أولاً : الأثر الفكري لثورة الإمام زيد

يتمثل الأثر الفكرى لثورة الإمام زيد فى ظهور العديد من الفرق الزيدية كان أبرزها الجارودية والصالحية والسليمانية ، والتى كان لأفكارها السياسية الأثر الهام فى استمرار الفكر الزيدى حتى يومنا هذا ؛ وسنتناول فيما يلى أهم الأفكار السياسية لهذه الفرق .

الجارودية

تمثل الجارودية من الزيدية الاتجاه الأكثر ميلاً للشيعة الإمامية ، إذ تنتسب إلى أبى الجارود زياد بن منذر الهمذانى المتوفى عام ١٥٠ هـ . كان أبو الجارود من أتباع محمد الباقر ، ثم ابنه جعفر إلا أنه تركهما ، ولحق بالإمام زيد بن على مقاتلاً ـ مع أنه كفيف البصر ـ فجمع أبى الجارود بين الخروج ، والثورة ونظرية الإمامة فى الإعتقاد بالمهدى المنتظر ، ونرى أن الجارودية قد أسهمت إسهاماً كبيراً

فى وضع البناء الفكرى للإمامة عند الزيدية ، وعلى الرغم من أن الجارودية قد افترقت إلى أكثر من فرقة إلا أن فكرة الإمامة عند جميع فرق الجاردوية **تقوم على الأسس التالية** (١) :

أ – القول بالنص الخفى للتدليل على أحقية على بن أبى طالب ، وولديه الحسن ، والحسين بالإمامة بعد النبى ، صلى الله عليه وسلم ، فالجارودية تزعم بأن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، قد نص على الإمام على بن أبى طالب بالوصف والتعيين ، وأنه قد أشار إليه ووصفه بالصفات التى لا توجد إلا فيه (٢) .

ويتضح الميل الشيعى عند الجارودية فى غلوها بالقول بأن الناس قد قصروا إذ لم يتعرفوا على إمامهم بالوصف ، حيث تزعم أن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، قد نص على الإمام على بن أبى طالب بالوصف ، والتعيين ، وأنه قد أشار إليه ، ووصفه بالصفات التى لا توجد إلا فيه ، وأن الأمه قد كفرت وضلت فى تركها لبيعته ، ثم إن الإمام من بعده الحسن والحسين ، وذلك بالنص الجلى

---

(١) أنظر :– الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ – ١٥٨ .
– البغدادى ، مرجع سابق ، ص ص ٣١ – ٣٢ .
– أبى الحسن على بن اسماعيل الأشعرى ، مقالات الإسلاميين ، تحقيق محمد محى الدين عبد الحميد ، بيروت ، دار الحداثه ، ط ٢ ، ١٩٨٥ ، جـ ١ ، ص ص ١٣٣–١٣٤ .
– أحمد بن سليمان (ت ٥٦٦ هـ) ، حقائق المعرفة ، مخطوطة بدار الكتب المصرية ميكروفيلم رقم ٣٠٢ ، ص ١٨٧ .
– أحمد بن محمد ابن صلاح الشرقى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .
– نشوان الحميرى ، مرجع سابق ، ص ٢٠٧ – ٢٠٨ .

(٢) تزعم الجارودية أن الرسول صلى الله عليه وسلم قد أشار إلى على بالصفات التى لا توجد إلا فيه مثل أنه أفضل الخلق منزلة بعد الرسول صلى الله عليه وسلم ، وأنه أسبق الناس إسلاماً ، وأنه المتصدق فى الصلاة ، وأن النبى أختصه بالعلم مستدلين على ذلك بالعديد من أيات القرآن الكريم والأحاديث ، للمزيد أنظر :
– يحيى بن حمزه ، المرجع السابق ، ص ص ١٣١ – ١٤١ .
– د. أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٥ – ١٦٩ .

حيث قيل : إن على نص على الحسن ، وأن الحسن نص على الحسين .

ب - حصر الإمامة فى ابناء فاطمة من ذرية الحسن والحسين ، إذ هى شورى فيما بينهم على شرط توفر صفات معينة فى الإمام الداعى إلى نفسه ، واعتبار الخروج شرطا لصحة انعقاد الإمامة .

جـ - آمنت فرق الجارودية بالمهدية لكنها اختلفت فيما بينها حول الإمام المنتظر ، فمنهم من جعلها شورى بين أبناء فاطمة ، ومنهم من انتظر محمد النفس الزكية غير مصدقاً بقتله ، ومنهم من انتظر محمد بن القاسم صاحب الطالقان [1] .

ومع أن الجارودية أكثر ميلاً إلى بعض آراء الشيعة الإمامية ، إلا أنها قد خدمت الفكر السياسى الزيدى - فى رأينا - من جانبين :-

١ - قدمت لهم التبرير المنطقى لسوق الإمامة إلى على بن أبى طالب ، والقول بأفضليتة ، وولديه الحسن والحسين ، ففى مقابل قول الشيعة الإمامية بالنص الجلى ، أخذ أئمة الزيدية ومفكروها عن الجارودية مبدأ النص الخفى .

٢ - أن الجاردوية هم الذين حصروا الإمامة فى أبناء فاطمة من ذرية الحسن والحسين ، وليس الإمام زيد ، إذ تتفق الأقوال التى أوردتها الجارودية دون نسبتها إلى الإمام زيد . وقد بالغت الجارودية فى أمرين :-

الأمر الأول : القدح فى حق الشيخين فى البداية لكنهم تراجعوا وتوقفوا فى أمرهما مع الاعتقاد بأن الإمام بعد النبى ، صلى الله عليه وسلم ، هو على بن أبى طالب . وقد برروا توقفهم فى أمر الشيخين بأن التقدم على على بن أبى طالب

---

(١) هو محمد ابن القاسم بن عمر بن على بن الحسين ، وقد أسر فى أيام المعتصم ، وحبس حتى مات ، والطالقان بخراسان، أنظر : الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ١٥٨ .

خطأ لا يقطع بأنه فسق ، ولأن النص على على بن أبى طالب لم يكن جلياً [١].

ذلك أن إنتماءهم السابق للشيعة الإمامية من حيث اعتقادهم السابق بالنص الجلى قد جعلهم يقدحون فى حق الشيخين ، لكن تكفير البترية والسليمانية – من الزيدية – للجارودية لإقدامها على تكفير الشيخين ، قد دفعها إلى مراجعة موقفها ، ومن ثم توقفت الجارودية فى أمرهما [٢].

الأمر الثانى : اعتبار من ادعى الإمامة من آل البيت ، وهو قاعد فى بيته كافراً مشركاً ، وكل من اتبعه على ذلك ، وكل من قال بإمامته [٣]، ويقصدون بذلك جعفر الصادق.

٢ - الصالحية :

تمثل الصالحية أو البترية التى تنتسب للحسن بن صالح بن حى الهمذانى[٤] الفرقة الزيدية الأقرب إلى أهل السنه روحياً نظراً لموقفهم المعتدل من جميع الصحابه ، وإن حدث خلاف فى الجوانب الأخرى.

---

(١) عن أسباب تراجع الجارودية عن سب الصحابة . أنظر :
– أحمد بن سليمان ، حقائق المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ – ١٨٨ .
– عبد الصمد عبد الله العلوى الدامغانى ، الجوهرة الخالصة عن الشوائب فى العقائد الناقمة على جميع المذاهب ، مخطوط موجود فى دار الكتب المصرية تحت اسم رسالة فى الفرق الاسلامية والعقائد خط سنه (١٠٧٣هـ) ميكروفيلم ١٣٣ المكتبة اليمنية ، ص ٣٤ .

(٢) عبد القاهر البغدادى ، مرجع سابق ، ص ٣٤.

(٣) الحسن بن موسى النوبختى ، فرق الشيعة ، بيروت ، منشورات دار الأضواء ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ٥٤.

(٤) ولد الحسن بن صالح ، الملقب بالأبتر وكثير النواء ، فى الكوفه سنة مائة للهجرة وعاش حتى عاصر عهد الخليفة العباسى المهدى ، ومات متخفياً سنة ١٦٨ هـ ، كان الحسن من كبار علماء الزيدية وعظمائها وكان فقيهاً متكلماً عابداً زاهداً ، لكن البعض طعن =

تقوم فكرة الإمامة عند الصالحية على المبادئ التالية :

أ - تجويز إمامة المفضول مع وجود الأفضل ، فالصالحية ترى أن على بن أبى طالب هو أفضل الناس بعد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأولاهم بالإمامة ، لكنه سلم الأمر للشيخين : أبى بكر وعمر راضياً ، وترك حقه راغباً ، فهم لذلك اعتبروا أن بيعتهما ليست خطأ طالما أن علياً قد ترك حقه راضياً ، وبناء عليه يرى البعض أن أمامة على بن أبى طالب السياسية لم تتم إلا حين بويع مع كونه على الدوام إمام علم وفقه (١). لكنهم توقفوا فى أمر الخليفة عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، فلم يقدموا على مدحه أو ذمه (٢).

= فى شخصيته . أنظر :

- شهاب الدين أحمد بن على بن حجر العسقلانى ، تهذيب التهذيب، القاهرة ، دار الكتاب الإسلامى لإحياء ونشر التراث الإسلامى ،، ١٩٨٩ ، جـ ٢ ، ص ٢٨٥.
- ابن النديم ، الفهرست ، القاهرة ، المكتبة التجارية ، د ت ، ص ٢٦٧ .
- محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى فى الكوفيين ، مدينة ليدن بألمانيا ، سنة ١٣٢٥ هـ ، حـ ٦ ، ص ٢٦١ .

(١) فسر أحمد بن سليمان سكوت على بن أبى طالب عن حقه بأنه لو أنه نازعهم لشق عصا الأمه ، وكان عهد الناس بالشرك قريب ، فسلم بحقه تجنباً للفتنه ولكى لا ينشغل المسلمون بعضهم ببعض ، ويتركوا الكفار والمنافقين المتربصين بهم . أنظر .

- أحمد بن سليمان ، حقائق المعرفة ، مرجع سابق ، ص ١٨٧ .
- الشرفى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .
- الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٦١ - ١٦٢ .
- البغدادى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠ - ٢١ .
- عبد الصمد عبد الله العلوى الدامغانى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢) فسر الشهرستانى فى توقف الصالحية فى أمر عثمان بن عفان بأنهم وقعوا فى حيرة من أمرهم ، فهناك أحاديث واردة فى مدحه وأنه من العشرة المبشرين بالجنة فحكموا بصحة إسلامه وإيمانه ، لكن الاحداث التى حدثت فى عهده جعلهم يتوقفون فى حاله ويتركون أمره إلى الله . أنظر :

- الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ١٦١ .

هذا التجويز والإقرار بصحة خلافة الشيخين اعتبره الزيدية المتأخرون أمراً استثنائياً لعذر، فاختيار الأمة للشيخين لا تُعد فى نظرهم قاعدة لمن تبعهما ، إذ أن اختيار الإمام لايعد صحيحاً ما لم يكن من آل البيت ، وجامعاً لشروطها ، كما أنهم رأوا أن الصالحية فرقة زيدية ، لأنهم يقولون بالنص على على بن أبى طالب والحسنيين ، عليهم السلام ، ثم فيمن قام ودعا من أولادهما وذريتهما، جامعاً لشروطها ، ولذلك فقد اتفقت الصالحية مع الجاروديه فى حصر الإمامة بين ابناء الحسن والحسين ، وجعلها شورى فيما بينهم لمن جمع شروطها وخرج مجاهداً الحكام الظالمين (١).

ب – كان الإسهام الثانى للصالحية فى رأينا هو القول : بتجويز خروج إمامين فى قطرين متباعدين إذا ما توفرت فيهما الشروط ، فإذا ما خرج إمامان فى قطرين متقاربين وتوحدت فيهما شروط الإمامة يتم اختيار الأفضل ، والأزهد فإن تساويا فينُظر أيهما أمتن رأياً ، وأحزم أمراً . ويرجع نسبة هذا المبدأ إلى الصالحية ، وليس إلى زيد بن على ، ذلك أن الحسن بن صالح قد عاصر خروج محمد النفس الزكية ، وأخيه إبراهيم بن عبد الله ، فكان خروجهما أول خروج فعلى لإمامين فى قطرين متقاربين ، كما أن الحسن بن صالح ظل هو نفسه متخفياً سبع سنين فى زمن الخليفة العباسى أبو جعفر المنصور(٢).فأجاز خروج أكثر من إمام من آل البيت فى الأقطار المختلفة لتقويض حكم بنى العباس ثم يتم الاحتكام إلى إمامة الأفضل فى حالة نجاح دعوة آل البيت حتى لا يحدث الاختلاف والانشقاق(٣).

---

(١) أنظر : – الشرفى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٠ .
– الدامغانى ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٢) اختبأ عيسى بن زيد بعد فشل ثورة إبراهيم بن عبد الله فى البصره عند الحسن بن صالح وقد حاول أبو جعفر المنصور القبض عليهما لكنهما ، اختفيا معاً حتى توفيا .
– العسقلانى ، تهذيب التهذيب ، جـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ٢٨٨ .

(٣) فى الواقع إن ظهور أكثر من إمام داع لنفسه لم يحدث إلا فى عهد الدولة العباسية حينما خرج محمد النفس الزكيه ، وأخيه ابراهيم فى قطرين متقاربين كما أن الإمام أحمد بن يحى المرتضى لم ينسب هذا القول إلى الإمام زيد ، ولا إلى كل الزيدية وإنما قال به بعضهم . أنظر :

٣ - السليمانية :

تنتسب السليمانية أو الجريرية من الزيدية إلى سليمان بن جرير الرقى الذى كان تابعاً لجعفر الصادق إلا أنه انفصل عنه ولحق بالصالحية فوافقها فى بعض الآراء ، واختلف معها فى آراء أخرى.

خالفت السليمانية – فى رأينا – ما أجمعت عليه معظم فرق الزيدية فى القول بحصر الإمامة فى ابناء فاطمة ، وتجاوزت فكر الصالحية ، إلى جعل الإمامة شورى بين الخلق ، إذ تصلح بعقد رجلين من خيار المسلمين ، ومن ثم فقد أقروا بإمامة المفضول ، وإن كان الفاضل فى رأيهم أفضل فى كل حال .

كان هذا التحول الفكرى هو الأهم فى الفكر السياسى الزيدى ، إذ أقرت السليمانية بشرعية خلافة الشيخين ، لأن الأمة قد أختارتهما ، فهم يعطون للأمة الحق فى اختيار حاكمها ، وأن للأمة حق الاجتهاد فى هذا الأمر ، وقد تصيب الأمة فى اختيارها أو قد تخطئ إذ لا تختار الأفضل ، وهو على بن أبى طالب ، لكنه مع ذلك خطأ اجتهادى لا يبلغ درجة الفسق ، ولا يوجب تكفيرها . لكنهم مع ذلك خالفوا الصالحية وأتفقوا مع الجارودية فى تكفير عثمان بن عفان، رضى الله عنه للاحداث التى حدثت فى عهده ، كما كفروا كل من حارب على ، كعائشة وطلحة والزبير ، رضى الله عنهم جميعاً(١).

تنبع أهمية الفكر السياسى للسليمانية فى أنها تمثل النواة المبكرة للخط الفكرى المتحرر من الزيدية ، فإذا كانت الصالحية قد أجازت إمامة المفضول مع وجود الأفضل لتبرير خلافة الشيخين ، فإن السليمانية قد قدمت الشرعية

– أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب القلائد فى تصحيح العقائد ، مقدمة البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(١) انظر : – الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩ – ١٦٠ .
– البغدادى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢ – ٣٣ .
– الاشعرى ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٥–١٣٦ .
– الدامغانى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٣ – ٣٤ .

لصحة خلافة الشيخين ، وصحة خلافة من يتولى بعدهما إذا ما التزم بنهجهما القويم . وهذا هو رأينا ، إذ لم يظهر لنا من المصادر المتاحة ، رغم تعارضها ، أن سليمان بن جرير قد حصر الإمامة فى ذرية الحسنين ، وإنما جعلها شورى تصلح لمن يصلح لها ، ويقدر على تحمل أعبائها والقيام بواجباتها ما دام ذلك يدرأ فسقاً يخاف حدوثه ، بل ويوجب على الأمة طاعته ، وعلى الناس الرضا به حتى لا يكون الأمر فوضى بين العامة ، كما أن السليمانية تعتبر الإمامة من مصالح الدنيا ، لا يحتاج فيها إلى معرفة الله وتوحيده وإنما ذلك حاصل بالعقل حيث أن للإمامة وظائف لابد من القيام بها [١] ، فعلى الأمة أن تختار من هو أقدر على القيام بهذه الوظائف ، لذلك لم تشترط السليمانية أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً ، وأقدمهم رأياً ، وحكمة ، وإنما يكون الأقدر على تحمل مسئوليات الحكم ، وأداء وظائف الإمامة ، إذ الحاجة تستند بقيام المفضول مع وجود الأفضل [٢] .

ولقد توصلت الباحثة من دراسة الأفكار السياسية لهذه الفرق إلى نتيجتين هامتين : تتمثل أولاهما فى كون أفكار هذا الفرق السياسية كانت البداية الفعلية لوضع أسس البناء الفكرى ، والحركى ، للإمامة عند الزيدية ، فقد أستخلصت هذه الفرق من مواقف الإمام زيد بن على ، وأقواله أفكارها ، كلٍ حسب تفسيره

---

(١) الجدير بالذكر أن الإمام أحمد بن سليمان قد جعل من نصب الإمام واجبا عقلاً « اعلم أنه لما كانت النبوه لا تحصل بعد رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأن الله قد ختم به الرسل ... فكان الناس محتاجين إلى من يقوم مقام النبى ، صلى الله عليه وسلم ، لتنفيذ الأحكام ، ويحل الحلال ويحرم الحرام ... حكم العقل بوجوب قيام رجل من المؤمنين لصلاح الإسلام والمسلمين » .

– أحمد بن سليمان ، مرجع سابق ، ص ١٧٢ .

(٢) ومما يدعم هذا الرأى أن معظم المصادر الزيدية ترى أن الزيدية فريقان فقط جارودية وصالحية وتهمل ذكر السليمانية انظر مثلاً :

– ابن حابس ، مرجع سابق ، ص ٢١٤ ، ص ٢٤٤ .

– السيد يحى الفضيل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٨ – ٢٩ .

– الشهرستانى ، مرجع سابق ، ص ١٦٠.

إن ما توصلنا إليه قد يُعتبر مجازفة ، ذلك أن مشكلة الكتابة عن الفرق الإسلامية =

لها ، وبالتالى فإن الصياغة الفكرية للإمامة عند الزيدية قد ظهر فعلياً من خلال أفكار هذه الفرق ، وعقب ثورة الإمام زيد واستشهاده .

ولقد لاحظنا أن أصحاب هذه الفرق لا يرتبطون بآل البيت بنسب ، وإنما هم من مناصريهم ممن خرج مع الإمام زيد وقاتل معه ، ويمكن تفسير انصراف أهل البيت عن الاهتمام بالتأصيل الفكرى للإمامة عند زيد بن على بانشغالهم بالعمل السياسى ممثلاً بالخروج ، وقتال بنى أميه ثم بنى العباس

وتتمثل النتيجة الثانية فى أن أسس الفكر السياسى الزيدى قد جمع بين عدة اتجاهات فكرية ، من أهمها **اتجاه شيعى** عن طريق اتباع محمد الباقر الذين لحقوا بالإمام زيد ، واشتركوا فى ثورته ممثلاً بأبى الجارود واتباعه ،**والثانى اتجاه سنى** عن طريق أتباع أبى حنيفة ممثلاً فى تيار الصالحية والسليمانية ، إضافة إلى **الاتجاه المعتزلى** عن طريق واصل بن عطاء (١). ونتيجة لذلك فقد شكلت أفكار هذه الفرق السياسية الخط الفكرى والإطار المرجعى لفكر الإمامة عند علماء الزيدية وأئمتها اللاحقين ، كما سنرى بعد ذلك ، حيث انقسمت الزيدية **إلى تيارين أساسيين أولهما** يميل أكثر إلى أفكار الشيعة الإمامية ، ويرى

= تكمن فى ذلك التضارب بين الآراء حول هذه الفرق خاصة عندما يتعلق الأمر بموضوع الشيعة وفرقها ، وقد امتد الاختلاف ، والتضارب إلى تقييم المصادر المختلفة لأصحاب هذه الفرق ، كما حدث للحسن بن صالح . ومما يزيد الأمر تعقيداً أن المصادر الزيدية اليمنية لم توضح افكار هذه الفرق بصورة جلية حتى أن أحمد بن سليمان قد أشار إلى أنه « قد وقع سهو فى الرواية عن الصالحية والجريرية فى الكثير من كتب اصحابنا » ويقصد بهم أئمة زيدية اليمن . أنظر :

– الشرفى ، مرجع سابق ، ص ٤٤٢.

(١) يرى الدكتور عبد العزير المقالح ان الملامح الأولى للزيديه تكونت من الملمح الشيعى ، والملمح الاعتزالى ، والملمح السنى وان هذه النشأة المشتركة يُمكن أن تفسر العلاقه القائمة بين الفكر الزيدى والفكر الاعتزالى ، ولذلك كانت الزيدية أقرب المذاهب الشيعيه إلى السنه بحيث كانت الزيديه معتزلة فى الأصول أحناف فى الفقه والفروع .

– د . عبد العزيز المقالح ، مرجع سابق ، ص ص ١٨ – ٢٤ .

أن الإمامة من أكبر مسائل أصول الدين وأعظمها ، متشدداً بالتمسك بأحقية آل البيت فى الإمامة . **والتيار الثانى** يرى أن الإمامة تصح فى جميع قريش ، ومن ثم لا يصح حصرها فى أى فرع من الفروع ، أو فى سلالة أسريه معينة .

ثانياً: الأثر الحركي لثورة الإمام زيد

لم يؤد سقوط الدولة الأموية وقيام الدولة العباسية إلى تخلى أئمة الزيدية كلية عن مبدأ الخروج ، فقد اتسمت العلاقة بين حلفاء الأمس بنى العباس ، وآل البيت بالتعقيد الشديد منذ إعلان قيام الدولة العباسية ، واستئثارهم بكل مقاليد الأمور منكرين بيعتهم لمحمد النفس الزكية (١).

بدأ الخلاف بين الطرفين برفض محمد النفس الزكية (٢) مبايعة

---

(١) يرتبط العباسيون بالعلويين بعلاقة قرابة فهم أبناء عمومه ، فالعباسيون ينتسبون إلى العبس بن عبد المطلب عم رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وكلهم من آل البيت النبوى الشريف جمعهم السعى لإسقاط حكم بنى أمية متحالفين فيما بينهم فارتفع العباسيون على أكتاف الشيعة متخذين من خراسان مركز انطلاق دعوتهم ، ومبايعين بولاية الأمرلمحمد* النفس الزكية إماماً شرعياً لهم ، حتى يروى إن المنصور٤قال فى محمد النفس الزكية « ما فى آل محمد أعلم بدين ولا أحق بولاية الأمر من محمد بن عبد الله » .

– محمد بن على طباطبا المعروف بإبن الطقطقى ، كتاب الفدّى فى الآداب الإسلاميهانظر : بيروت ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٦٠ ، ص ص ١٦٤ – ١٦٥ .

– فضيلة عبد الأمير الشامى ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥ – ١٢٦ .

– إبن الأثير ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٤ – ٤٦٧ ، ٤٧٥ – ٤٧٩ .

– د . احمد محمود صبحى ، الزيديه ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

– د . حسن إبراهيم حسن ، تاريخ الاسلام ، بيروت ، دار الأندلس ، ط ٧ ، ١٩٦٤ ، جـ ٢ ، ص ١٥ – ١٧ ، ٩٤ –١٠٣ ، ١٢١–١٣٨ .

(٢) هو محمد بن عبد الله بن الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب ، ولد عام ١٠٠هـ ، واشترك مع الإمام زيد فى ثورته ضد بنى أميه .

السفاح [1] كأول خليفة عباسى، ثم تخلفه وأخيه إبراهيم عن مبايعة أبى جعفر المنصور الذى ألح فى طلبهما منكلاً بأهلهما ، الأمر الذى دفع محمداً النفس الزكيه ، وأخاه إبراهيم إلى الخروج معاً، هو فى المدينة المنورة ومكة ، وأخوه إبراهيم فى البصرة ، إلا أن ثورتهما فشلت [2].

ونرى أن مبدأ الخروج والثوره لم يكن هو المبدأ الثابت لعلاقة آل البيت بالدولة العباسية كما أن دوافع خروج أئمة الزيدية لم تقتصر على الدوافع الذاتية ، وإنما أيضاً على تلك المآخذ الدينية ، والشرعية والسياسية التى أخذت على حكم بنى العباس ، خاصة عند بداية تأسيس دولتهم ، حيث اتسم أسلوب حكمهم فى معظم الفترات بالظلم ، والجور والقتل ظلماً ، ونقض المواثيق ، والعهود حتى إن أباجعفر المنصور تخلص من منافسية ، عمه عبد الله بن على ، وأبى مسلم الخرسانى اللذين لعبا دوراً أساسياً فى إسقاط الدوله الأمويه وتثبيت أركان الدولة العباسية [3].

ومما يؤيد هذا الرأى ، موقف فقيهى السنة الإمام مالك ابن أنس وأبى حنيفة اللذين ناصرا محمد النفس الزكية وأخاه إبراهيم ، وأيدا خروجهما ، وثورتهما على حكم بنى العباس . فقد أفتى الإمام مالك أهل المدينة المنورة بالحل من بيعة المنصور إذ ليس على مستكره يمين

---

(١) هو عبد الله بن محمد بن على بن عبد الله العباسى ، وهو المعروف بالسفاح .

(٢) للمزيد عن خروجهما ، والرسائل المتبادلة بينهما وبين أبى جعفر المنصور . أنظر :
- د . حسن عباس حسن ، تاريخ الإسلام ، حـ ٢ ، مرجع سابق ، ص ص ١٢١ – ١٣٨ ، ص ص ٤٦١ – ٤٦٧ .

(٣) عرف عن أبى العباس السفاح وأبى جعفر المنصور ميلهما لسفك الدماء والتنكيل بكل ما يمت بصلة لمعارضيهم . أنظر :
- تقى الدين المقريزى ، كتاب النزاع ، والتخاصم فيما بين بنى أميه ، وبنى هاشم تحقيق د . حسين مؤنس ، القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٨ ، ص ص ٩٨ – ١٠٢ .
- د . حسن عباس حسن ، تاريخ الاسلام ، مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٣٧ .
- الطبرى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٤ – ٤٩٤.
- ابن الاثير ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٤–٤٨١ .

فهم إنما بايعوا مُكرهين . أما موقف أبى حنيفة من ثورة محمد النفس الزكية فكان أكثر إيجابية ، و علانية من موقفه من ثورة الإمام زيد ، فقد أخذ أبو حنيفة يشجع الناس ويحثهم على الخروج مع النفس الزكية بعد أن بايعه ، بل أنه أفتى بأن الخروج معه أفضل من الحج النفل خمسين أو سبعين مره (١). وبوفاة أبى جعفر المنصور ، وتولى ابنه المهدى الحكم سنة ١٥٨ هـ ، اتسمت العلاقة بين آل البيت وبنى العباس بالهدوء والاستقرار ، وغياب فكرة الخروج (٢). وما إن تولى الهادى ابن المهدى الحكم حتى تكررت المأساة ، إذ ألح الهادى فى طلب آل البيت ، وقطع عنهم العطايا ، وأساء معاملتهم مُشهراً بهم بين أهل المدينة المنورة ؛ فأثار موقف الهادى منهم حفيظتهم ، وسخط عليه شيعتهم الذين تحفزوا للانضمام إليهم ، فخرج الحسين بن على بن الحسن المثلث سنة ١٦٩ هـ (٣). كما خرج يحى بن عبد الله فى بلاد الديلم ، وخرج إدريس بن عبد الله فى بلاد المغرب ، وهما شقيقا محمد النفس الزكية (٤) ، وخرج محمد بن ابراهيم المعروف بابن طباطبا فى

---

(١) د . نيفين عبد الخالق مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٩٣ - ٣٩٤ .

(٢) للمزيد عن فترة حكم المهدى أنظر :

- فضيلة الشامى ، تاريخ الفرقه الزيدية ، ص ص ١٦٣ - ١٦٥ .
- د . على حسن الخربوطلى ، المهدى العباسى ، ثالث الخلفاء العباسيين ، القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦ ، ص ص ١٣٦ - ١٤٠ .
- د . أحمد محمود صبحى ، الزيديه ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .

(٣) أبى الحسن بن الحسن بن على بن أبى طالب والملقب بالحسين الفخى لأنه أستشهد فى فخ بين مكة والمدينة ، ومع أن الخليفة الهادى قد حمل أتباعه وزر أعماله ثم جازاهم بالحرمان من العطايا متألماً لقتل الحسين بن على الفخى ، كما يُروى إلا إنه لم يتورع عن قتل الأسرى من اتباعه وصلبهم بباب الجسر فى بغداد أنظر :

- فضيلة الشامى، مرجع سابق ، ص ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- وللمزيد أنظر : المرجع نفسه ، ص ص ١٦٥ - ١٧٨ .
- د . أحمد محمود صبحى ، الزيديه ، مرجع سابق ، ص ص ٩٣ - ٩٤ .
- د . حسن ابراهيم ، تاريخ الاسلام ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٨ - ١٤٠ .

(٤) كان لعبد الله ، ستة ابناء هم محمد النفس الزكية ، وإبراهيم ، وعيسى ، ويحى ، وإدريس ، وسليمان ، فأما محمد فقد خرج بالحجاز وأستشهد ولحقه إبراهيم بالبصره ، وفر يحى إلى الديلم حتى إعطى له الإمان من هارون الرشيد الذى حبسه حتى مات وفر إدريس إلى المغرب ولحق به أخوه سليمان ، أنظر :

- د . أحمد محمد صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٩ - ١١٠ .

الكوفة فى عهد المأمون وغيرهم . أدى تتابع خروج آل البيت على حكم بنى العباس ، وفشل هذه الثورات فى إسقاط دولتهم إلى إحداث تحول حركى ، وفكرى فى الحركة الزيدية .

تمثل التحول الحركى فى سعى آل البيت إلى إقامة دول زيدية مستقلة عن مراكز الخلافة العباسية تطبيقاً للمبدأ الزيدى الذى يجيز خروج إمامين فى قطرين متباعدين ، ففى المغرب نجح إدريس بن عبد الله فى إقامة دولة الأدارسة الزيدية سنة ١٧٢ هـ [١] ، حيث ظلت هذه الدولة قائمة على المذهب الزيدى حتى عام ٣٢٣ هـ عندما وقع الخلاف بين أحفاد إدريس بن إدريس ، ولمنازعة الخوارج لهم بزعامة عبد الرازق الخارجي الصفرى . كما نجح محمد الحسن بن على بن عمر الأشرف بن الحسين بن على بن أبى طالب ، والذى عُرف بحسن الأطروش فى إقامة دولة زيدية فى الديلم وطبرستان سنة ٢٨٠ هـ و فكانت هذه الدولة خير عون للإمام الهادى يحى بن الحسين بن القاسم الرسى الذى أنشأ دولة الأئمة الزيدية فى اليمن إذ سانده الطبريون مادياً ومعنوياً [٢] .

وترى الباحثة أن فشل الثورات الزيدية فى إسقاط الدولة العباسية أدى إلى

---

(١) للمزيد عن إدريس بن عبد الله ودولة الأدارسه . أنظر :

- أبى الحسن حسام الدين حميد بن أحمد المحلى ، مرجع سابق ، حـ ١ ، ص ص ١٩٥ – ١٩٧ .
- د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٩ – ١١٤ .
- د . حسن ابراهيم حسن ، مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ص ١٤١ – ١٤٢ ، و ص ص ٢٢٣ – ٢٢٧ و حـ ٣ ص ص ١٦٢ – ١٦٧ .

(٢) للمزيد . أنظر :

- د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٠ – ٢٠٢ .
- المحلى ، الحدائق الوردية ، مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ص ٣٤ – ٤١ .
- د . عصام عبد الرؤوف الفقى ، الدول الإسلامية المستقلة فى المشرق ، القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٧ ، ص ص ٢٣ – ٤١ .

التشدد فكرياً فى إثبات أحقية آل البيت فى الحكم ، حيث تمثل ذلك فى التحول الفكرى للحركة الزيدية فى الميل بشدة نحو القول بالنص الجلى ، وفى التحول من الدعوة العلنية الصريحة ، والخروج والثورة على الحاكم الظالم الجائر، إلى السكون والمهادنة من خلال إيجاد إطار فكرى يبرر هذا التحول ، فظهرت القاسمية من الزيدية لتبرير هذا التحول الفكرى والتى تنتسب إلى الإمام القاسم بن إبراهيم الرسى [١].

تمثل الإسهام الفكرى الأهم [٢] للإمام القاسم الرسى فى تقديسه للإمامة ، وإعطائها الأولوية الفكرية ، والأسبقية العقائدية .

فالقاسم لم يجعل من الإمامة أصلاً من «الأصول الخمسه» [٣] ، كما فعلت الزيدية فيما بعد ، وإنما أفرد لها رسالتين منفصلتين هما الأمامة ، والرد على

---

(١) للمزيد عن السيرة الذاتية للإمام القاسم . أنظر :

– د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥ – ١٢٠ .

– أبو زهرة ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٩٥ – ٤٩٧ .

– الحسن البصرى وآخرون ، رسائل العدل والتوحيد ، دراسة وتحقيق د . محمد عمارة ، القاهرة ، دار الشروق ، ط٢ ، ١٩٨٨ ، ص ص ٢١ – ٢٣ .

– المحلى ، مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ص ٢ – ٦.

(٢) كان الإسهام الأول للقاسم الرسى هو تقديمه العقل على الكتاب والسنة ، فكان القاسم أول من قدم العقل على الكتاب بحجة أن الكتاب والرسول لا يُعرفان إلا بالعقل ، بينما لا يُعرف العقل بهما ، وقد جعلت الزيدية من بعده العقل أساساً لمعرفة الأحكام الشرعيه ، أنظر:

– الحسن البصرى وآخرون ، رسائل العدل والتوحيد ، مرجع سابق ، حـ ١ ، ص ص ١٢٤ – ١٢٥ .

– المحلى ، مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٧٥ .

(٣) تبلورت الأصول الخمسة عند الزيدية فيما بعد ؛ بالتوحيد ، العدل ، الوعد والوعيد ، المنزله بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

الروافض [١] ، نظراً لأهميتهما .

يتمثل فكر القاسم بن إبراهيم حول الإمامة فيما يلى :

١ – **رفع الإمامة إلى مقام الفرائض وإلى مرتبة النبوة** ، فالقاسم جعل من الإمامة فريضة إسلامية فرضها الله سبحانه وتعالى ، كالصلاة ، والصيام ، والزكاة ، والحج ، وأن من لا يؤمن بها فهو ضال غير مهتد ، ولا يجوز الصلاة خلفه [٢] ، ذلك أن الأمامة هى فرض الفرائض وأوكدها ؛ لأن جميع الفروض لا تقوم إلا بها ، ولأن فيها من الفساد ما ليس فى غيرها [٣] ، وتأسيساً على هذا المبدأ الفكرى فقد رفض القاسم بن إبراهيم رفضاً قاطعاً مبدأ الشورى ، والتشاور فى إختيار الإمام فكما أنه لا يجوز تبديل عدد ركعات الصلاة بالزيادة أو النقصان ، كذلك لا يجوز تبديل فريضة الإمامة بأى وجه من الوجوه . ويرى القاسم بن إبراهيم بأن الإمامة هى اختيار من الله عز وجل الذى أمر نبيه بالنص على رجلٍ من بعده هو على بن أبى طالب ، ثم للحسن ، والحسين ، ومن بعدهما ذريتهما ؛ وفى هذا يقول القاسم بن إبراهيم « فإن قالوا ما وجه الإمامة عندكم قلنا ؟ وجه الإمامة موضع اختيار من الله معدن الرسالة ليكون الموضع معروفاً » ، مستدلاً فى ذلك « بأن الإمامة موضع حاجة الخلق فلا يجوز أن يكون فى موضع غير معروف..» ومستدلاً أيضاً بأن « الله بعث الرسل لحاجة الخلق ليبين لهم ما فيه

---

(١) القاسم بن إبراهيم الرسى الرد على الروافض ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، المكتبة اليمنية ، ميكروفيلم رقم ٣٤٧ . ص ص ١٠٣ – ١٠٥ .

– القاسم بن إبراهيم ، كتاب تثبيت الإمامة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، المكتبة اليمنية ، ميكروفيلم ٣٤٣ ، ص ص ٨٣ – ٨٦ .

(٢) سئل القاسم بن إبراهيم عن رجل يشكك فى إثبات الإمامة ، هل تجوز الصلاة خلفه فرد بما سبق . أنظر :

– الشرفى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٨ – ٤٠٩ .

(٣) القاسم بن إبراهيم ، كتاب تثبيت الإمامة ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .

صلاحهم ، وإذا لم يبين ما فيه صلاحهم هلكوا » ، وقياساً على ذلك رأى القاسم بن إبراهيم أن الإمامة لابد أن تكون بعد النبوة فى موضع مخصوص معروف لحاجة الخلق إليها ، وإلا فسد التدين ، وضاع الخلق مقدماً الدليل النقلى من الكتاب ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم** [(١)] ﴾ و قوله ﴿ **ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين يستنبطونه منهم** [(٢)] ﴾ وذلك للتدليل على وجوب كون الإمامة فى موضع معروف هم آل البيت [(٣)] ، ويرى القاسم بن ابراهيم ان الله قد أختار محمداً رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وآل بيته ليكونوا معدن الرسالة ، وكرم أهله بالإمامة من بعده باعتبارهم أرفع المواضع لقربهم من الرسول ، وسبقهم للإسلام وجهادهم فى سبيل الله ، ويرى أن عدم تحديد موضع الرسالة ، والإمامة سيجعل كل فرقة تدعى أنها الأحق بالإمامة فيقع الاختلاف ، وفى الاختلاف ، كما قال « إبطالُ للدين وتفريق للأمة »[(٤)] ، ويرى القاسم كذلك أن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لم يجعل الأئمة فى قريش إلا لقرابتها منه ، وأنه لا يوجد فى قريش من هو أكثر قرباً منه ، وفضلاً من ابناء فاطمة .

والقاسم بن إبراهيم من خلال هذه النصوص قد حوَّل النص الخفى الدال على أحقية على بن أبى طالب بالإمامة ، والحسن ، والحسين ، وذريتهما ؛ إلى

---

(١) سورة النساء وآية ٥٩ .

(٢) سورة النساء آية ٨٣ .

(٣) القاسم بن إبراهيم ، كتاب تثبيت الإمامة ، مرجع سابق ، ص ٨٤ ، و ص ٨٦ .

(٤) للمزيد أنظر :

– القاسم بن إبراهيم ، كتاب تثبيت الإمامه ، المرجع السابق ص ٨٦ .

– الرد على الروافض ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٢ – ١٠٣ .

نص جلى واضح مقدماً فى ذلك الأدلة النقلية من الكتاب والسنة ، كحديث الثقلين ، والحجج العقلية للتدليل على صواب رأيه .

وعلى الرغم من أهمية الإمامة فى فكر القاسم بن إبراهيم ، إلا أنه لم يحدد بدقة الصفات الواجب توافرها فى الإمام الداعى إلى نفسه من أهل البيت . إذ غلب الإسلوب الإنشائى على هذه الصفات : « أن يكون خير أهل زمانه وأكثرهم اجتهاداً وأكثرهم تعبداً ...فمن استبان فى نفسه هذه الخصال فقد وجبت طاعته على الخلائق فافهموا ... وان يكون صادق اللسان ، سخى النفس ، راغباً فيما عند الله ، زاهداً فى الدنيا مشتاقاً إلى لقاء الله ...» (١).

٢ - الخروج والدعوة العلنية :

تدل النصوص المنسوبة إلى الإمام القاسم بن إبراهيم بأن فكرة الخروج ، والدعوة العلنية ، قد مرت بمرحلتين فى فكر القاسم ، **ففى المرحلة الأولى** ، آمن القاسم إبتداء بهذا المبدأ فكرياً وعملياً ، منكراً مبدأ التقيه والدعوة السرية ، ولأن مقام الأئمة فى مقام النبوة فعليهم القيام بما قام به الأنبياء من جهاد فى سبيل الله ، كى يكونوا حجة لله ، والإمام المفروضة طاعته من أهل البيت من خرج مجاهداً فى سبيل الله راغباً فيما عنده ... معتبراً القعود عن إظهار الدعوة ، وعدم إظهار الحق والجلوس فى البيوت ، وإظهار التقية مخالفة صريحة لقوله تعالى ﴿ **كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله** ﴾ (٢) متسائلاً عمن يشك فى الإمام زيد بن على ومن قام مقامه من آهل البيت « الذين أمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر وجاهدوا فى سبيل الله حق جهاده علانية » (٣).

---

(١) القاسم إبراهيم ، الرد على الروافض ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٤ – ١٠٥ .

(٢) آل عمران آية ١١٠ .

(٣) القاسم بن ابراهيم ، الرد على الروافض ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٨ – ١٠٩ .

لكن هذا الإيمان بمبدأ الخروج ، والدعوة العلنية تحول فيما بعد فى **المرحلة الثانية** إلى اجتناب الفاسقين الظالمين ، وعدم مجالستهم على لهوهم ومعاصيهم مع عدم الاشتراط بكون السيف هو الأسلوب الوحيد للأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، إذ يمكن أن يكون ذلك بما دون السيف ، وأدنى ذلك النهى باللسان فإذا لم يتمكن المكلف من ذلك لخوفه الهلاك أو لتقية يراها فله أن ينكر ذلك بالقلب، والعزم على التغيير إذا أتيحت له الفرصة (١).

هذا التحول الفكرى فى رأينا نبع من الظروف الفكرية والسياسية التى عايشها القاسم بن إبراهيم نفسه ، ففى حياته اشتدت ملاحقة العباسيين لآل البيت خاصة بعد خروج أخيه محمد بن إبراهيم المعروف بابن طباطبا ، **ومن ناحية ثانية** فقد حدث انفراج نسبى فى العلاقة بين فرق الشيعة عموماً إذ أجتمع وجوه أهل البيت من نسل على بن أبى طالب على مبايعة القاسم إماماً بعد وفاة أخيه ، فكانت « **بيعة جامعة** » (٢). لذلك سعى القاسم إلى إيجاد المبرر الفكرى ، والشرعى لإثبات صحة بيعته بدون الخروج ، **ومن ناحية ثالثة** فقد وجد القاسم فى خروجه ، وإعلان دعوته فناءه وفناء من بقى من آل البيت فآثر السلامة مُكيفاً مبدأ الخروج مع الظروف المحيطة به ، كإمام لجميع فرق الشيعة .

مثل فكر الإمامة عند القاسم بداية تشدد أئمة الزيدية وتمسكهم بالقول بالنص الجلى (٣)، وذلك أنه إذا كان القاسم قد تخلى عن فكرة الخروج ، والثورة

---

(١) الحسن البصرى وآخرون ، مرجع سابق ، حـ ١ ، ص ١٥٦ .

(٢) ذكر المحلى ان للقاسم بيعات كثيرة فى أوقات مختلفة منها البيعة الجامعة لوجهاء أهل البيت أنظر :
- المحلى ، مرجع سابق ، حـ ٢ ، ص ٥ .

(٣) يعتبر الشيعة الامامية رسالة تثبيت الإمامة وكتاب تثبيت الإمامة للقاسم الرسى أحد مصادر الإمامة فى التراث الشيعى أنظر :
- عبد الجبار الرفاعى ، « الإمامة : تعريف بمصادر الإمامة فى التراث الشيعى (٣) مجلة تراثنا ، بيروت ، العدد الثالث ، رجب شعبان رمضان ١٤١٠ هـ ، ص ص ١١٧ – ١١٨ .

لأسباب ظرفية وقتية ، ولإرضاء الشيعة الإمامية الذين بايعوه ، فإن تبنيه وجهة النظر القائلة بوجود نص صريح من رسول الله ، صلى الله عليه وسلم، يثبت أحقية على بن أبى طالب ، وولديه الحسن ، والحسين يمثل بداية التحول الأهم للفكر السياسى الزيدى ، لأن ما حدث بعد ذلك ، كما سنرى ، قد أخرج الفكر السياسى الزيدى من إطاره الأساسى ، حيث جعل الإمامة وحصرها فى البطنين محور فكره ومرتكز عقيدته متجاوزاً بذلك فكر فرق الزيدية المعتدلة كالسليمانية .

يتضح لنا من هذا المبحث مدى تكامل الفكر السياسى للزيدية فكراً وحركة ، إذ مضى هذا الفكر فى مسارين متوازيين **مسار فكرى** تمثل فى التأصيل والتأسيس لهذا الفكر من خلال إسهام أتباع الإمام زيد وأئمة آل البيت فى البناء الفكرى للزيدية ، **ومسارحركى** تمثل فى قيام حركات ثورية خرجت على كل حاكم ظالم جائر من الأمويين - والعباسيين ، وإنشاء دول بعيدة عن مركز الخلافة العباسية .

الفصل الثانى

التجديد الأول فى فكر الإمامة

« رؤية الإمام الهادى»

يُعد الإمام الهادى يحي بن الحسين بن القاسم الرسى[(١)] أهم مفكرى المذهب الزيدى ، والمؤسس الأول لدولة الأئمة الزيدية فى اليمن ، إذ تميز الهادى عمن سبقه من رجال الزيدية فى كونه إماماً مجتهداً ، استطاع باجتهاداته أن يكوّن فرعاً متميزاً للزيدية ، نُسب إليه وعُرف بالمذهب الهادوى الزيدى ، كما عُرف أتباعه بالهادوية ، كما ترك الهادى تراثاً فكرياً من المؤلفات والرسائل [(٢)]،

---

(١) هو الإمام الهادى إلي الحق يحي بن الحسين بن القاسم الرسى بن إبراهيم بن إسماعيل بن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبى طالب الهاشمى العلوى الحسنى المدنى ثم اليمنى الصعدى . ولد الإمام الهادى بالمدينة المنورة سنة ٢٤٥هـ حيث تربي في أسرة علمية ، وأخذ علوم القرآن والفقه والحديث عن أبيه وعمه الحسن وغيرهم من علماء آل البيت ، والفقهاء ، والمحدثين ، وارتحل الهادى إلي العراق لتحصيل علوم أصول الدين والعقائد ، وقد تمكن الهادى من بلوغ مرتبة الأئمة المجتهدين وهو فى الخامسة والثلاثين من عمره ، مما دفع أباه وأعمامه وغيرهم من آل البيت إلي مبايعته إماماً خلفاً لجده القاسم .

ولمزيد من التفاصيل عن حياة الإمام الهادى أنظر :

- المحلي ، مرجع سابق ، جـ٢ ، ص ص ١٣-٢٨ .
- عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ص ٦٥ - ٨٤ ، ص ١٢١- ١٢٢ .
- د . الحسن البصري وآخرون ، مرجع سابق ، جـ٢ ، ص ص ١٩ - ٢٢ .
- محمد أبى الضيا عبدالرحمن بن علي الديبع الشيبانى الزبيدى ، كتاب قرة العيون بأخبار اليمن الميمون ، تحقيق محمد بن علي الأكوع الحوالى ، بيروت ، بساط ط٢ ، ١٩٨٨ ، ص ١٢٣ -١٢٤ .

(٢) عن مؤلفات الهادى وتراثة الفكري أنظر :

- الإمام الهادى ، المجموعه الفاخرة ، صنعاء ، مكتبة اليمن الكبري ، دت . وقد تضمن هذا الكتاب الكثير من كتب ورسائل الهادى .
- عبد الله محمد الحبيشى ، مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ، صنعاء ، مركز الدراسات اليمنية ، دت ، ص ص ٥٠٨-٥١٧ .

كانت محور الفكر الزيدى حتي أواخر القرن الخامس الهجرى[١] .

انتهز الهادى ضعف الدولة العباسية ، وعدم استقرارها ، فسعي إلي التخطيط لإعلان دعوته لنفسه بالإمامة فى طبرستان لبعدها عن الدولة العباسية ، ولطبيعتها الجبلية ، ولانتشار المذهب الزيدى بها ، وبالفعل خرج الهادى إلي طبرستان إلا أن رحلته لم تكتمل ، إذ انزعج محمد بن زيد والى طبرستان من قدوم الهادى إليها ، الأمر الذى كان سيعنى خروج أمرها من يده لأنه كان داعياً ولم يكن إماماً[٢] .

جاءت دعوة قبائل صعدة اليمنية للهادى بالقدوم إلي اليمن لتخرجه من الحرج الذى وقع فيه من محمد بن زيد ، وإعلان دعوته منها ؛ ومع أن الهادى لم يكمل رحلته إلي اليمن فى سنة ٢٨٠هـ ، إذ قفل عائداً إلي الحجاز بعد أن حدث من أتباعه ما أساءه ، إلا أنه ما لبث أن استجاب لمناشدة قبائل صعدة له للعودة إلي أرض اليمن بعد أن عاهدوه علي السمع والطاعة فكان قدومة الثانى فى مطلع سنة ٢٨٤هـ[٣] .

---

(١) أعتني بمؤلفات الهادى ورسائله علماء عصره ، ثم عمل ولداه المرتضي ، والناصر علي نشرها ، وتأليفها ، ثم تلا أولئك علماء ، اختصوا بالعناية بمؤلفات الهادى واجتهاداته وفتاويه ، وتمحيص أقواله ، وعرضها علي الضوابط ، والقواعد التي تأسس بها المذهب الزيدى ، فظهرت مجموعة من المهتمين أطلق عليهم « طبقة المحصلين » انظر :
- القاضى حسين أحمد السياغى ، أصول المذهب الزيدى اليمنى وقواعده ، صنعاء ، مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمنى ، ١٩٨٤ ، ص ص ٧-٨ ، ص ص ١٣-١٥ .

(٢) بعد وفاة الإمام القاسم الرسى بأربع سنين تمكن أحد دعاته وهو الحسن بن زيد من تأسيس أول دوله زيدية فى طبرستان سنة ٢٥٠هـ وبعد وفاته سنة ٢٧٢هـ خلفه عليها أخوه محمد بن زيد .
انظر : المحلى ، مرجع سابق ، جـ٢ ، ص ١٧ .
- أبى الضيا ، مرجع سابق ، ص ١٢٥ .

(٣) للمزيد أنظر :
- علي بن محمد بن عبيد الله العباسي العلوى ، سيرة الهادى إلي الحق يحيى بن الحسين ، تحقيق د . سهيل زكار ، دمشق ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٧٢ ، ص ٣٦ . =

كان الهدف الأساسى لخروج الهادى إلي أرض اليمن ، وإن تعددت الأسباب ، والدوافع[1] ، إعلان دعوته ، والسعى لإقامة دولة زيدية فى اليمن ، تكون قاعدة الانطلاق لنشر مذهبه ، والقضاء علي الدولة العباسية ، ذلك أن الهادى قد بدأ نشاطه السياسى فور وصوله إلي مدينة صعدة التى اتخذها مقراً له ، ومركزاً لحكمه ، وانطلق منها لنشر دعوته ، وتوسيع مناطق نفوذه .

بدأ الهادى دعوته سلمياً بتوجيه رسائل إلي مختلف قبائل اليمن داعياً إياها[2] ، إلي الدخول فى طاعته ، مشترطاً علي نفسه الحكم بكتاب الله ، وسنة نبيه ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، وأن يؤثرهم علي نفسه ، ولا يتفضل عليهم ، وأن يقدمهم عند العطاء ، وأن يتقدم عليهم عند لقاء عدوهم ، وهو بذلك إنما يحاول استمالة القبائل اليمنية التى لم تستجب لدعوته إلا بعضها ، وكان فى مقدمتها قبائل نجران مما دفعه إلي العمل العسكرى متعجلاً في نشر دعوته ، وبسط سلطته علي أرض اليمن . وقد استطاع الهادى فرض سيطرته علي اليمن من أقصي شمالها

= – المحلى ، مرجع سابق جـ٢ ، ص ١٩ .

– عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .

– يحي بن الحسين بن القاسم بن محمد بن على ، غاية الأمانى فى أخبار القطر اليمانى ، تحقيق وتقديم د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، القاهرة ، دار الكاتب العربى للطباعة والنشر ، ١٩٦٨ ، القسم الأول ، ص ١٦٦ .

(١) للمزيد فى معرفة أسباب ودوافع خروج الهادى إلي اليمن أنظر :

– عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٥–١٤٣ .

– حسن خضيرى أحمد حسن ، قيام الدولة الزيدية فى اليمن (٢٨٠–٢٩٨هـ) رسالة ماجستير جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٨٩ ، ص ص٥٠–٥٩ .

– محمد محمد الحاج حسن الكمالى ، الإمام المهدى أحمد بن يحي المرتضي ، وأثره فى الفكر الاسلامى سياسياً ، وعقائدياً ، صنعاء ، دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩١ ، ص ص ٣١–٣٢ .

(٢) علي بن محمد بن عبيد الله العباسى العلوى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨–٤٩ .

إلي أقصي جنوبها فى مسيرة حربية لم تستغرق سوي ثلاثة أشهر[١] ، لكن هذه الإنتصارات المتسارعة لم تؤت ثمارها المرجوة، إذ اصطدم الهادى منذ البداية بالقوي المحليه من قبائل ، ودويلات يمنيه عديدة ، خافت علي مصالحها ، ونفوذها من سيطرته ، ودعوته خاصة وأنه قد أتي من خارج اليمن ، كما أن بعض القبائل ، والدويلات اليمنية قد ظلت علي ولائها للخلافة العباسية ، فعمدت هذه القبائل إلي إثارة القلاقل ، والاضطرابات ضد الهادى حتي فى مركز حكمه « **صعدة** » [٢] ، وأضطر الهادى إلي أن يحارب فى أكثر من جبهة ، فتراجعت رقعة دولته واكتفي بتركيز سلطته علي الجزء الشمالي من اليمن كنجران وصعدة وما حولها ، ولم يفكر فى دخول صنعاء من جديد إلا بعد أن أُستدعي من قبل أهلها حين هاجمها الإسماعيليون بقيادة على بن الفضل [٣]، ولذلك فقد كانت دعوتهم للهادى لمحاربة الإسماعيليين فرصة حاول من خلالها استعادة مجده ، وتوسيع نفوذه السياسى ، والدينى الذى تقلص ، وفى الوقت نفسه الحفاظ علي حدود دولته من توسعات ابن الفضل . ظل الهادى متصدياً للدعوة الإسماعيلية فكرياً ، وحركياً حتي وفاته سنه ٢٩٨هـ ، كما أستمر أبناؤه من بعده فى التصدى

---

(١) حسن خضيري ، مرجع سابق ، ص ٨٨ ، وللمزيد عن جهود الهادى لتوسيع حدود دولته : أنظر : حسن خضيرى ، المرجع نفسه ، ص ص ٦٠-٨٩ .
- عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ص ١٥١-١٦٨.
- العلوي ، مرجع سابق ، ص ٦٧ ومابعدها .

(٢) حسن خضيرى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٢- ٩٣ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١١٠-١١١ وللمزيد عن جهاد الهادى لصد الخارجين عليه أنظر :
- حسن خضيرى ، المرجع الذى سبق ، ص ص ٦٠-٨٨ .
- عبد الفتاح شايف نعمان ، الإمام الهادى ، مرجع سابق ، ص ص ١٦٩ - ١٧٤ .
- العلوى ، سيرة الهادى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٨٩-٣٩٩ .

لابـــن الفضل حتـي مات مسموماً سنة ٣٠٢هـ [١] .

(١) بـدأت الـــدعـوة الإسمـــاعيليـــة فـــى اليمـــن بوصـول على بن الفضل اليمانى ، وأبى القاسم بن حوشب الكوفى إلي اليمن سنة ٢٦٨ هـ مبعوثين من محمد الحبيب إمام الطائفه الإسماعيليه بسلميه بحمص فى الشام ، لينشرا المذهب الإسماعيلى فى اليمن ، وقد تصدى الهادى للدعوة الاسماعيلية ، ولتوسعات ابن الفضل ، حيث كان الصراع بينهما شديداً من أجل الإنفراد بالإمامة فى اليمن ، خاصة وأن الإسماعيلية أعلنوا إنما يدعون للمهدى من آل البيت حيث يحصرون الإمامة فى أبناء محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق نصاً عليه ، ويرون أن الإمامة لا تنتقل من أخ إلى أخيه (دحضاً للقول بإمامة الكاظم) بعد انتقالها من الحسن إلي الحسين ، وأن طاعة الإمام واجبة . لمزيد من التفاصيل أنظر :

- حسن خضيري ، مرجع سابق ، ص ص١١٢-١٢٣ ، ص ص ١٥٥ - ١٦٤ .
- عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ص ٥٩-٦٤ و ص ص ١٧٥-١٨١ .
- أحمد عبد الله عارف ، المدارس الكلامية فى اليمن فيما بين القرن الثالث والسادس الهجرى ، رسالة دكتوراه ، جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، ١٩٨٦ ، ص ص٩٢-٩٩و ص ص ١٢٩-١٣٨ .

المبحث الأول :

الإمامة فى فكر الهادى

لعبت الظروف السياسية ، و الفكرية التى عايشها الهادى منذ قدومه الثانى إلى اليمن . دوراً هاماً فى صياغة الفكر السياسى للإمامة ، فقبل قدومه إلي اليمن حدد الهادى نشاطه الفكرى فى **الأصول الخمسة للزيدية** ، وهى – كما سبقت الإشارة – التوحيد ، والعدل ، والوعد والوعيد ، والمنزلة بين المنزلتين ، والأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، ومن ثم لم يورد الإمامة فى الأصول الخمسة ، وإنما تحدث عنها فى رسائل منفصلة دون أن تكون أصلاً من أصول العقيدة عنده ، ولذلك لم تكتسب الأصول الخمسة للزيدية طابعها السياسى عند الهادى إلا فى مرحلة تالية ، بعد أن أصبح قائداً سياسياً يحتاج إلى إطار فكرى ليجمع الناس من حوله عن عقيدة ، وإيمان ، فجعل من إثبات الإمامة فى آل البيت أصلاً من أصول الدين ، وعقيدة يجب علي المسلم أن يؤمن بها اعتقاداً ووجوباً ، حاذفاً بذلك أصل المنزلة بين المنزلتين من الأصول الخمسة لتحل محلها نظرية الإمامة كأصل من أصول الدين ، ومفرداً لأصل المنزله بين المنزلتين كتاباً خاصاً (١) . قلد الإمام الهادى جده القاسم بن إبراهيم فى جعل الاعتقاد بإمامة آل البيت كالاعتقاد ، والإيمان بوجود الله ، وبنبوة محمد رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، ومع أن الهادى قد استخدام نفس الأدلة النقلية من الكتاب ، والسنة التى استند إليها جده ، إلا أن **التجديد الأساسى** فى فكر الهادى يتمثل فى عدم اكتفائه بالأدلة النقلية ، كجدة القاسم ، أو اللجوء إلي النظريات الغيبية ، كالقول بالرجعه كالأثني عشريه ، وإنما استند أيضاً إلي الحجج المنطقية العقلية من الكتاب ، والسنة ، والتاريخ للتدليل

---

(١) علي محمد زيد ، معتزلة اليمن « دولة الهادى وفكره » ، بيروت ، دار العوده ، ط٢ ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٥٧ – ١٥٩ .

علي هذه الأحقية ، ولربط الإمامة بالنبوة[1] لجعل الأئمة من اهل البيت ، **ويمكن إيضاح ذلك كما يلي :-**

١ - يرى الهادى **أن القرآن الكريم يقدم الدليل العقلى ، والنقلى** القاطع على أن الله يصطفي من خلقه من يشاء ، ويجعله معدن رسالته ، ونبوته . فكما اصطفى الله آدم ونوحاً ، وآل إبراهيم ، وآل عمران من خلقه ، فإنه اصطفى ، أيضاً ، ذرية رسول الله ، صلى الله عليه وسلم على العالمين ، وجعلها أئمة للمسلمين ، إذ كيف يكون الحق لذرية إبراهيم فتكون فيهم النبوة ، ولا يكون الحق لآل البيت بالوصية ، والإمامة[2] .

---

(١) وفى ذلك يقول الهادى إنه كما يجب علي المكلف « معرفة الله عقلاً ويوحده ... وان محمداً ابن عبد الله عبده ، ورسوله ، وجب عليه أن يعرف ، ويعتقد ، ويعلم أن ولاية أمير المؤمنين علي بن أبى طالب واجبة ، وفرض من الله رب العالمين ، لاينجو أحد من عذاب الرحمن ، ولا يتم له اسم الإيمان حتي يعتقد ذلك بأيقن الإيقان ... ثم أن الولاية ، والإمامة بعد على تكون لولديه الحسن ، والحسين ... ثم فى ابنائهما بتفضيل من الله » . لمعرفة المزيد أنظر :

– الإمام الهادى ، كتاب الأحكام فى الحلال والحرام ، جمعه ورتبه على بن أحمد بن أبى حريصه ، دن ، ط١ ، ١٩٩٠ ، ص ص ٣٦-٣٩ .

– ———— ، المجموعة الفاخرة ، كتاب فيه معرفة الله عز وجل ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٧- ٢١٨ .

– ———— ، المجموعة الفاخرة ، كتاب فيه أصول الدين ، المرجع السابق ، ص ٧٩ .

(٢) استند الهادى فى أحقية آل البيت للإمامة علي الآيه الكريمة « وإذ ابتلي إبراهيم ربه بكلمات فأتمهن ، قال إني جاعلك للناس إماماً قال ومن ذريتى قال لا ينال عهدى الظالمين » سورة البقرة : ١٢٤ وفى آية أخري « وما آتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا » سورةالحشر :٧ ، للتدليل علي الأخذ بالأحاديث التى نُسبت للرسول عليه الصلاة والسلام مثل « إنى تركت فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا من بعدى أبداً كتاب الله وعترتى أهل بيتى ، إن اللطيف الخبير نبأنى أنهما لن يفترقا حتي يردا الحوض » . وقوله « أهل بيتى أئمة الهدي فقدمَوهم ولا تقدموا عليهم ، وأمرّوهم ولا تأمروا عليهم ، وتعلموا منهم ولا تعلموهم فإنهم أعلم منكم » وقوله عليه الصلاة ، والسلام « مثل أهل بيتى فيكم كسفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق وهوى » . =

وحتي تكتمل علاقة الترابط بين الإيمان بالله ، والإيمان بأنبيائه ، وإقامة الفرائض ، والواجبات الدينيه بتقديم معرفة أحقية آل البيت ، يُقدم الحجج العقلية التى تثبت أن هناك دلائل وعلامات تدل علي أوصياء الأنبياء وأئمة الأمة تماثل تلك العلامات ، والدلائل التى تثبت نبوة الأنبياء ؛ **فمن الدلائل** التى تحجج بها الهادى لإثبات ان على بن أبى طالب وصى النبى ، وخليفته من بعده ، كونه أسبق الناس إسلاماً ، و أفضل الخلق بعد النبى منزلة ، وأعلمهم بما جاء به ، لكن الأهم من كل هذه الحجج هى إختصاص النبى علياً دون غيره من الخلق بعلم الغيب **(علم الجَفْر)**[(١)] إلي يوم القيامة ، فهو إذن وصيه ، وخليفته من بعده الذى اختاره الله[(٢)].

٢ – اشترط الهادى شروطاً عديدة لابد من توافرها فيمن يدعو لنفسه من آل البيت بالإمامه ، ولكنه لم يحدد شروطاً ثابتة ، أو يستقر علي عدد محدد منها ، لكنه يتحدث عنها بطريقة تلقائية خطابية **وهي**[(٣)] :-

---

= للمزيد أنظر :

– د . سهيل زكار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦-٢٧ .

– الإمام الهادى ، المجموعة الفاخرة ، كتاب دعوة وجه بها إلي أحمد بن يحي بن زيد ، المرجع السابق ، ص ص ٤٠٤ – ٤٠٦ .

– ـــــــــــ ، كتاب الأحكام فى الحلال والحرام ، مرجع سابق، ص ص ٤٠-٤١ .

(١) يدعي أصحاب علم الجفر أنهم يعرفون ما حدث ، وما سيحدث إلي يوم القيامة ، وتعتقد الشيعة ان رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، قد أسر إلي علِى بن أبى طالب بما جاء في لوح القضاء والقدر ، وأمره بتدوينه علي حروف متفرقه علي رف صنع من جلد البعير يسمي جَفْر، ولذلك اشتهر بين الناس بعلم الجفر .

– عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ١٩٧ .

(٢) الهادى يحي بن الحسين بن القاسم ، المجموعة الفاخرة ، مسألة النبوة والإمامة ، مرجع سابق ، ص ص ، ٤٦-٥١ .

(٣) لمعرفة شروط الإمام عند الهادى أنظر :

– الإمام الهادى ، المجموعة الفاخرة ، كتاب فيه معرفة الله عز وجل ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٨ – ٢١٩ .

– ـــــــــــ ، المجموعة الفاخرة ، مسألة النبوة والإمامة ، مرجع سابق ، ص ٤٩ .

– ـــــــــــ ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥٩ – ٤٦٠.

– العلوى ، مرجع سابق ، ص ٢٩ و ص ٣٣ .

- أن يكون من ولد فاطمة من ذرية الحسن أو الحسين .
- الدعوة العلنية الصريحة والخروج بإشهار السيف .
- أن يكون مجتهداً عالماً بحلال الله وحرامه داعياً إلي كتاب الله وسنة نبيه ، آمراً بالمعروف وناهياً عن المنكر .
- أن يكون شجاعاً سخياً ، ورعاً تقياً ، متواضعاً عادلاً ، مساوياً بين الرعية بالعدل ، والقسمة السوية للفيء ، عالماً باختلاف الناس ، ومذاهبهم . **وفى اعتقادنا** أن معظم الشروط التى اشترطها الهادى لا تنطبق إلا فى شخصه ولذلك فهو أحق الناس بالإمامة .

٣ - قدم الهادى الأدلة التاريخية لرفض اتخاذ البيعة ، والاجماع طريقاً للإمامة مستدلاً فى ذلك بتلك الخلافات التى تفجرت يوم السقيفة ، مفنداً ما قيل فى أن الأمة قد أجمعت علي بيعة أبى بكر ، فعلى بن أبى طالب واتباعه لم يبايعوه ، واختلف الأنصار والمهاجرون حتي قالوا منا أمير ومنكم أمير ، ويتسأءل الهادى أين الإجماع ، وسعد بن عبادة ، وابنه ، وجماعة معهما أنكروا البيعة ؟ وأين الإجماع والخلاف قد دب بين الأوس ، والخزوج ؟ وأين الإجماع ولم يحضر السقيفة سوي ثلاثمائة من أصحاب رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، جُلُّهم من الأنصار ، علي حين البعض كان خارج المدينة ؟ وأين الإجماع وقد أعتبر عمر بن الخطاب بيعة أبى بكر فلتة [(١)] ؟ ، وأين الإجماع فى خلافة عمر بن الخطاب وقد اختاره أبو بكر خليفة من بعده وأمر المسلمين بمبايعته ؟ ، كما أن عمر جعلها شوري بين ستة من الصحابة فقط[(٢)] ؛ وينتهي الهادى من هذه الحجج إلي رفض الإجماع والبيعة كأسلوب لتقليد الإمامة ليصل فى النهايه إلي خلق نظرية متكاملة تقوم علي إثبات أن الإمامة هى من اختيار الله ، ومن ثم فهى مفروضه علي الخلق ، فهو يقول « الإمامة لا تثبت للإمام ، وتجب له علي

---

(١) الهادى ، تثبيت الإمامة ، فى كتاب المنتخب ، صنعاء ، دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص ص ٤٩٥ - ٤٩٧ .

(٢) المرجع الذى سبق ، ص ص ٤٩٣ - ٤٩٦ .

جـمـيع الأنام إلا بـتـثـبـيت الله لهـا فـيـه ، وجـعله إياها له ، وذلك فـإنما يكون من الله»[1].

ويري الهـادى أنه إذا توفرت شـروط الإمـامة التى اشـتـرطها فى الإمـام « فقد حكـم الله لـه بذلـك ، رضـى الخلـق بذلك أم سـخـطوا ، وشـاء وا ذلك وأرادوه أم كرهـوا... »[2].

ومع أن الهـادى يـوجب علي المسلمين نـصب إمـام « **فـمـن مـات ، ولا يعـرف إمامة ، مات ميـتة جاهـلية** »[3] ، إلا أنه يري أن علي المسـلمين أن يعلمـوا أن هذا إنما يكون فيمن اصطـفاهـم الله علي جميع الخلـق ، وفضَّلهـم عليهم ممن توفـرت فيه شـروط الإمامة من آل مـحمد أبناء فاطمة وعلى بن أبى طالب[4] ، وأنه لا يخلـو عصـر من حجة لله يظهر منهم إمام ، فـيجب مبايعته ، واتباعه[5] . إذن الهـادى فى كل أقـواله جـعل الإمـامـة مـحـصـورة في آل البـيت ، مـقـصـورة عليـهم ، لأن الأمـر والاختيار فى اعتقاده – مـردود إلي الرحمن ، وليس للـخلق الاختيار ، والاعتراض فى ذلك مسـتنداً إلـي قوله تعالـى ﴿ وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ سُبْحَانَ اللَّهِ وَتَعَالَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ [6]

٤ – يكتـمل البناء الفكرى والعـملى للإمامـة فى فكر الهـادى بوضـع تصـور أكـمل

---

(١) الهـادى ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ص : ٤٦٠–٤٦٢ .

(٢) نفس المرجع السابق .

(٣) روي هذا الحديث بصياغات ورويات مـختلفه ، أنظر علي سبيل المثال :
- الإمام أحمد ابن حنبل ، مرجع سابق ، جـ٤ ، ص ٩٦ .
- محمد ناصر الدين الألباني ، مرجع سابق ، جـ٢ ، حديث رقم ٦٢٢٧ و ٦٢٢٩ .

(٤) الهادى ، المجموعة الفاخرة ، كتاب فيه معرفة الله عز وجل ، مرجع سابق ، ص ٢١٨ .
- الحسن البصرى وآخرون ، العدل والتوحيد ، مرجع سابق ، ص ص ٧٠–٧٢ .

(٥) الهادى ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ص ص ٤٦٦ – ٤٦٧ .

(٦) سورة القصص : ٦٨ .

وعلاقة أشمل بين الإمام ورعيته ، فكان الهادى أكثر وضوحاً ممن سبقوه فى تحديد حقوق الإمام علي الرعية ، وواجباته نحوها ، وحقوق الرعية علي الإمام وواجباتهم نحوه . فالهادى يوجب علي الرعية الطاعة الكاملة للإمام فى كل أوامره وتنفيذها ، والخضوع التام له فعليهم أن يقعدوا إذا أقعدهم ، ويقاتلوا إذا أمرهم ، ويسالموا من سالم ويعادوا من عادي لكنه مع ذلك يدعوهم إلي أن ينصحوا له ، ويخلصوا له فى السر والعلن ، وأن يعينوه علي أنفسهم ، وعلي غيرهم ، ولو كانوا أباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم[١] .

ويتشدد الهادى تشدداً قوياً مع كل من امتنع عن بيعة إمام عادل ، أو نكث بيعته ، حيث ربط الامتناع عن البيعة بالعقاب فى الدنيا ، والآخرة فيقول : « أقل ما يجب علي من امتنع عن بيعة إمام عادل أن تطرح شهادته ... ، وأما المثبطون فالواجب أن يُحسن نصحهم فإن انتهوا وإلا حُبسوا أو يُنْفوا من مدن المسلمين ... لأنها فرض من رب العالمين[٢] ، أما من نكث بيعة إمام محق فهو عند الله من الفاجرين ... ولا ينظر الله إليه يوم القيامة [٣] .

وتكمن أهمية طاعة الرعية للإمام فى فكر الهادى فى كونها شرط لازم ، وضرورى لنهوض الإمام بأعباء الإمامة ، إذ لا يجوز للإمام إذا عُقدت له البيعة أن يرفض ما عُقد له إذا ما وجد من الرعية السمع ، والطاعة له ؛ أما إذا خُولف فى حكمه ، وأمره فعليه بالهجرة ، والتنحى عن الظالمين كما فعل رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، حينما هاجر من مكة إلي المدينة ، وكما فعل الحسن بن على بن أبى طالب حين خُولف ، ولم يجد علي الحق متابعاً ولا ولياً فترك الأمر كله[٤] .

---

(١) الهادى ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ٤٧٥ .

(٢) ———— ، كتاب الأحكام ؛ مرجع سابق ، ص ٤٧٤ .

———— ، المجموعة الفاخرة ، كتاب دعوه وجه بها إلي أحمد بن يحي بن زيد ، مرجع سابق ، ص٤٠٦ .

(٣) ———— ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ٤٧٧ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٤٦٥-٤٦٦ .

والهادى عندما يبرر لقعود الحسن عن الإمامة ، وتخليه عنها لمعاوية بن أبى سفيان ، لايبرر للحسن فقط بل لكل من قعد من آل البيت ، ولم يخرج . بما فيهم وأهمهم جده القاسم الرسى ، ثم تبريره لما حدث له هو شخصياً حينما فضل التراجع إلي مركز حكمه فى صعدة نظراً لما واجهه من عصيان ، وتمرد من قبائل اليمن ، وتبريره لما حدث له عند أول دخول له لليمن ، ورفض الناس له فى اليمن أول مره .

وإذا كان الهادى قد أعطي للإمام الحق فى رد بيعة الناس له ، والتخلى ، أو التنحى عن مسئوليته كإمام إذا لم يسمعوا له ويطيعوه ، فقد أعطي للرعية أيضاً الحق فى نقض بيعتهم للإمام إذا ما أتي بكبيرة من الكبائر ، وأقام عليها غير تائب [(١)]. ولكنه لم يحدد موقفاً واضحاً كيف يكون الأمر إذا ما تخلي الإمام عن واجباته نحو رعيته ، بمعني لم يحدد كيف يتم عزله ، وإذا رفض العزل كيف تتم بيعة إمام آخر ؟

٥ – أجاز الهادى خروج إمامين فى قطرين متباعدين إذا ما جمعا شروط الإمامة ، **ونعتقد** ، أنه إنما أجاز هذا لتبرير خروجه إلي اليمن ، وخروج الناصر الأطروش فى بلاد الديلم ، أما إذا ما خرج رجلان أو أكثر من آل رسول الله ، وتنازعا أمر الإمامة فى قطرين متقاربين أو فى القطر نفسه **فالحل النظرى** فى رأيه يتم بالمفاضلة بينهما علماً ، وورعاً ، وزهداً ، وسخاء ، وشجاعة ، ورحمة ورأفة بالرعية ، ولأشدهم تواضعاً ، وأجلهم ، وأحسنهم خلقاً ، فإن استووا فى ذلك كله ، وفى غيرها من الشروط التى اشترطها – ولن يتماثل اثنان – فيكون الخيار لأكبرهم سناً ، فإذا تقاربوا عُمراً ، فلأحسنهم وجهاً ، ولأفطنهم ، وأحسنهم تعبيراً ، وأجودهم تبياناً ، فإن استووا فى ذلك كله فيكون أولهم دعوة أولاهم بالإمامة ، فإنه لا يحق لأصحاب السابق بالدعوة إلي نفسه نقض إمامته المعقودة له بعد استحقاقه للعقد أولاً [(٢)]. وهى أمور تبدو لنا من الصعب تطبيقها

---

(١) الهادى ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ٤٦٤ .

(٢) ———— ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٢-٤٦٤ .

فى الواقع ، وهذا ما حدث فعلاً علي الواقع العملى إذا أن السيف كان هو الفيصل لتولى الإمامة معظم الفترات فى اليمن .

ومع أن الهادى قدم إطاراً فكرياً عاماً عن الإمامة مقارنة بمن سبقه من أئمة الزيدية إلا أنه ، كجده القاسم ابن إبراهيم تجاوز الخطوط الرئيسية للفكر السياسى الزيدى فكان متشيعاً ، ومتعصباً أشد التعصب لآل البيت ، وأحقيتهم دون غيرهم من المسلمين بالإمامة .

هذا التشدد يمكن تفسيره بعوامل شخصية وظروف تاريخية ، وأخري سياسية وفكرية نتيجة لما واجهه الهادى فى اليمن من مشاكل ، **ويمكن إيضاح ذلك كما يلى :**

١ - **عوامل شخصية :** راجعة إلي البيئة التى عاش فيها الهادى ، وأخذ منها علمه وفقهه ، ولاشك أن الميل إلي الإتجاه بالقول بالنص الجلى فى فكر الزيدية الذى بدأ بالقاسم قد أصبح أكثر وضوحاً فى فكر الهادى ، لكن الهادى استفاد من فكر جده القاسم عندما قدم العقل علي الكتاب ، والسنه ، ولذلك لم يكتف بإيراد الأدلة النقلية وتفسيرها كما فسرها الشيعة الإمامية ، ولم يؤمن بالنظريات الغيبية التى لا يقرها العقل ، بل قدم الدليل العقلى لبناء نظريته فى الإمامة ؛ ثم إن الهادى قد بلغ درجة الاجتهاد واكتملت شروطه لديه ، وبرز فيه بقدومه إلي اليمن جانب القيادة بروزاً واضحاً ؛ فتجمعت فى شخصيته صفات القائد العَالِم المكتملة فيه شروط الإمامة ، ولذلك كان يري بأنه الأحق ، والأولي بالإمامة ، وطاعة الناس له واجبة .

٢ - **الظروف النفسيه :** التى عايشها آل البيت تاريخياً منذ مقتل الخليفة عثمان بن عفان ، رضى الله عنه ، وعدم احترام بنى أمية ، والعباسيين لمكانة آل البيت ، فعانوا القتل ، والمطاردة ، والتشريد مخافة الخروج وإعلان الدعوة .

٣ - **الظروف السياسية والفكرية :** التي عايشها الهادى فى اليمن ، فقد واجه الهادى منذ البداية رفضاً لدعوته ، والدخول فى طاعته من القبائل ، والدويلات اليمنية ، فدخل معها فى صراع مرير ؛ ولذلك تجده يتشدد فى بيعة

الإمـام ، والناكث لهـا . ثم كـان هنـاك الصـراع العـقـائدى بين فكر الهـادى، والفكر الإسمـاعيلى ، فـالهادى وإن تمكن من كـسب أهل السنة الأحناف بسبب الصلات الوثيقـة بين المذهبين الحنفى، والزيدى [١]، حيث كان الهـادى كثير الاختيار من المذهب الحنفى حتي قيل : إن الزيدية معـتزلة الأصـول حنفـية الفـروع (الفقـه) [٢]، إلا أن الهـادى قـد اصـطدم وبشـدة بالفكر الإسـمـاعـيلى، وطمـوحـات داعـيه وناشـره فى اليمن علـى بن الفضـل ، والذى كان يمثل التهديد الـفكرى والسـياسى المباشـر والأخطر لدعوة الهادى ، وطمـوحاته لبسط نفوذه علي أرض اليمن .

وفى اعتـقادنا أن التـقارب الفكرى بين الإسـماعـيلية ، والشـيعة الإمامـية فى الكثير من الأمـور لم تشـفع لهم عند الهادى من مواجـهتهم فكرياً ، ومعارضـتهم ، والتصدى لهم لإثبات أحقيته بالإمـامة من خـــلال إثبـــات أحقيـة أبناء فاطمة من ذرية الحسـن والحسين بهـا . فهـو بدون هـذا الإثبـات العـقلى والنقلى ، والتأكـيد عليـه، كـان الهـادى سـيفـقـد أسـاس دعـوته لهم بالطاعـة، والتسليم ، والخـضـوع لأمره، ولهذا نجده فى كل وقت يؤكد علي هـذا الحق ؛ وأنه هـوالإمام المتوجب علي الناس طاعته واتباعه والتسليم له [٣].

---

(١) كان المذهب السائد فى اليمن ، خاصة فى صنعاء ، عند قدوم الهادى هـو مذهب أبى حنيفة النعـمان ، الذى كـان سائداً في الـــدولة العـبـــاسـية ، ، وقـد اعتبر بعض متشـددى أهل السنة دعـوة الهـادى فتنة لحقت باليمن فى أواخـر القـــرن الثــالث الهـجرى ، وإن كـان أهون من فتنه الدعوة الإسماعيليه ، أنظر :
- أحـمـــد حـســين شـــرف الــديــن ، تــاريـــخ الفكـــر الإســـلامـى فـــى اليمــن ، نقلاً عن حســن خضيــرى ، مــرجع ســـابق ، ص ص ١٤٥-١٦٤ .

(٢) أبو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦ .
- د . عبد العزيز المقالح ، مرجع سابق ، ص ١٦ ، ص ص ٢١-٢٤ .

(٣) تتفق الإسماعيلية مع الشيعة الإمامـية فى القول بوجوب الإمامة علي الله عـقلاً ، وشرعاً وبأحقـية على بن أبى طـالب بالإمامة بـعد النبى (وإن اختلفوا فيـمن نص عليه بـعد ذلك) والطعن فى الصحـابة ، وإبطال القـول بإمـامـة المفضـول مع وجـود الأفـضل لإبطال مـبدأ الاختيار فى الإمامة ، وإبطال حق الأمة فى اختيار إمامها .
=

من خلال ما سبق يُلاحظ أن الهادى كان متشدداً فكرياً ، وبالذات في فكرة الطاعة ، والتى يمكن أن **تفسرها الدراسة** باستعجاله فى نشر دعوته وأفكاره وفرض سيطرته ، وبناء دولة إمامية زيدية قوية الأمر الذى يفسر تلك الممارسات العملية التى مارسها الهادى كإمام ، والتى اختلفت فى بعض الأحيان عما كان يدعو إليه من أفكار .

فعلي الرغم من أنه قد خطأ الشيخين أبا بكر وعمر ، رضى الله عنهما ، منتقداً توليهما الخلافة ، ومنكراً أحقيتهما بها، ومفنداً لمن قال بصحة خلافة أبى بكر قولاً قولاً – وحجة حجه(١) ، وخطأ أبابكر فى مسألة فدك متحاملاً عليه تحاملاً شديداً (٢) ، إلا أنه مع ذلك لم يقل بتفسيقهما حتي إنه جلد من سبهما استدلالاً بأن رسول الله ، صلي الله عليه وسلم ، قد لعن من سب الصحابة (٣). ومع أننا نفسر موقفه هذا بالخوف من ارتداد الناس عن دعوته بحكم ارتباط أهل اليمن وجدانياً بالصحابة ، إلا أن موقفه هذا من الصحابة دليل علي تشدده الفكري فى كثير من القضايا التى تناولنا دوافعها وأسبابها التى ذكرناها سابقاً .

= إلا أن الأهم من ذلك ، هو حصرهم للإمامة فى ابناء محمد بن إسماعيل بن جعفر الصادق وقولهم بعدم انتقال الإمامة من الأخ إلي أخيه بعد إنتقالها من الحسن إلي الحسين . من هنا عارضها الهادى وتصدي للإسماعيلين لانه كان سيفقد أساس شرعيته ، والدعوة لنفسه وإثبات احقيته بالإمامة من خلال إثبات احقية أبناء فاطمة من ذرية الحسن أو الحسين بها .

للمزيد أنظر :

- أحمد عبد الله عارف ، مرجع سابق ، ص ص ١٢٦ – ١٢٨ .

وانظر مثلاً جواب الهادى لأهل صنعاء رداً علي دعوتهم له لمحاربة ابن الفضل .

- الهادى ، المجموعة الفاخرة ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

(١) الهادى ، تثبيت الإمامة ، فى كتاب المنتخب ، مرجع سابق ، ص ٤٩٦ ، وللمزيد أنظر من٤٩٦ وما بعدها .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٩٨ – ٥٠٢ .

(٣) عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ ، ص ص ٢٠٥ – ٢٢٨ ، ١٢٩ – ١٣٠.

وإحقاقاً للحق تروى كتب التاريخ : أن الإمام الهادى سار فى حكمه علي سنة الخلفاء الراشدين فكان منفذاً لأحكام الكتاب ، والسنة النبوية ، ملتزماً بواجباته كإمام حافظاً للرعية ، حاكما بينهم بالعدل متواضعاً بينهم رحيماً بأحوالهم [١]. ذلك أن الهادى كان يري « إن الله افترض اتخاد الإمام العادل إماماً ليؤتم به ، وسمى خليفة ليخلف النبى ، صلى الله عليه وسلم ، وأنه من خالف حكمه حكم النبى وفارقه ، فليس بإمام ولا خليفة ولكنه ظالم مبين [٢].

من خلال تناولنا السابق للعوامل الشخصية ، والتاريخية ، والسياسية والفكرية التى عايشها الهادى ، **يمكننا القول** أنها قد لعبت دوراً كبيراً فى ميل الهادى بالفكر الزيدى نحو القول بالنص الجلى والاستفادة من بعض الأفكار السياسية للشيعة الإمامية ، لبناء إطار فكرى متكامل لمفهوم الإمامة قائم علي الأدلة النقلية والحجج العقلية مستفيداً من تجاربه التى عايشها فى اليمن .

---

(١) أبو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ٥١٣ .
- عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ص ٢٠٦-٢١٢ .

(٢) الإمام الهادى ، المجموعة الفاخرة ، كتاب الجملة ، مرجع سابق ، ص ١٠٢ .
- المحلى ، مرجع سابق ، جـ٢ ، ص ص ١٩-٢٠ ، و ص٢٣ .

المبحث الثانى

الدعوة والخروج فى فكر الهادى

يُمثل مبدأ الدعوة والخروج المرتكز الثانى لمفهوم الإمامة عند الهادى فقد اشترط علي الداعى لنفسه بالإمامة من أبناء فاطمه أن يدعو لنفسه دعوة علنية صريحه ويخرج مقاتلاً شاهراً سيفه باعتبار أن الخروج نهوض بحجة الله رب العالمين . حيث يتكامل هذا المبدأ فى فكر الهادى مع نظريته للإمامة ولكنه لا يرتبط بها ارتباطاً مباشراً ، وإنما يتم ذلك عن طريق مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر الذى يرتبط فى الوقت نفسه بأصل الإمامة .

كان الهادى يهدف من هذا الترابط بين الجوانب الثلاثة إلي تحقيق أمرين :-

أولاً : جعل الأمر والنهى مقصوراً علي أولئك الذين ينطبق عليهم مبدأ الخروج وهم الأئمة من آل البيت .

ثانياً: التأكيد علي أنه إنما خرج آمراً بالمعروف ناهياً عن المنكر باعتباره فرضٌ من الله لا يسع للمؤمن تركه ، ولا يحل له رفضه ، لا ساعياً لجاه أو سلطان .

ولأهمية الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر فى فكر الهادى يمكن **تحديد مرحلتين زمنيتين لهذا المبدأ :-**

المرحلة الأولى قبل أن يتولى الإمامة [1] :

رأي الهادى أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر فرضٌ من الله لا يسع لأحدٍ من المؤمنين تركه محدداً مراتب إنكار المنكر، ونصرة المظلوم ، ودفع الظالم بدءً بالفعل المباشر ، القوة [2] ، ثم تتدرج إلي درجات الأمر ، والنهى حسب

---

(١) هذه الفترة استنتجت الباحثة أنها قبل أن يتولي الإمامة . حيث إن مخطوطات الهادى غير مرتبة تاريخياً .

(٢) الهادى ، المجموعة الفاخرة ، كتاب المنزله بين المنزلتين ، مرجع سابق ، ص ١٠٦ .

الاستطاعة ، إذ يكون ذلك ممكناً قولاً باللسان فإن لم يمكنهم ذلك وُجبت عليهم هجرة الظالمين وإنكار أفعالهم ومعاداتهم بقلوبهم ، أى سلماً ، وترك المقام بينهم ما أستطاع إلي ذلك سبيلاً ، حيث يُوجب الهادى علي المسلمين وجوباً شرعياً هجرة الظالمين [(١)] ، مبرراً ذلك بأن الظالمين إنما يظلمون الناس ويتسلطون عليهم بأعوانهم الذين يستعينون بهم علي ظلم الناس. فإذا ما تفرق الناس عنهم ، وقل أعوانهم تهدم سلطانهم ، وذهب ظلمهم[(٢)].

ويتشدد الهادى تشدداً واضحاً فى معاداته للظالمين والدعوة للإبتعاد عنهم بالهجرة ، فإن لم يكن ذلك، يجب عدم مخالطتهم ، وحتي مكاتبتهم إلا إذا كان مضطراً لضرورة يخاف فيها ضررا بالغا علي نفسه لكنه مع ذلك يدعوا إلي التحرز من ممالاة الظالمين مما لا يجوز من اللفظ أن يُلفظ لمثله ، ولا يركن إلي مكاتبته فى شئ من أمره[(٣)] تبعاً لقوله تعالي « ولا تركنوا إلي الذين ظلموا أنفسهم فتمسكم النار ومالكم من دون الله من أولياء ثم لا تنصرون »[(٤)].

يرتكز تشدد الهادى فى معاداته للظالمين والدعوة للإبتعاد عنهم بالهجرة علي أن الظالمين إنما يظلمون الناس ويتسلطون عليهم بأعوانهم الذين يستعينون بهم

---

(١) يري الهادى أن كثرة العيال وعدم القدرة علي الهجرة بهم لا يمنع هجرته إذ يمكن أن يقيم معهم فترة متكسباً حتي يوفر لهم ما يحتاجون إليه ، ثم يشخص مهاجراً للمزيد انظر :

- الهادى ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ٤٧٩ – ٤٨٠ .

(٢) ———— المجموعة الفاخرة ، كتاب فيه معرفة الله عز وجل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٣-٢٢٤ .

- الحسن البصرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨– ١٨٠ .

(٣) الهادى ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٨ – ٤٧٩ .

(٤) سورة هود ، آية ١١٣ .

علي ظلمهم الناس ، فإذا ما تفرق الناس عنهم وقل أعوانهم تهدم سلطانهم وذهب ظلمهم [(١)] .

وفى رأينا فإن الهادى قد حاول فى هذه المرحله تقديم المبرر المنطقى لفكرة جده الإمام القاسم الرسى عن القعود علي الأقل علي المستوي الفكرى فالهادى فى واقع الأمر يري أن مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لن ينال إلا بالجهاد في سبيل الله ، أى عن طريق الفعل المباشر بإعتباره فرض من الله[(٢)] ثم إن الإمام من ولد الحسن والحسين لا تجب طاعته إلا إذا قام وشهر سيفه[(٣)] .

وفى المرحلة الثانية :

وجد الهادى أن بناءه الفكرى للإمامة وواقعه المعيش كإمام يحتاج إلي تبرير منطقى لخروجه ، وقتاله بالسيف ، ويتكامل فى الوقت نفسه مع نظريته فى الإمامه .

وحيث إن مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر لن ينال إلا بالجهاد فى سبيل الله ، ولأن الله عز وجل قد جعل حق الأمر والنهى فى خيار آل محمد[(٤)] ، فإن الجهاد ، والقتال لا يجوز إلا مع إمام عادل من آل محمد ، مبرراً ذلك بأن ما

---

(١) الهادى ، المجموعة الفاخرة ، كتاب فيه معرفة الله عز وجل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٣ - ٢٢٤ .

(٢) الهادى ، المجموعة الفاخرة ، كتاب الدعوة لأحمد ابن يحيي بن زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٣ - ٤٠٤ .

(٣) وفى ذلك يقول الإمام الهادى « أن الإمام من ولد الحسن والحسين عليهما السلام من قام منهم وشهر سيفه ونصب رايته، ودعا إلي كتاب ربه وسنة نبيه وأمر بالمعروف ونهي عن المنكر » وجب علي الأمة طاعته والمسارعة إليه .
- العلوي ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

(٤) الهادى ، كتاب فيه معرفة الله عز وجل ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٢ - ٢٢٣ .
- الحسن البصرى وآخرون ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٧ - ٧٩ .

يحدث فى الجهاد من قتل ، وسفك للدماء ، وهتكٍ للأعراض يحتاج إلي إمام عادل مفترض الطاعة عارفاً بأحكام الجهاد وقوانينه ، وذلك كله لا يكون إلا تحت قيادة إمام من آل محمد ، مستنداً فى ذلك علي نفس النصوص التى أسس عليها نظريته للإمامة [١].

فمن وجد من آل محمد رسول الله صلي الله عليه وسلم ، مكتملاً لشروط الإمامه ودعا لنفسه « فقد وُجبت علي الأمة طاعته ، وحرمت عليهم معصيته ، ووجبت عليهم الهجرة إليه ، والمجاهده معه بأموالهم بين يديه ، وكانت طاعته والهجره إليه فرضاً من الله علي الخلق لا يسعهم التخلف عنه ساعة ولا التفريط فى أمره إلا بعذر نافع مبين من عند الله سبحانه وتعالي » وهو بذلك يدعوا آل البيت وغيرهم إلي الدخول فى طاعته والهجره إليه والمجاهده معه وهذه هى الهجره الإيجابيه المقترنه بالجهاد والخروج والثوره علي الظالمين[٢].

وتكتمل فكرة الخروج عند الهادى بعدم تجويز الخروج علي طاعة الإمام العادل بطرح شهادته ، وإزاحة عدالته[٣] لكنه بعد ممارسته العملية ، ورفض الناس لدعوته ، وتمرد القبائل اليمنية ضده ، تشدد الهادى مع الممتنع ، واعتبره «غادراً فى دين الله .... ووجب علي الإمام ، إن حاربه ، محاربته وقتله ، وإن لم يحاربه وجب عليه إبعاده وتهجيره وإبطال شهادته[٤].

إذن فالدعوة والخروج مرتبطة أساساً فى فكر الهادى بنظريته للإمامة . إذ أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر لا يكون مشروعاً إلا تحت قيادة إمام عادل من آل البيت وشرعيته وطاعته تُستمد من خروجه لقتال الظالمين .

---

(١) الهادى ، كتاب الدعوة لأحمد ابن يحيي بن زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٤ – ٤٠٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٤٠٥ – ٤٠٦ .

(٣) الهادى ، كتاب الأحكام ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٥ – ٤٦٦ .

(٤) ——— كتاب الدعوة لأحمد ابن يحيي بن زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٦ – ٤٠٧ .

تميز الهادى عن غيره ممن سبقه من علماء الزيدية ، وأئمتها بأنه قدم بناء فكرياً منطقياً للإمامة ، استطاع من خلاله نقل الفكر إلي الواقع ، والقيم والمبادئ إلي نظام سياسى، فأنشأ دولة لها نظامها السياسى ، والإدارى ، والقضائى ، والمالى[1]. وإذا كانت العوامل الشخصية ، والظروف التاريخية التى عايشها آل البيت منذ مقتل خليفة المسلمين عثمان بن عفان ، قد لعبت دوراً كبيراً فى صياغة فكره السياسى وتكييفه بما يلائم الأوضاع التى عايشها فى اليمن ، وبما يخدم موقفه للتأكيد علي أنه الإمام الواجب شرعاً ، وعقلاً علي الناس طاعته ، والإمتثال لأوامره لاكتمال شروط الإمامة فى شخصه وحده ، **أقول** : إذا كان الأمر كذلك فإنه لا يمكن إنكار إسهاماته الفكرية التى جعلت من مؤلفاته ، واجتهاداته وأقواله محل اهتمام مفكرى الزيدية وعلمائها حتي أواخر القرن الخامس للهجرة ، وأسهمت فيما بعد فى وضع إطار فكرى فقهى ، وعقائدى واضح المعالم للمذهب الزيدى فى اليمن .

---

(٣) عبد الفتاح شايف نعمان ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ – ٢٢٢ .

الفصل الثالث

التجديد في فكر الإمامة
عند زيدية اليمن المحدثين

مثل فكر زيدية اليمن المحدثين الصياغة الفضلى لتراث فكرى تعددت روافده الفكرية ، وتنوعت مصادره الفقهيه ، وتراكمت مؤلفات علمائه وفقهائه ، واجتهاداتهم على مدى الزمن ، فكانت الحاجة أشد إلى وضع إطار فقهى ، وعقائدى أشمل ، وأكمل للمذهب الزيدى ، يحتوى فكر السابقين وتطوره والتجديد الذى لحق به .

كانت البداية ظهور كتاب مصباح العلوم فى معرفة الحى القيوم لأحمد بن حسين الرصاص [١] ، واجتهادات الإمام يحى بن حمزه [٢] ، ثم على نحو أفضل

---

(١) هو أحمد بن الحسن بن أبى بكر الرصاص (ت٦٢١هـ) درس على يد والده الحسن الذى كان تلميذاً للقاضى الزيدى جعفر بن عبد السلام من أهم كتبه مصباح العلوم ، والمعروف بالثلاثين مسأله فى أصل الدين وهو يحتوى على مجمل عقائد الزيدية ، وقد اعتمدنا على شرح أحمد بن يحى بن حابس (ت١٠٦١هـ) لهذا الكتاب . أنظر :
- أحمد بن الحسن الرصاص ، مصباح العلوم فى معرفة الحى القيوم المعروف بالثلاثين مسألة أعده للطبع وقدم له الدكتور محمد عبد السلام كفافى ، جامعة بيروت العربية ، ١٩٧١ ، وتوجد منه نسخه مصوره فى دار الكتب المصرية .

(٢) هو أبو إدريس يحى بن حمزة بن على بن إبراهيم ينتهى نسبه إلى موسى الكاظم بن جعفر الصادق ، لقب بالمؤيد بالله وبرب العزة ، ولد بصنعاء سنة ٦٦٩هـ ودعا إلى نفسه بالإمامة عام ٧٢٩هـ بعد وفاة الإمام محمد بن المطهر بن يحى وظل قائماً بالإمامة حتى وفاته سنة ٧٤٩هـ .وكان الإمام يحى بن حمزة موسوعة علمية بحيث أعتبر لكثرة مؤلفاته ، واجتهاداته فى فروع العلم المختلفه فى مقدمة أئمه اليمن من أهل الاجتهاد المطلق ، ومن اهم كتبه الشامل لحقائق الأدلة العقلية ، وأصول المسائل الدينية وقد أختصره فى كتاب المعالم الدينيه فى العقائد الإلهيه والانتصار الجامع لمذاهب علماء الأمصار وقد أعتمد عليه أحمد بن يحى المرتضى فى كتابه البحر الزخار . للمزيد أنظر :
- أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٥ - ٢٥٧ .
- أحمد محمود صبحى ، الإمام المجتهد يحى بن حمزه وآراؤه الكلاميه ، مرجع سابق ، ص ص ٢١-٢٦ .

من حيث الصياغة ، والشمول كتاب متن الأزهار ، وكتاب البحر الزخار للإمام أحمد بن يحى المرتضى[1] ، حيث مثلت مؤلفاته الخط الفقهى، والعقائدى للمذهب الزيدى ، من حيث طريقة صياغته ، وتبويبه ، فلقيت مؤلفاته اهتماماً كبيراً من علماء الزيدية ، وأئمتها فى عصره ، ومن بعده ، وحتى يومنا الحاضر

---

(١) هو الإمام المهدى لدين الله أحمد بن يحى المرتضى ينتهى نسبه إلى الإمام الهادى يحيى ابن الحسين ، ولد سنة ٧٦٣هـ فى عهد ولاية خاله المهدى ، على بن محمد بن على ، الذى ولى الإمامة فى اليمن ، وبعد وفاة خاله سنة ٧٧٣هـ خلفه ابنه محمد الذى تلقب بالناصر صلاح الدين . وبعد وفاة الناصر دب النزاع بين علماء الزيدية فيمن يخلفه فى إمامة اليمن فقد حدث خلاف بين الزيدية فى صعدة وبين زيدية صنعاء على من يتولى الإمامة بعد وفاة الناصر ، فأيد زيدية صعدة تولية ابنه على بن محمد بن على بن محمد ، والذى تلقب بالمنصور بالله وبايعوه إماماً خلفاً لأبيه ، أما زيدية صنعاء فقد منحوا تأييدهم وبيعتهم للإمام أحمد بن يحى المرتضى الذى تلقب بالمهدى لدين الله ، فقد رأوا أن على بن الناصر غير مؤهل لها وأن أحمد المرتضى أحق بها . وقد جرت مناوشات بين الفريقين كانت الغلبة فيها فى النهاية للمنصور ، وكان السجن من نصيب ابن المرتضى الذى دفع من عمره سبع سنين سجناً ، ثم تحمل مرارة التشرد ، والمطاردة طيلة حياته حتى وافته المنيه عام ٨٤٠هـ فى منفاه بعد أن حزم أمره واستند على المبدأ الزيدى الذى يقول بعدم جواز وجود إمامين فى قطر واحد متخلياً بذلك عن المطالبة بالإمامة عاكفاً على العلم منقطعاً للتدريس ، والتأليف فى أغلب فروع المعرفة ، وإذا كان الحظ لم يحالف المرتضى فى أن يكون إماماً فى السياسة ، فإن سجنه وتخليه عن الإمامة وانصرافه عنها قد خدمه ، وجعله إماماً فى العلم فقد أسهم ابن المرتضى بعلمه واجتهاداته ومؤلفاته فى إثراء الفكر الإسلامى بصورة عامة ، والفكر الزيدى بصورة خاصة . فقد كانت لأراء ابن المرتضى ومصنفاته فى الجانب الفقهى صداها داخل المذهب الزيدى حتى أنها احتلت المقدمة ، فكانت ضمن المقررات فى المدارس العلمية وكان الإفتاء والقضاء كله قائماً على ما احتواه البحر الزخار ، ومتن الأزهار وشروحها حتى يومنا هذا : فكانت مصنفات الإمام ، ولا زالت ، فى مقدمة المصنفات الأخرى المتخصصة فى المذهب الزيدى وموضع دراسة واهتمام من قبل المتخصصين ، انظر :

- د . أحمد على مطهر المأخذى ، منهاج الوصول إلى معيار العقول فى علم الأصول لأحمد بن يحى المرتضى ، الجمهورية اليمنيه ، دار الحكمه اليمانيه ، ط٢ ، ١٩٩٢ ، ص ص ٩٤-٩٨ و ص ص ١٠٤-١٠٨ وللمزيد ص ص ٩٤- ١٢٧ .
- د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص٣٤٠ - ٣٤٣.
- محمد محمد الحاج الكمالى ، مرجع سابق ، ص ص ٧٤- ٨٥ .
- عبد الله محمد الحبيشى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٣-٥٨٦ .

حيث تناولوها بالشرح والتعليق والتلخيص معارضين لهما أو موافقين [١].

شكلت مؤلفات هؤلاء العلماء واجتهاداتهم ، وغيرهم من بعدهم كالإمام القاسم بن محمد[٢]، الإطار الفقهي والعقائدي العام للمذهب الزيدي ، فقبل ظهور مؤلفاتهم ، وبالذات ابن المرتضى ، لم يكن الحديث عن تيار فكرى واحد يسود الزيدية ممكناً ، ولا عن شروط للإمامة ثابتة العدد واضحة ، فكان لإسهاماتهم الفكرية الدور الفعال في وضع هذا الإطار ، خاصة وأنهم التزموا بأسس المذهب الزيدى ولم يخرجوا عنها[٣].

---

(١) يُعد كتابه البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار موسوعة علمية إسلامية جامعة لأقوال كبار الصحابة ، والتابعين ، والأئمة في الفقه : أئمة آل البيت ، وأئمة الفقه الأربعه و أبى داؤود الظاهرى، و الأوزاعى، فضلاً عن أصول الفقه ، وأصول الدين حيث يتعرض لآراء المعتزلة والأشاعرة ، والشيعة الإمامية ، كما يُعد كتابه متن الأزهار في فقه الأئمه الأطهار أهم كتب الزيدية في الفقه ، وهو المعتمد في اليمن إلى يوم الناس هذا . وقد تضمن هذا الكتاب ، كتاب السير ، الفكر السياسي الزيدى وفقه الإمامة . وتنبع أهمية هذا الكتاب أيضاً من تلك المكانة التى لقيها في أوساط الفقهاء والعلماء في اليمن ، والذين تناولوه بالشرح والتعليق والمعارضه .

أنظر :

– د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٤٣ – ٣٤٤ .

– عبد الله محمد الحبيشى ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٤ – ٥٨٦ .

(٢) هو الإمام المنصور بالله القاسم ابن محمد بن على بن محمد ، ينتهى نسبه إلى الهادى يحيى بن الحسين ، ولد القاسم سنة ٩٦٧هـ وتولى الإمامة سنة ١٠٠٦هـ حتى وفاته سنه ١٠٢٩هـ ويعتبر القاسم مؤسس الدولة القاسميه الإمامية الزيدية في اليمن التى ظلت قائمة حتى سنة ١٣٨٦هـ / ١٩٦٢م . من أهم مؤلفات القاسم كتاب الأساس * لعقائد الأكياس في معرفة رب العالمين وعدله على المخلوقين ، وما يتصل بذلك من أصول الدين . ويتناول القسم الثالث منه القضايا المتعلقة بالنبوة والشريعه والإمامة . وقد اعتمدنا على النسخة التى علق عليها محمد قاسم عبد الله الهاشمى ، ط٢ ، الجمهورية اليمنية ، صعده منشورات مكتبة التراث الإسلامى ، ١٩٩٤ .

أنظر :

– عبد الله محمد الحبيشى ، مرجع سابق ، ص ص ٦١٠–٦١٧ .

(٣) الزيدى هو من وافق زيد بن على في ثلاث مسائل هى : تقديم الإمام على في الإمامة ، وأن الإمامة بعده ثابته لولديه الحسن والحسين ، ثم قصرها في البطنين استحقاقاً بالطلب والفضل لا بالوراثة ، ووجوب الخروج ، والقول بالتوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والإمامة ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

وإذا كنا قد تناولنا فى الفصلين السابقين الفكر السياسى الزيدى من حيث التأصيل والتجديد لبعض علماء الزيدية ، وأئمتها فإننا هى هذا الفصل سنسعى إلى بناء إطار فكرى عام للإمامة عند الزيدية يتناول مقومات الإمامة وشروطها ووظائفها .

إن أهمية وضع هذا الإطار تتجاوز أهميته الذاتيه إلى الاستفادة منه **فى جانبين : فمن ناحية** سيتيح لنا هذا الإطار معرفة تلك الإضافات والرؤى الفكرية ، والحركية المتجددة لعلماء الزيدية ، و أئمتها المحدثين فى إطار فكرى شامل يتضمن الأسس الفكرية للنظام السياسى الزيدى . **ومن ناحية ثانية** سنستفيد من هذا الإطار الفكرى لمعرفة أوجه التقارب والتباعد بين الفكر السياسى الزيدى والفكر السياسى السنى .

= أنظر :

– احمد بن يحى المرتضى ، شرح الأزهار ، صنعاء ، مكتبة غمضان ، ١٩٨٢ ، جـ٤ ، ص ٥١٨ .

– أحمد بن يحيى المرتضى ، مقدمة البحر الزخار الجامع لمذاهب علماء الأمصار ، مرجع سابق ، ص ٤٠ .

المبحث الأول
المفهـوم الـزيـدي للإمـامة

تُعد الإمامة عند الزيدية من أكبر مسائل أصول الدين وأعظمها ، لأنه يترتب عليها طاعة الله ، وطاعة نبيه ، والقيام بالشرائع ، والجهاد فى سبيل الله ، ولذلك أوجبت الزيدية على كل مكلف معرفتها كمعرفة الفرائض ؛ ويقوم البناء الفكرى للإمامة عند الزيدية على العديد من المسائل الرئيسية ، والتى تندرج تحتها العديد من المسائل الفرعية ، كطرق تولية الإمام ، وما يتفرع عنها من أمور فرعيه كالقرشية ، والمفضول مع وجود الأفضل ، الاجماع ، والبيعة ، و الاختيار ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والدعوة والخروج ... الخ .

أولاً : طرق تولية الإمام :

تتمثل طرق تولية الإمامة عند الزيدية فى ما يلى :-

١ - القول بأن رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، قد نص نصاً خفياً على إمامة على بن أبى طالب ، وولديه الحسن والحسين ، ولذا فالزيدية تجمع على أفضلية على بن أبى طالب ، وأحقيته بتولى الإمامة بعد النبى [(١)]. وقد أفاض علماء الزيدية ، وأئمتها المتأخرين فى إيراد النصوص النقلية ، والعقلية لإثبات أحقية هؤلاء الثلاثة بالإمامة ، فكانوا أقرب إلى الشيعة الإمامية منهم إلى رأى الإمام زيد بن على [(٢)].

---

(١) أحمد بن يحيى المرتضى ، مقدمة البحر الزخار ، كتاب القلائد ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

(٢) أنظر مثلاً :

- أحمد بن يحيى حابس ، مرجع سابق ، ص ص ٢١٥ - ٢٤٢.
- يحيى بن حمزه - المعالم الدينية فى العقائد الإلهية ، مرجع سابق ، ص ص١٣١-١٤٤ .
- القاسم بن محمد ، الأساس ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٨ - ١٦٢ .

٢ – حصر الإمامة فى ذرية الحسن والحسين من بعدهما ، فقد أجمعت الزيدية على أن الدعوة مع كمال الشروط هى طريق الإمامة ، ولا يكون الإمام إماماً إلا إذا كان من أبناء فاطمة ، ولو كان علوياً [١] ، إذ إن الإمامة فى حقيقتها ، والتى يجب اتباعها ، لا تكون إلا لشخص مخصوص ينتمى نسبه إلى على وفاطمة [٢] ، ولو بعدت درجة قرابته[٣] أو كان عتيقاً [٤] ، وإذا ما دعا إمامان إلى نفسيهما ، وحصل تنازع فيما بينهما فإن البيعة تنعقد لاسبقهما المجاب دعوته من اهل بلد كبير أو صغير بحيث يُنفذ فيه أمره ونهيه ، ويجب على المتأخر التسليم للمتقدم والدعوة له وإلا كان باغياً مادام المتقدم كامل الشرط[٥] ، واحترازاً من اختلاف الأمة ترى الزيدية أنه إذا عُقدت الإمامة لإمامين فى وقت واحد بطلا جميعا ، وعليهما استئناف دعـــوتهما لاختيار الأفضل بينهما ، فإذا لم يعلم أحدهما بقيام الآخر نفذت أحكامه حتى يعلم ، فيتوقف حينئذ حتى يقرر أهل الحل والعقد من هو الأصلح للإمامة [٦]. وفى رأينا فإن الإمام ابن المرتضى

---

(١) أحمد بن قاسم العنسى اليمانى الصنعانى ، التاج المذهب لأحكام المذهب شرح متن الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار ، القاهرة ، دار إحياء التراث العربى الحلبى وشركاؤه ، ط١ ، ١٩٧٤ ، جـ٤ ، ص ص ٤٠٥–٤٠٦ .

(٢) القاسم بن محمد بن على ، كتاب الاعتصام بحبل الله المتين وحرمة التفرق فى الدين بما شرعه سبحانه وتعالى فى كتابة الذكر المبين ، صنعاء ، مكتبة اليمن الكبرى ، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٧م ، جـ٥ ، ص ص ٤٠٤ .

(٣) مادام ذكراً منتسباً إلى أحدهما بذكر لم يتخلل بين أبائه أنثى نكحها من ليس من ذرية الحسنين فولد واحداً من أبائه .
- أحمد بن يحى حابس ، مرجع سابق ، ص ٢٤٤ .

(٤) نحو أن يتزوج سبطى بمملوكة غيره فيولدها ولداً ، فإذا أعتق المالك الولد صلح إماماً .
وهذا تبرير شرعى لأن معظم أئمة اليمن كانوا يتزوجون بجوارى لهم ذات أصول حبشية أو زنجية مثل المهدى عباس (١١٦١هـ ١١٨٩هـ) أنظر :
- حسين عبد الله العمرى ، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث (١١٦١–١٢٦٤هـ / ١٧٤٨–١٨٤٨م) دمشق ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٨ ، ص ٢٠ .

(٥) أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ٤١٠ .

(٦) أحمد بن يحيى المرتضى ، البحر الزخار ، مرجع سابق ، جـ٥ ، ص ص٩٣ – ٩٤ .

قد وجد فى هذا حلاً مثالياً لأى إشكال ، يتماثل مع ما وقع له عندما دعا لنفسه بالإمامة ، وفى الوقت نفسه حاول إصلاح خلل فكرى ظهر فى الواقع العملى عندما كان يظهر أكثر من مدع للإمامة بمجرد موت الإمام القائم ، لكن هذا الحل الفكرى لم يشهد تطبيقاً فعلياً على أرض الواقع ، حيث كان يخرج أكثر من مدع للإمامة . وقد جلب عدم الالتزام بهذا المبدأ عدم الاستقرار السياسى، والاجتماعى لليمن عبر تاريخ أئمة الزيدية فى اليمن ، وذلك على الرغم من أنه اشترط عدم سبق الداعى لنفسه بالإمامة داعٍ آخر أجيبت دعوته ، ونفذ أمره ونهيه واعتبر الثانى باغياً .

وقد تشدد علماء الزيدية ، وأئمتها المتأخرون فى اشتراط العلوى الفاطمى كامل الشروط ، حتى وصل الأمر إلى شرح كل التفاصيل تحرزاً من اختلاط الأنساب ، والتأكد من الإنتماء السلالى إلى ابناء الحسن أو الحسين ، ولذلك اهتمت الأسر العلوية الفاطمية بالاحتفاظ بشجرة عائلاتها ، وتسلسل أنسابها حتى يكون لها شرف الدعوة إلى نفسها بالإمامة ، إذا ما أتيحت لها الفرصة .

وإذا كانت الزيدية تجمع على القول بأفضلية الإمام على بن أبى طالب ، واستحقاقه للإمامة بعد وفاة النبى ، صلى الله عليه وسلم ، فإن موقفهم من الصحابة ، وصحة توليهم للخلافه يُعد أكثر عقلانية وتفهماً من الفرق الشيعية الأخرى .

فالمتأخرون من الزيدية يرون أن قول الشيعة الإمامية بوجود النص الجلى هُدف منه الطعن فى الصحابة ، والتحامل عليهم ، ولذلك فهم يقّدرون الصحابة ويجلونهم ، ويرون ، ماعدا القاسم بن محمد ، أن المتقدمين على على بن أبى طالب فى الخلافة قد أخطأوا خطأ قطعيا لمخالفتهم أحقية على فى الخلافة، لكن هذا الخطأ القطعى لا يقطع بفسقهم إذ لم يفعلوا ذلك لشبهة، وما فعلوه إلا لاعتقادهم بأن أمر الإمامة اجتهادى(١).

---

(١) يلاحظ أن الإمام يحى بن حمزة يرى أن الإمام على وأكابر أولاده من أهل بيته وأفاضلهم لم يقولوا بكفر أحد من الصحابة مع مخالفتهم الرأى بشأن البيعة لأبى بكر ، ولكن=

ويستدلون على ذلك بمناصرة على بن أبى طالب ، ومعاونته فى قتال أهل الردة ، كما أن علياً كان مستشاراً ، ومعيناً لعمر بن الخطاب ، وقد تبرأ على بن أبى طالب من أصحابه ، وأتباعه الذين قدحوا فى حق الشيخين ، ولكنهم مع ذلك يتوقفون عند الصحابى عثمان بن عفان ، رضى الله عنهم جميعاً ، للأحداث التى حدثت فى عهده . إذن فالمتأخرون من الزيدية يعتذرون للصحابة ، ويقرون بخلافتهم ، إلا أنهم يرون أن علياً هو أفضل الصحابة مستدلين على ذلك بآيات القرآن الكريم ، والأحاديث النبوية ، والحجج العقلية وما تدل عليه الأخبار ، وما هو ثابت بطريق الاعتبار ، وأنه أحق الصحابة بالإمامة ، ومن بعده الحسن والحسين[1] . وهم بهذا الرأى لا يقرون صحة إمامة المفضول مع وجود الأفضل ، فإذا كان الإمام زيد بن على قد جَوز ذلك مع تحفظهم على هذا القول[2] ، فإن هذا التجويز من الإمام زيد ، إن تم فى رأيهم ، إنما كان إقراراً لمبدأ الأمر الواقع ، وتبريراً لشرعية خلافة أبى بكر ، ولإسقاط دعوى الطاعنين فيه من الشيعة الإمامية القائلين بالنص الجلى . هذا التجويز من

= مخالفتهم لا تقطع موالاتهم ولا تبطلها ، بل إن الإمام يحى بن حمزة يعتذر عن الهادى ، يحى بن الحسين الرسى ، ويرى بأن الهادى لم يكفر أحداً من المسلمين ، و إنما قال من أنكر النص على أمير المؤمنين فقد كذّب الله ورسوله ، ومن كذّب الله ورسوله فقد كفر مؤكداً على أن كتاب الأحكام للهادى ممتلئ بالاحتجاج بالرواية عن الصحابة ، وأقضيتهم ، وأفعالهم .للمزيد أنظر :

– د. أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ١٧٢–١٧٦ .

– أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب القلائد فى مقدمة البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ٩٥

– ———— ، كتاب السير فى البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ٣٧٦ .

(١) د . أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨–١٨٢ .

(٢) بعض الزيديه لا تقبل تلك الأعذار التى قالها من قالوا بأفضلية على مع صحة إمامة أبى بكر ، ويقولون إن كثرة قتاله للكفار مع رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، مثلاً إنما هى زيادة فى فضله ، إن كان إسلام من حقدوا عليه لقتله أقاربهم صحيحاً .

أنظر : أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب القلائد ، فى البحر الزخار ، مرجع سابق ،ص ٩٥.

الإمام زيد ، إن تم ، يُعد فى رأيهم أمراً اجتهاديا لا يصح فى غيره ، ومن ثم فإمامة الأفضل واجبة فى كل الأحوال ، والأوقات مبررين ذلك بأن الشروط فى الأفضل أكمل فوجب تقديمه على من دونه ، ولأن الناس مجمعين على الأفضل مختلفين حول المفضول ، وأنه لا يقوم بأمر الإمامة وواجباتهاعلى الوجه المشروع إلا من اكتملت شروطه ، ثم إن الأفضلية تعنى هنا كون الإمام أكمل فى الشروط المعتبره ، والتى يمكن معرفتها ، والتأكد من توفرها ، أما الأكثر ثواباً فلا سبيل إلى معرفتها إلا بالسمع . وينتهى تبرير الزيدية لوجوب إمامة الأفضل بتقديم الدليل التاريخى ، والعقائدى لهذا الوجوب . فالزيدية ترى أن القول بإمامة المفضول مع وجود الأفضل إنما هو تبرير لشرعية الحكم القائم على الغلبة ، ونقضاً لمبدأ الدعوة والخروج ، إذ إن الدعوة إنما هى مباينة للظلمة ، وطريق لمعرفة من هو أهل للإمامة ، أقدر على القيام بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر [1] . كما أستدلوا بحديث من رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، **« من ولى رجلاً وهو يعلم أن غيره أفضل فقد خان الله فى أرضه »** [2] .

ونرى أن تمسك علماء الزيدية وأئمتها المحدثين بالقول بالنص الخفى، ومن ثم تجويزهم لخلافة الشيخين **محاولة توفيقية** لإرضاء أتباع المذهب السنى من اليمنيين خاصة ، وأن حكم الدولة الزيدية ظل محصوراً فى المناطق الشمالية من اليمن ، وفى الوقت نفسه الحفاظ على الأساس الفكرى للإمامة ، ذلك أن رفضهم لخلافة الشيخيين ، ومن ثم عدم الاقرار بتولية المفضول مع

---

(١) أنظر :

- يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ١٣٠-١٣١ .
- د . أحمد محمود صبحى ، الزيديه ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .

(٢) لم يرد ذكر لهذا الحديث فى صحاح السنه ، وإن أورده الشرفى عن رسول اله صلى الله عليه وسلم عند اشتراط الأفضلية معتبراً أن هذا هو قول جمهور الزيدية وبعض المعتزله فلا يجوز أن يعدل عن الإمام الفاضل إلى غيره بوجه من الوجوه.

- الشرفى مرجع سابق ، ص ص ٤٣١-٤٣٢.

وجود الأفضل سيعنى الإقرار بقول الشيعة الإمامية بعدم صحة خلافة الشيخين ومن ثم القدح فى أقرب الصحابة إلى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، **ومن ناحية ثانية** فإن قبول هذا المبدأ قبولاً مطلقاً سيُسقط نظريتهم فى الإمامة ، فوجدوا أن الحل هو الإقرار بأفضلية الامام على ، وأحقيته بالخلافه فى الوقت نفسه عدم القدح فى الصحابه ، واعتبار أن توليهم الخلافة هو أمر اجتهادى خصوصاً وأن أمر خلافتهم قد انتهى ، مع تبرير لموقف الإمام زيد ، والحفاظ على أسس نظريتهم ، ولذلك فإنه ما إن تمكن القاسم بن محمد من بسط نفوذه ، وسيطرته على اليمن فى ظل غياب دولة يمنية سنية حتى عاد تمسك الزيدية بأفكار الهادى ، كما سنرى لاحقاً وحتى تكتمل الرؤية الفكرية للإمامة عند الزيدية لابد من تحديد موقف الزيدية من ثلاثة **أمور هى** :

أ - القـرشـيـة :-

تفسر الزيدية حديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، **« الأئمه من قريش »** بما يخدم نظريتها فى الإمامة : فالزيدية يرون أن هذا الحديث لا يصرح بجواز الإمامة فى غير آل البيت ، إذ إن «من» تفيد التبعيض **« من بعض »** ، ولا وجه لاختصاص بعض من قريش إلا بالإنتساب إلى رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وهذا الاختصاص لا يكون إلا فى العلويين ابناء فاطمة [1]. وينكر الزيدية على من تمسك بهذا الحديث يوم السقيفة ، وبعدها من أهل السنة قائلين كما قال ابن أبى الحديد **« أحتجوا بالشجرة ، أى بقريش ، وأضاعوا الثمرة »** . فالزيدية إنما يحتجون بما احتج به أبو بكر يوم السقيفة ـ حتى وإن لم يورد هذا الحديث[2].

---

(١) القاسم بن محمد ، كتاب الإعتصام بحبل الله المتين ، مرجع سابق ، ص ٤٠٤ .

(٢) عبد الحميد بن هبة الله المدائنى الشهير بابن أبى الحديد ، شرح نهج البلاغة مصر ، طبع بمطبعة دار الكتب العربية الكبرى ، ١٩١١ ، جـ٦ ، ص٢ .

ب - الإجماع والبيعة والاختيار :-

لا شك أن إجماع الزيدية على جعل الدعوة ، مع كمال الشروط ، هى الطريق الأوحد إلى الإمامة يبطل القول : بأن طريق الإمامة هو الإجماع ، والبيعة ، والاختيار ، عن طريق إبطال أركان عقد الاختيار وهى : العاقد ، والمعقود له ، وكيفية العقد.

فالزيدية ترى أن المسلمين اختلفوا فى عدد أهل الحل والعقد ، وفى كيفية اختيارهم ، والتأكد من عدالتهم ، والتوثق من سعيهم فى مصالح المسلمين ، وفى قدرتهم على التمييز بين الصالح لها ، ومن لا يصلح لها دون هوى متبع[(١)] . أما المعقود له فلابد من اكتمال الشروط الخَلْقّية ، والاكتسابية فيه حتى يكون متمكناً من أداء أمر الإمامة على الوجه المشروع أما كيفية العقد فلا يتم إلا بإجتماع أهل الحل و العقد ليختاروا من يفوضون الأمر إليه فتنعقد إمامته . وتبطل الزيدية أقوال من قالوا بالاختيار طريقاً للإمامة بإنكار الإجماع على اختيار أبى بكر الصديق ، إذ لم يقع العقد له إلا من بعض الصحابة ، ولم يصدر عن البعض الآخر قول ولا فعل ، فكيف يقال إنهم مجمعون ، وأمير المؤمنين يعتقد أنه أولى من غيره من الصحابة بهذا الأمر ، ويعلن هذا فى كل مسجد[(٢)] . ثم يستطردون بالقول بأن الاختيار باطل بأدلة عقلية ، وأخرى نقلية [(٣)] . فالناس مختلفو المذاهب ، والأغراض ، فكل صاحب مذهب ، وبلد وعشيرة وأسرة يرى وجوب الإمامة على مذهبه ، ومن بلده وعشيرته وأقاربه ، وهذا يؤدى إلى المحاربة وإثارة الفتن ، وإراقة الدماء . ولو كانت الإمامة بالاختيار لما كان الإمام خليفة الله ، وخليفة رسوله لأنهما لم يستخلفاه ، وإنما أستخلفته الأمه .

(١) أحمد بن يحيى حابس ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

- د. أحمد محمود صبحى ، يحى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩-١٦٠ .
- ابى الحسن الماوردى ، مرجع سابق ، ص ٧ .

(٢) أحمد بن يحيى حابس ، مرجع سابق ، ص ٢٤٥ .

(٣) د . أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٩-١٦٢.

وتخلص الزيدية من إبطال الاختيار بالحجج العقلية والنقلية لإثبات نظريتهم فى الإمامة ، بأن الإمامة ركن من أركان الدين ، ومن أكبر مسائل أصول الدين ، وأعظمها ، وأقواها ، لأنه يترتب عليها طاعة الله ورسوله ، وإقامة أحكام الدين والدنيا ، لذا لا يجب أن يكون نصب الإمام موكولاً إلى الأمة ؛ فالإمامة فريضة كالصلاة ، والصوم ، والحج لايمكن تفويضها إلى رأى أحد واختياره . ولو جاز إثبات الإمامة بالعقد ، والاختيار لجاز إثبات النبوة بالعقد والاختيار ، والجامع بينهما أن لكل واحد منهما من الأسرار الغيبية التى لايمكن إطلاع الخلق عليها ، وهم بهذا يتمسكون بالخط الفكرى الذى بدأه القاسم بن إبراهيم الرسى ، وحفيده الهادى يحيى ثم لحق بهما مؤكداً عليه القاسم بن محمد .

كما أن الرسول صلى الله عليه وسلم ما كان يخرج من المدينة أو غيرها إلا ويستخلف من يقوم بمصالحها الدينية ، والدنيوية ذلك أنه لايمكن سياسة البلدة مع غيابة عنها ، ولم يفوض أمرها إلى أهلها ولا وكلهم إلى اختيارهم ، فإذا كان الاستخلاف واقعاً كان الاختيار باطلاً ثم إنه كيف يبين الرسول أحكام الشريعة الإسلامية ، وبيان مفروضها ، وسننها وآدابها ، ويترك أمر الإمامة على عظمها ، وموقعها من أمر الدين . فكيف يكون الاختيار طريقاً للإمامة ، وقد قال الله تعالى ﴿ الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِيناً [(١)] ﴾ ، ولن يكون الدين مكتملاً إلا وفيه بيان أمر الأمامة [(٢)] ، وهو الرأى الذى أخذت به الزيدية المعاصرة [(٣)] .

وبذلك تكتمل نظرية الإمامة عند الزيدية فى اليمن بإثبات أفضلية على بن أبى طالب ، واستحقاقه بالإمامة وولديه الحسن والحسين وصولاً لإثبات شرعية حقهم فى الإمامة بالأدلة العقلية والنقلية .

---

(١) المائده آية ٣ .

(٢) د. أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ٦٢ .

(٣) على بن عبد الكريم الفضيل شرف الدين . مرجع سابق ، ص ١١ .

جـ - الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وقضية الخروج :

ترى الزيدية أن الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من أعظم شعائر الدين ، ومسائل أصول الدين[١] . حيث تتفق الزيدية مع أهل السنة فى القول بوجوب هذا الأمر والنهى سمعاً وعقلاً [٢] . وقد استدلوا على ذلك بكثير من آيات القرآن الكريم ، وأحاديث الرسول ، صلى الله عليه وسلم [٣] ، ومع أن الزيدية تهتم بهذا الأصل معتبرة إياه أحد أصولها الخمسة إلا أنها لا تربطه بأصل الإمامة ، ومن ثم الخروج عن الحكام الظلمة ، والجائرين كما فعل الهادى .

فالمتأخرون من الزيدية اهتموا بهذا الأصل من الناحية الفقهية فقط ، وأفرغوه من محتواه السياسى ، الثورة والخروج [٤] ، فأصبح الخروج يعنى الدعوة العلنية لمن وجد نفسه أهلاً للقيام بأمر الإمامة ، فتحول الخروج من ثورة على الظلم إلى دعوة علنية للنفس بالإمامة .

هذا التحول فى أحد ركائز الفكر السياسى الزيدى وأسسه يتكامل مع

---

(١) أحمد بن قاسم العنسى، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٨ –٤٧٠ .

(٢) أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب القلائد فى مقدمة البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ٩٧ .

(٣) يستدل أهل السنه والزيديه بالعديد من آيات القرآن الكريم والأحاديث منها على سبيل المثال « كنتم خير أمة أخرجت للناس تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر » آل عمران آية ١١٠.

« لتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليسلط الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم » .

– الإمام أحمد بن حنبل ، مرجع سابق ، جـ٥ ، ص ٣٣٨ ، ص ٣٩٠ .

(٤) أنظر مثلاً : – أحمد بن يحى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٢–٥٩٣

– د. أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ٣٢٠ – ٣٢٥ .

– أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٦٨ – ٤٧٩ .

المفهوم العام للفكر الزيدى الذى حافظ على جوهره من حيث القول بالنص الخفى لإثبات أحقية آل البيت بالإمامة دون غيرهم من المسلمين . وإذا كان هذا الأمر قد تحقق ، فلابد من وضع إطار فكرى عقائدى يعطى الشرعية ، والمبرر العقائدى المقنع لبقاء حكم الأئمة الزيدية ، واستمراره ، فى الوقت نفسه سلب الشرعية من أى قوة سياسية معارضة لحكمهم ، بإعتبار أن من يفعل ذلك فإنما يحارب الله ورسوله . وبالرغم مما عاناه الإمام أحمد بن يحيى المرتضى فلم يدفعه ذلك للتنكر لمقومات الفكر الزيدى فى الجانب السياسى ، وعمل على استمرار حكم الأئمة الزيدية فى اليمن ، وإن اختلفوا فيما بينهم أو تولى منهم غير المؤهل المكتمل لشروطها .

هذا التحول الفكرى الذى يتلاءم مع الظروف السياسية ، والفكرية لحكم الأئمة الزيدية دفعهم إلى تحويل الاهتمام من قضية الخروج ، والثورة إلى بيان ماهية الباغى ، وحكمه ، وكيفية محاربته ، فاعتبروا أن البغى فسق إجماعاً ، والفسق فى اللغة الخروج[1] ، حيث يُقال فسقت الرطبة إذا خرجت من قشرها ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى﴿ فَفَسَقَ عَنْ أَمْرِ رَبِّهِ ﴾[2] أى خرج .

ويتشدد الزيدية فى تبيان الوجه الشرعى للباغى ، فالباغى شرعاً من **جمع شروطاً ثلاثة** [3] :

– أن يظهر أنه محق والإمام مبطل ، سواء كان إظهاره لذلك عن اعتقاد جازم كالخوارج أم لا .

– ان يكون قد حارب الإمام ، أو عزم على حربه ، أو منع منه واجباً طلب منه ، مُظهراً أنه لا تجب طاعة الإمام القائم ، أو أن يكون قد منع الإمام من أن ينفذ أمراً واجباً عليه إنفاذه من جهاد قوم ، أو إقامة حد قد وجب عليه إقامته .

---

(١) أحمد بن يحيى المرتضى ، البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ٤١٥ .
(٢) سورة الكهف آية ٥٠ .
(٣) أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٥٥-٥٥٦ .

- أن يكون له مكان يتحصن فيه ، ويلوذ به كحصن أو مدينة أو عشيرة تقوم بقيامه وتقعد بقعوده .

ويمتد تشدد الزيدية حول الباغى الذى توفرت فيه الشروط الشرعية إلى جعل محاربته ، وجهاده ، واجباً شرعياً على الإمام ، وعلى المسلمين ، بل واعتبروا جهاد البغاة أفضل من جهاد الكفار ، باعتبار أن البغاة أتوا الإسلام من معدنه ، ولأن شبهتهم أظهر ، ولها أثر فى نفوس المسلمين ، إذ يخفى بطلانها على بعضهم ، فاعتبروها كالمعصية فى الحرم ، وبالرحم ، فكانت كالحُرمَةِ من وجهين ـ ضلوا وأضلوا ـ بخلاف الكافر فقد علُم بطلان حجته من البداية لأنه لم يكن من أحد المسلمين (١)، ولذلك جوزوا للإمام الإستعانة بالكفار على البغاة (٢).

وترى الزيدية أن قتال البغاة جائز إجماعاً لقوله تعالى ﴿ فَقَاتِلُوا الَّتِي تَبْغِي ﴾ (٣)، فيجب قتال البغاة بعد دعوتهم إلى الطاعة للإمام والدخول فيما دخل فيه المسلمون ، ويندب دعوة البغاة إلى الطاعة ثلاثة أيام ، وإمهالهم إن طالبوا ذلك مدة معلومة ، لا مؤبدة ، إذا عُرف أنهم لا يريدون الخداع (٤).

يهدف تشديد الزيدية ، وتكييفها الشرعى للباغى ، والشروط الواجب توافرها فيه إلى منع خروج شيوخ اليمن وقبائلها عن طاعة أئمة الزيدية ، وإضفاء الشرعية لعمليات قمعها أو تأديبها أو فرض السيطرة عليها بإعتبار أن من يخرج عن طاعة الأمام يُعد باغياً تجب محاربته ، وسنرى فيما بعد أن أحد علماء التيار الزيدى المنفتح على أهل السنة ، و هو الشوكانى ، قد اعتبر القبائل الخارجة عن حكم الأئمة الزيدية بُغاة .

---

(١) أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ٥٥٥ .

(٢) المرجع الذى سبق ، ص ص ٥٣٣ – ٥٣٤ ، وص ص ٥٣٨ – ٥٣٩ .

(٣) سورة الحجرات أيه ٩ .

(٤) أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ص ٥٣٨ ـ ٥٣٩ .

ثانياً : شروط الإمامة عند الزيدية :

ترى الزيدية وجوب تنصيب الأفضل للإمامة لأن الأفضلية إنما تعنى اكتمال الشروط المعتبرة، ولما كان ثبوت الإمامة أمراً شرعياً ، وجب أن تكون الشروط المعتبرة فى الإمام ثابتة بالشرع ؛ ومنذ تأسيس الفكر الزيدى ، وحتى مطلع القرن الثامن الهجرى أسهم أئمة الزيدية وعلماؤها ، واجتهدوا فى تحديد الشروط التى لابد من توافرها فى الإمام الداعى لنفسه ، دون أن تكون هناك شروط للإمامة ثابتة العدد أو محددة ، وقد كانت تنزع إلى الاسلوب الإنشائى ، ثم أتى ابن المرتضى وحدد أربعة عشر شرطاً أخذت بها الزيدية ، وأوجبت على المسلمين إذا ما ثبتت شرعاً فى شخص المنتصب لهذا المنصب ، معرفته ، وإجابته وطاعته ، والعمل على نصرته ، فالزيدية ترى أنه يجب على المسلمين شرعاً نصب إمام مكلف ، ذكر ، حر ، علَوىً ، فاطمى ، ولو عتيقاً لا مُدعٍ ، سليم الحواس ، والأطراف ، مُجتهد ، عدل ، سخى يضع الحقوق فى مواضعها ، مدبر ، أكثر رأيه الإصابة ، مقدام حيث يجّوز السلامة ، لم يتقدمه مجاب وطريقها الدعوة (١).

ولا تخرج الشروط الخَلْقيَّة ، أى الطبيعية ، وهى سبعة شروط عند الزيدية عما أجمع عليه أهل السنة من كون الإمام عاقلاً ، حراً، سليم الحواس الخمس ، وسليم الأطراف ، وأن يكون ذكراً ، لكن الزيدية تشددت فى بعض هذه الشروط مشترطة على الإمام أن يكون كاملاً فى جسمه ، وأن يكون مقبول الشكل والمنظر ، ومن الأفضل أن يكون سليماً من المنفرات كالجذام.

---

(١) للمزيد أنظر :

– د . أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزه ، مرجع سابق ، ص ص ١٤٧ – ١٥٤ .

– أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥١٨ – ٥٢٢ .

– أحمد بن يحيى حابس ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٦ – ٢٥١ .

– القاسم بن محمد ، الأساس ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٢ – ١٥٥ .

وتحتل الشروط الإكتسابية وهى سبعة ، أهمية خاصة فى الفكر السياسى الزيدى وتمثل **بعضها نقطة الاختلاف مع أهل السنة** ، وأولها حصر الإمامة فى أبناء فاطمة ثم الاجتهاد ، فالزيدية تشترط أصلاً وجوب وقوع الدعوة من مجتهد عالم بعلوم ثمانية ، أربعة منها أصول . وهى : الكتابُ والسنةُ والإجماع والقياس ، وأربعة منها فروع وهى : علوم أصول الفقه ، والأدب ، والنحو ، واللغه ، وعلم الناسخ والمنسوخ ، وعلم الجرح والتعديل ، وقد استندوا فى هذا الوجوب إلى أن الصحابة ، والتابعين كانوا علماء مجتهدين ، وحتى يتمكن الإمام من الفتوى فى الأحكام الشرعية ، عليه يقع واجب قطع خلاف العلماء فى الواقعة .

ولقد كان تشدد الزيدية فى اشتراط الاجتهاد انعكاساً سائداً من تولية الإمامة علماء مجتهدين ، لكن مع تولى حكم الدولة الزيدية عديد من الأئمة دون أن يكونوا مجتهدين .، أو حتى علماء ، تخلى الزيدية تدريجياً عن التشديد فى اشتراط الاجتهاد ، فكانت الخطوة الأولى عدم اعتقادهم بأن يكون الإمام أعلم أهل زمانه ، وإنما يكفى أن يكون الإمام المجتهد عالماً بعلوم اللغة العربية ، وأصول الدين ، والفقه [(١)] ، وقد ذهب بعض علماء الزيدية إلى جواز إمامة المُقلد للضرورة ، لكنه لابد أن يكون مجتهداً فى أبواب السياسة محتجين بتعذر الاجتهاد فى آخر الزمان [(٢)] . وتتضمن شروط العدالة أمرين : الإسلام ، والعدالة إذ لا ينهض بأمور الإمامة ومقاصدها إلا العدل . بحيث تكون

---

(١) أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب السير فى البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ٣٨٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٣٨٠ .

- أحمد بن يحيى حابس ، مرجع سابق ، ص ٢٤٧ .
- إلا أن القاسم بن محمد خالف هذا الرأى جاعلاً من الإجتهاد شرطاً ضرورياً لمن دعا لنفسه بالإمامة أنظر :
- الشرفى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٩ .

أفعال الإمام ، وأقواله فى ظاهرها مرضية لله سبحانه وتعالى ، أما البواطن فعلمها عند الله [1] . ومن العدالة اتصاف الإمام بالورع فيأتى بالواجبات ، ويتجنب المقبحات كما أن عليه تجنب بعض المباحات ، كالإفراط فى المزاح ، وتجنب الإصرار على الصغائر [2] . ولابد أن يتصف الإمام بالسخاء بأن توضع الحقوق الماليه ، وغيرها فى مواضعها فهى من ثمرة الإمامة[3] . وأن يكون الإمام مدبراً أكثر رأية الإصابة فى الحرب ، والسلم مستعيناً فى ذلك بكل الوسائل المتاحة ، وبعد مشاورة أهل الرأى والخيره فيما اعتزم القيام به [4] . وتذهب الزيدية فى قضية التدبير إلى جعل شدة الذكاء عيباً فى صاحب السياسة لأنه إفراط فى الفكر ، كما أن البلادة إفراط فى الجمود ، وتدعوا الزيدية إلى الوسطية فى هذه المسألة ، فالإمام الداهية شديد الذكاء سيكلف الرعية فوق طاقتهم لنفوذ نظره فيما وراء مداركهم ، ولتقديره عواقب الأمور فيهلكون [5] . ومع اشتراط الزيدية الشجاعة فى الإمام إلا أنها لا تشترط أن يكون مباشراً للقتال بنفسه ، ولكنها تشترط أن تكون له شجاعة ، وثبات فى قلبه ، وفيه من رباطة الجأش ما يمكنه من تدبير الحرب عند فشل الجموع ، فلا يسرى

---

(١) د .أحمد محمود صبحى ، يحيى بن حمزة ، مرجع سابق ، ص ١٥١.

(٢) أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب السير فى البحر الزخار ، مرجع سابق ، جـ ٥ ، ص ٣٨٠ .

(٣) للمزيد انظر : المرجع السابق ، ص ص ٣٨٠ – ٣٨١ .

- أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ٥٢١ .
- أحمد العنسى ، مرجع سابق ، ص ٤٠٨ .
- القاسم بن محمد ، الاعتصام ، مرجع سابق ، ص ٤٠٥ .
- ———————— ، الأساس ، مرجع سابق ، ص ١٥٤ .

(٤) أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب السير فى البحر الزخار ، جـ ٥ ، ص ٣٨١ .

(٥) أحمد العنسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٠٩ – ٤١٠ .

جبنه إلى غيره فتعم البلوى [1] ؛ والشرط الأخير هو ألاّ يتقدمه فى الدعوة داعٍ آخر مجاب فى دعوته ويكفى فى إجابته أهل بلدٍ كبير أو صغير ، بحيث يُنفذ فيه أمره ، ونهيه حيث يجب على المتأخر التسليم للمتقدم ، وإلا اعتبر باغياً ما دام المتقدم كامل الشروط [2] . وقد اشترطت الزيدية هذا الشرط دفعاً للفتنة وانقسام الأمة ، **ولو نُفّذ هذا الشرط فى الواقع العملى** لجنّب اليمن ، واليمنيين ويلات الحروب ، والانقسامات التى نتجت عن ظهور أكثر من داعٍ للإمامة ليس فقط بين الأسر الفاطمية المتنافسة على الإمامة فيما بينها، ولكن داخل الأسرة الواحدة .

ثالثا : وظائف الإمام:

تحدد الزيدية علاقة الإمام برعيته وواجباته نحوها فبعد التأكد من صحة إمامة الداعى لنفسه ، وتوافر الشروط المطلوبة فيه ، تجب على الأمة طاعته ، ونصيحته ، وبيعته إن طلبها ، وذلك حتى تتوحد الأمة صفاً واحداً خلف إمامها ، وتختفى الفتنة من بين صفوفها . لكن الزيدية مع ذلك **أعطت هامشاً ضيقاً من الحرية فى عدم مبايعة الإمام** ، ومعاداته ، من ثم معارضته ، فمن رفض مبايعة الإمام وعاداه بقلبه فهو مخطئ ، لأنه أخل بواجب عليه ، وهو موالاة الإمام الذى يمثل رأس المؤمنين وقائدهم . أما المعاداة قولاً باللسان ، وفعلاً بالكتابة فهو فسق ، لكنه فسق لا يوجب القتل وأعطت لمن عادى الإمام بلسانه ، وقلمه فرصة لمراجعة موقفه . إذ جعلت له الحق فى الحصول على نصيبه من الفئ إن نصر الإمام ولو فى بعض الأحوال ، أو كان مستعداً

---

(١) المرجع الذى سبق ، ص ٤١٠ .

– أحمد بن يحيى المرتضى ، البحر الزخار ، مرجع سابق ، حـ ٥ ، ص ٣٨٠ .

(٢) أنظر :

– أحمد العنسى ، مرجع سابق ، ص ٤١٣ .

– أحمد بن يحيى حابس ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٠ .

لنصرته . أما من نكث بيعة إمام حق ، ولم يقاتل فهو آثم لم يُجز قتله ، وإن عادى الإمام بلسانه ، وقلمه ما دام له طائعاً ، فإن خرج عن طاعة الإمام فسق إجماعاً فسقاً لا يستحق القتل ، فإن قاتل جاز للإمام محاربته وقتله إذا ما توفرت فيه شروط الباغى الشرعية (١).

وإذا كانت الزيدية قد أوجبت على الأمة طاعة إمامها ، وموالاته حق الموالاه ، فإنها قد حملته بأعباء ، ومسئوليات يختص بها الإمام وحده ولا يتولاها غيره(٢) ؛ فللإمام وحده إجراء العقوبات ، كإقامة الحدود ، والقصاص ، وتنفيذ الأحكام ، وهذا لا يتم إلا بولاية صحيحة من إمام حق ، وله وحده إظهار شعائر الاسلام نحو إقامة الجمع والأعياد ، ونصب الحكام ، والعمال ، والولاة بين المسلمين ، وغزو الكفار ، والبغاة إلى ديارهم ، وكل ذلك لا يكون إلا بوجود إمام حق أو بإذنه . وبذلك جعلت الزيدية من الإمامة محور فكرها السياسى والدينى فهى ليست فقط ضرورة دنيوية ، إنما هى أيضاً ضرورة دينيه تنبع من طاعة الله ورسوله ، ويترتب عليها إقامة أحكام الدين ، وإظهار شعائر الإسلام ، والجهاد فى سبيل الله ، **والنوع الثانى من المسئوليات** هى ما دون ذلك حيث يمكن أن يقوم بها هو أو غيره من ذوى الولايات إن كان الإمام موجوداً أو غير موجود (٣).

وحتى يتقوى مركز الإمام أمام منافسيه ومعارضيه وأعدائه عملت الزيدية

---

(١) للمزيد عن واجبات المكلف نحو الإمام أظر :

– أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب السيرفى البحر الزخار ، مرجع سابق ، حـ ٥ ، ص ص ٣٨٧ – ٣٨٨ .

– أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٣ – ٤١٥ .

(٢) حدد المرتضى ، وسارت الزيدية بعده ، واجبات الإمامه بتسعة أمور تتداخل بعضها مع البعض ، للمزيد أنظر :

– احمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٢٧ – ٥٣١ .

– احمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٧ – ٤١٩ .

(٣) أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣٧ – ٥٣٨ .

على توسيع سلطات الإمام ووظائفه ، فجوزت الزيدية للإمام الاستعانة على الجهاد من خالص المال الذى تملكه رعيته ، ولو كان دوراً ، وضياعاً ، ولكن بشروط ستة [1]. وأجازت له الاستعانه بالكفار ، والفساق على جهاد البغاة من المسلمين الكفار [2]. وجوزت له قتل جاسوس وأسير بشروط[3] كما أجازت له معاقبة من أخطأ خطيئة تحتمل المعاقبة ، والزجر . إما بأخذ ماله لبيت المسلمين

---

(١) الشروط السته هى :

١ – ان تكون الاستعانة بما هو فاضل عن كفاية السنه للمأخود منه أو مدة القتال .

٢ – ان لا يكون مال بيت المسلمين موجوداً فى خزائن الإمام ، إلا أن يكون ذلك المال مُعداً لمصلحة أرجح من صرفه .

٣ – إذا كان الإمام متمكناً من أخذ شئ يستحقه على الرعية من زكاة ، و غيرها فالواجب عليه تحصيل ذلك ، وإنفاقه فى دفع العدو ، ولا يأخذ شيئاً من خالص مال الرعية .

٤ – أن لا يتمكن من طلب تعجيل الحقوق الواجبة كالزكاة .

٥ – ان لا يتمكن من استقراض مال يستطيع استقراضه من بيوت الأموال أو قرض يغلب فى ظنه أنه يجد قضاءُه فى المستقبل من بيت المال .

٦ – أن يكون الإمام قد خشى استيلاء الكفار أو البغاه على قطر أو قرية ولو صغيره أو جانب من أقطار المسلمين أو الذميين ، للمزيد أنظر :

– أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣٠ – ٥٣٢ .

– أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ٤١٩–٤٢١ .

(٢) للمزيد أنظر :

– أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣٣ – ٥٣٤ .

– أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٩ – ٤٣١ .

(٣) يجوز للإمام قتل الجاسوس والأسير بشروط ثلاثه :–

١ – ان يكون كافراً أو باغياً .

٢ – ان يكون قد قتل من رعية الإمام ولو امرأة أو عبداً أو ذمياً بدون حكم شرعى .

٣ – أن تكون الحرب قائمة .أنظر :

– أحمد بن يحيى المرتضى ، شرح الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣٤ – ٥٣٥ .

– أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢١ – ٤٢٢ .

أو بإفساد هذا المال ، وذلك لغرس المهابة فى النفوس ،، وردعها عن ارتكاب الأخطاء(١) . هذه السلطات ، والوظائف تتوافق مع الظروف الاجتماعية ، والسياسية التى عاشها أئمة الزيدية الذين واجهوا مشاكل عديدة مع القبائل اليمنية ، وشيوخها ، ويتفق أيضاً مع تعريفهم للباغى ، ويستدلون بما فعله الهادى يحيى بن الحسين مع القبائل التى خرجت عن طاعته .

وأكملت الزيدية مسئوليات الإمام بواجبات عليه القيام بها لتدوم طاعته وموالاته(٢) إذ أوجبت الزيدية على الإمام تسهيل الحُجب حتى يتصل به الناس ذوو الحاجات ، وتعهد الضعفاء ، وتعهد مصالح المسلمين العامة ، وتقريب أهل الفضل من العلماء وأصحاب الأعمال الصالحات ، واستشارة أهل العلم ، والرأى ذوى الخبرة . فيما يشكل عليه من أمور الدين والدنيا فيما يتعلق بمصالح البلاد والعباد ، واختيار الأصلح لمنصب الحكام ، والولاة ، والعمال من بين المسلمين ، والأصلح لقيادة الجيش نحو النصر حتى ولوكان هذا الأمير فاسقاً وذلك إذا اقتضت ذلك الضرورة ، ودفعت إليه الحاجة على أن يأخذ الإمام على الجيش ألا يطيعوا أميرهم فى معصية الله تعالى (٣) .

رابعاً : عزل الإمام .

أوجبت الزيدية على الإمام عدم التنحى عن الإمامة ، والتخلى عن القيام بأعبائها نظراً لارتباط طاعة الله ورسوله ، والجهاد فى سبيل الله وصلاح الأمة واستقامة أمرها بالقيام بأعبائها .

---

(١) أحمد بن قاسم العنسى ، المرجع السابق ، ص ٤٢٢ .

(٢) انظر : – أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ص ٤٢٣ – ٤٢٧ .

– أحمد بن يحيى المرتضى ، كتاب الأزهار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٣٦ – ٥٣٨ .

(٣) أنظر : أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٧ .

– أحمد بن يحيى المرتضى ، البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ص٣٨٣ .

فلا يجب على الإمام أن يعزل نفسه ، إذ يظل محتفظاً بمنصبه دون تحديد زمن محدد لانتهاء مدة ولايته ما دام بوظائفها قائماً ولواجباته مؤدياً إذا ما وجد ناصراً له من المسلمين ولوفى بلدٍ واحد، فإن لم يجد ناصراً على ذلك سقط عنه وجوب القيام بها ، والتخلى عن مسئولياتها [١] ، **وهذا يتفق مع رأى الهادى** . ومع ذلك فقد أبطلت الزيدية إمامة الإمام ، وأوجبت عزله إذا حدث أمر من الأمور التاليه [٢] :-

أ – الفسق والكفر الظاهر لاختلال شرط العدالة. فإذا حدث أن فسق الإمام ظاهراً أو كفُراً بواحاً فإنه يُعزل مباشرة، إلا إذا تاب بعد ذلك فيستمر، ولا يحتاج إلى تجديد دعوته. ولا تبطل بالخطأ، والنسيان لقوله تعالى ﴿ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُم بِهِ وَلَكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ﴾ [٣] .

ب – تبطل إمامة الإمام بالأمراض المزمنة أو نحو ذلك مما يعيق قيامه بوظائفه وادائه لواجباته ومخالطته للمسلمين بحيث تصير حياته كموته فى وجوب الاستبدال .

جـ – إذا أُسر الإمام وكان أغلب الظن اليأس بعدم خلاصه فهذا الأسر مُبطل للإمامه فإن خرج بعد الأسر قيل يسلم المفضول إلى الأفضل ، وقيل بل الثانى أولى إذ قد صار أفضل بتحمله أعباء الأمر .

حاولنا فى هذا المبحث بناء **إطار فكرى سياسى شامل – قدر الإمكان – للإمامة عند زيدية اليمن** ، مستفيدين فى ذلك من فكر السابقين ، ومن النصوص الفقهية ، والعقيدية ، لعلماء المذهب الزيدى وأئمته المحدثين ، **وتتمثل أهم جوانب التجديد الفكرية** فى تجويز إمامة الشيخين ، وفى تحديد شروط الإمامة ، فتجويز علماء المذهب المحدثين لإمامة الشيخين دون إخلالهم بجوهر

---

(١) أحمد بن قاسم العنسى ، مرجع سابق ، ص ٤٢٧ .

(٢) أحمد بن يحيى المرتضى ، البحر الزخار ، مرجع سابق ، جـ ٥ ، ص ص ٣٨٤ – ٣٨٥ .

(٣) الاحزاب أيه ٥ .

النظرية **يُعد مخرجاً فكرياً حقق التوازن** بين أحقيه على بن أبى طالب بالإمامة ، والواقع الذى أتى بخلفاء ثلاثة قبل توليه هو شخصياً للإمامة . ويُعد هذا المخرج رغم مخالفة بعض الزيدية له ، فى نظرنا أحد العوامل الهامة التى **تقرب الزيدية ، سياسياً وفكرياً من أهل السنة** [1]، ويُعد تحديد شروط ثابتة العدد ، وواضحة يجب توافرها فيمن يدعو لنفسه بالإمامة ، وافراغ مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر من محتواه السياسى (**أحد جوانب التجديد**) الدالة على التفاعل الجزئى بين الفكر والحركة ، والحركة والفكر بما يخدم جوهر النظرية الزيدية ، وهى أحقية آل البيت بالإمامة . فتحديد شروط الإمامة يتجاوز إطارها الفكرى إلى الواقع السياسى ، كمحاولة لإيجاد مخرج فكرى لمبدأ تعدد الدعاة الذى شكل أحد أهم عوامل **عدم الاستقرار السياسى** منذ بداية ظهور حكم الإمامة الزيدية فى اليمن .

ومع أن الزيدية اللاحقين قد التزموا نظرياً بهذه الشروط ، إلا أن تطبيقها على الواقع ظل مفتقداً، ومن ثم كان هذا (**التفاعل جزئياً**) . وعلى العكس فقد استفاد علماء الزيدية المحدثين ، من فكر الهادى فى إفراغ مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر من محتواه السياسى ، وهو الخروج والثوره على الحاكم الجائر الظالم ، فى وضع إطار فكرى عقائدى يُعطى المبرر الشرعى للإمام القائم لمحاربة أى قوة سياسة معارضة لحكمه ، حتى وإن كان من سلالة آل البيت . هذا التوظيف الدينى لتدعيم الحكم القائم مكن أئمة الزيدية من قمع أى قوة سياسية معارضه لحكمهم دون حرج .

والواقع أن النظرة الأولى لهذا البناء تدل على قدرة الفكر الزيدى على التكيف مع الظروف المعاشة إذ أن ابقاء دولة الأئمة الزيدية واستمرارها ،

---

(١) يرى موسى الموسوى ان السبب الأساسى فى الخلاف بين الشيعة الإمامية والفرق الاسلامية الأخرى ليس موضوع الخلافة بل هو موقف الشيعة من الخلفاء الراشدين وتجريحهم ، الأمر الذى لا يجده عند الشيعة الزيدية وبعض الفرق الأخرى ، ولو سلك الشيعة الإمامية سلوك الزيدية لقلت الخلافات ولضاقت مساحة الشقاق . أنظر :

- موسى الموسوى ، مرجع سابق ، ص ٦ .

محصورة فى مدينة صعدة أو ممتدة فى المناطق الشمالية من اليمن إلا من بعض الفترات المتقطعة والقصيرة فى ظل ظهور وانتهاء دويلات وإمارات يمنيه أخرى قد أظهر الحاجة إلى وجود إطار فقهى عقائدى يُضفى الشرعية لمذهبهم ، وحكمهم ويعمل على تثبيت أركانه وتوسيع مناطق نفوذه ، فقدموا إطاراً فكرياً للنظام السياسى القائم بدءً بإثبات أحقية آل البيت النبوى بتولى الإمامة شرعاً ، وعقلاً ، ومروراً بوضع شروط للإمامة ، وانتهاء بتحديد العلاقة بين الحاكم والمحكوم وواجبات كل منهما ، وحقوقه ، وتحديد كيفية عزل الإمام فى إطار فكرى متماسك ، وإن تناثرت نصوصه هنا وهناك .

هذا الإسهام الفكرى - ورغم أهميته - كان يمكن أن يشكل إضافة نوعية متميزة للفكر السياسى الإسلامى ، لو أن التطبيق العملى لهذا الفكر قد أتفق مع ما أجمعت عليه معظم الزيدية - خاصة المحدثين منهم - فيما يتعلق بمفهومهم للإمامة ، وبالذات شروطها ، فإذا ما نحينا جانبًا شرط الفاطمية الذى يمثل خللاً فكرياً فى النظرية السياسية الزيدية ، فإننا نجد أن الواقع العملى قد انحرف بنظرية الإمامة عن مسارها الصحيح منذ البدايات الأولى لتأسيس الدولة الزيدية فى اليمن . فقد انتقلت الإمامة من الإمام الهادى يحيى بن الحسين إلى ابنه محمد المرتضى الذى تنازل عنها لأخيه الناصر أحمد [(١)] ، ومع أن الخلاف

---

(١) مع أنه من الصعب إثبات أن الإمام الهادى قد أوصى بالإمامة من بعده لابنه المرتضى محمد أم لم يوص بها ، إلا أن الإمامة قد انتقلت إليه ، ثم تنازل عنها لأخيه الناصر أحمد وكان الخلاف الذى وقع بين ابناء الناصر حول الإمامة البداية التى أصبحت سمة لحكم أئمة الزيدية فى اليمن إذ كلما دعا إمام إلى نفسه أو بويع ، خرج آخر ، أو آخرون ، ودعوا إلى أنفسهم . أنظر :

- يحيى بن الحسين بن القاسم (ت سنة ١١٠٠ هـ) ، مرجع سابق ، ص ٢٠١ حيث ذكر أن الإمام المرتضى محمد قام بالإمامة بوصية من أبيه الهادى .

- عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى ، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن ، صنعاء، منشورات مكتبة اليمن الكبرى للنشر والتوزيع ، ط ٢ ، ١٩٩١ ، ص ١٨٨ .

- محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، بيروت ، منشورات المدينة ، ط ٤ ، ١٩٨٦ ، جـ ٢ ، ص ص ٧ - ٩ .

الذى وقع بين أبناء الناصر كان مؤشراً على **وجود خلل أصيل فى نظرية الهادى للإمامة** . إلا أن التمسك بمبدأ الدعوة العلنية الصريحة قد ظل قائمًا معطيًا الأساس الشرعى لخروج أكثر من داعٍ للإمامة فحل الحسم الجبرى لهذه الخلافات محل الاختيار للأفضل من بين الداعين لها [١] ، ولم يستفد أئمة الزيدية المحدثون من التجربة الشخصية ، والتجربة التاريخية للدولة الزيدية فى وضع ضوابط إلزامية تنهى مبدأ تعدد الدعاة ، وتصارع الأسر الفاطمية على الإمامة يلتزم بها الدعاة ويتقيدون بها . فاستمر خروج دعاة الإمامة حتى وصل الأمر ببعضهم إلى الاستعانة بقوى خارجية لتثبيت حكمهم ، وقمع مناوئيهم أو المطالبة بالإمامة تأسيسًا على المبدأ الزيدى الذى يجيز الاستعانة بالكفار ، والفسقة لحرب البغاة [٢] . وتاريخ الأئمة الزيدية فى اليمن ملئ بتلك النزاعات التى كان من أبرزها ما حدث بين الإمام أحمد بن يحيى المرتضى ، والمنصور

---

(١) يلاحظ أن علماء الزيدية الذين تقاطروا على أرض اليمن لدعم الدولة الزيدية الناشئة دعوا إلى أنفسهم بالإمامة ، وكان منهم القاسم بن على العيانى الذى ينتهى نسبه إلى القاسم الرسى حيث قدم من الحجاز ، وقيل من بلاد الشام ، ودعا إلى نفسه بالإمامة معارضًا يوسف بن يحيى بن الناصر أحمد ، كما قدم من الحجاز داعيًا إلى نفسه بالإمامة سنة ٤٢٦ هـ أبو هاشم بن عبد الرحمن بن يحيى الذى ينتهى نسبه إلى القاسم الرسى أيضاً . وهذا يدل على أن الإمامة كانت الهدف الأساسى لكل دعوة بالأمر بالمعروف والنهى عن المنكر أنظر :

- يحيى بن الحسين بن القاسم ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٧ – ٢٤٨ .
- الواسعى اليمانى ، مرجع سابق ، ص ص ١٨٩ – ١٩١ .

(٢) دعا الإمام شرف الدين يحيى بن شمس الدين بن الإمام أحمد بن يحيى المرتضى لنفسه بالإمامة عام ٩١٢ هـ لكن نشاطه انحصر فى بث رسله ورسائله إلى مختلف قبائل المناطق الجنوبية ، ولم يجبه إلا القليل من بلاد الشرف وحجة ، فلجأ إلى إرسال رسائله إلى المماليك الذين وصلوا إلى البحر الأحمر فى طريقهم إلى بحر الهند لمطاردة قراصنة البحر البرتغاليين . فكانت هذه الرسالة البداية لاحتلال المماليك اليمن ، بعد أن قضوا على دولة بنى طاهر ، لكن مع ذلك عمل الإمام شرف الدين على إخراج المماليك من اليمن . أنظر :

- محمد يحيى الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ص ١٧٧ – ١٨٣ ، ص ص ١٨٩ – ١٩١ .

صلاح الدين الذى تولى الإمامة خلفًا لوالده . ثم ذلك الصراع المرير ، والدامى الذى شهدته اليمن فى عهد الدولة القاسمية بسبب تصارع أحفاد القاسم على كرسى الحكم ، الأمر الذى قسَّم الشعب اليمنى إلى شيع وأحزاب كلٍ منها توالى إماماً داعيًا لنفسه محاربة بعضها البعض الآخر ، لقد جلبت هذه النزاعات والصراعات بين الأسر الفاطمية ، وداخل الأسرة الواحدة ، مصائب وويلات كبيرة على الشعب اليمنى ، وسفكت فيها الدماء ، وانعدم الاستقرار السياسى ، والاجتماعى ، والاقتصادى [١] وأدت إلى تقسيم اليمن مرة أخرى بعد أن توحدت فى عهد المتوكل إسماعيل بن القاسم بن محمد (١٠٥٤ - ١٠٨٥ هـ) [٢] .

ولم يقتصرالأمر على تولى الإمامة العديد من ائمة الزيدية ممن لم تكتمل لهم شروطها غير النسب العلوى قيام حكم معظم الأئمة على القهر والغلبة ، وإنما تصاحب هذا الخلل الفكرى بظهور مبدأ « **الاستخلاف غير المعلن** » ووراثة الحكم بين أسر فاطمية محدودة ، وكانت هذه الظاهرة أكثر وضوحاً فى عهد حكم أسرة القاسم بن محمد ، حيث استمر الحكم محصوراً فى داخل هذه الأسرة ، مع بعض الاستثناء فى فترات زمنية معينة ، ما بين سنة ١٠٠٦ هـ وحتى سنة ١٣٨٢ هـ / ١٩٦٢ م .

ومن ناحية أخرى فإن الفكر السياسى الزيدى ، والواقع العملى لنظام الإمامة

---

(١) للمزيد عن هذه الفترة أنظر :
- حسين عبدالله العمرى ، مرجع سابق .
- الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، مرجع سابق ، جـ ٢ ، ص ص ٢١٥ - ٢٤٢ .

(٢) بدأت المناطق الجنوبية والشرقية من اليمن تنفصل عن سلطان دولة آل القاسم الزيدية الواحدة تلو الأخرى وكان أخرها انفصالاً هى سلطنة عدن ولحج فى عهد المنصور حسين بن قاسم بن حسين بن أحمد بن الحسن بن القاسم (١١٥٢ هـ / ١٧٣٢ م) أنظر :
- الحداد ، المرجع سابق ، ص ٢٨٩ .

فى اليمن قد سلب من الرعية حق المشاركة السياسية ، وحق معارضة النظام القائم معتبراً المعاداة قولاً باللسان فسقًا - وإن لم يوجب القتل - ما دام للإمام طائعاً ، ولذلك انحصرت السلطة السياسية وممارستها على الإمام وحده ، والذى توحدت فى شخصه سلطات الدولة التشريعية والتنفيذية والقضائية ، ويدل واقع الخبرة التاريخية على أن التفاعل بين الفكر والحركة والحركة والفكر فى الفكر السياسى الزيدى كان **انتقائياً ، وجزئياً** . حيث كان الحكام يستمدون من الفكر المقولات التى تسهم ، وتساعد على تقوية نفوذهم ، وسلطتهم ، بحيث تحول نظام الإمامة السياسى إلى سلطة متسلطة لها قوانينها الذاتية ورؤيتها الفكرية المستقلة ، والتى تتفق مع مصلحتها العليا . فعلى الرغم من الفرص التى أتيحت لبعض الأئمة لإقامة نظام سياسى يتفق مع الإطار الفكرى العام للمذهب الزيدى الحديث ، إلا أنها كانت تضيع نظراً للتمسك الجامد بأفكار الهادى ، وسنرى لاحقاً كيف أدى تمسك القاسم بن محمد وأبنائه بهذه الأفكار إلى تعميق الخلافات بين أبنائه الأمر الذى قلص من سلطة الأئمة الزيدية رويداً رويداً حتى انحصرت فى بعض المناطق الشمالية ، وذلك قبل أن تتاح لهم الفرصة ثانية لمد سلطانهم على المناطق الوسطى ، والجنوبية ، والغربية ، مما كان يسمى بالشطر الشمالى من اليمن سابقًا بعد تسليم الأتراك حكم اليمن للإمام يحى بن محمد حميد الدين من آل القاسم فى عام ١٩٢٣ م ، فكان حكم أسرة حميد الدين البداية الفعلية لانتهاء حكم الإمامة الزيدية فى اليمن فى سبتمبر ١٩٦٢ .

***

المبحث الثانى

التيار الزيدى المنفتح على أهل السنة

يُعد التيار الزيدى المنفتح على أهل السنة أحد الأمثلة الحية على مدى انفتاح الفكر الزيدى الذى تميز منذ نشأته بالانفتاح على التيارات الفكرية الاسلامية المعاصرة له ، فتعددت روافده الفكرية ، وتنوعت مصادره الفقهية ، والعقائدية التى استقى منها أفكاره ، فكان الفكر الزيدى ملتقى هذه الأفكار ، فتشكلت الزيدية من الفرقة الجارودية الأقرب إلى الشيعة الإمامية ، ومن الصالحية ، والسليمانية الأقرب إلى أهل السنة ، وتاريخياً لعبت السياسة دوراً هاماً فى غلبة هذا التيار أو ذلك .

بدأ ظهور التيار الزيدى المنفتح على أهل السنة فى العصر الحديث بخروج محمد بن إبراهيم الوزير [(١)] على شيخه محمد بن أبى القاسم الملقب بجمال الدين ، الذى تعرض لأهل السنة والأشاعرة المحدثين بالنقد العنيف ، فرد ابن الوزير مدافعاً عنهم ، داعياً علماء اليمن المتعصبين للمذهب الزيدى إلى العودة إلى ينابيع الإسلام الأولى الصافية ، مُقرراً إن اختلاف المذاهب ليس مبرراً للتحامل على الصحابة والأولين ، فكان مؤلفه الضخم « العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم» [(٢)] ، معلنا فيه تقديره لعلماء أهل

---

(١) هو محمد بن إبراهيم بن على بن المرتضى الوزير ، ينتهى نسبه إلى الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين ، ولد عام ٧٧٥هـ، وتوفى عام ٨٤٠ هـ . ويعتبر ابن الوزير أحد أبرز علماء الزيدية فى اليمن ، وله العديد من المؤلفات ، وقد عاصر مجموعة من كبار علماء المذهب الزيدى منهم المهدى أحمد بن يحيى المرتضى ، للمزيد عنه أنظر :
- د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ٤٣٧ - ٤٤٣ .

(٢) محمد بن إبراهيم الوزير ، العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم ، حققه وضبط نصه شعيب الأرنؤووط ، بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٢ . وقد اختصره ابن الوزير فى كتاب الروض الباسم فى الذب عن سنة أبى القاسم .

السنة ، وبخاصة أهل السلف ، ورجال الحديث منهم ، إيثاراً للحق على تقليد أئمة المذهب الزيدى .

ويُعد محمد بن على الشوكانى [1] أحد أبرز رجال هذا التيار الذى جمع بين الفكر والممارسة[2] فقد تولى القضاء الأكبر لمدة واحد وأربعين عاماً ، عاصر خلالها ثلاثة من أئمة اليمن الزيدية فى الوقت الذى اتسمت فيه الأوضاع السياسية بالاضطرابات وعدم الاستقرار ، وتضعضع حكم الأئمة الزيدية من آل القاسم بن محمد فى اليمن ، بالإضافة إلى ذلك اتسمت الناحية الدينية ، والحياة

---

(١) هو محمد بن على بن محمد الشوكانى ولد عام ١١٧٣ هـ فى هجرة شوكان إحدى قبائل خولان ، والتى تقع شمال صنعاء، تفرغ الشوكانى فى بداية حياته للعمل ثم التدريس وطلب العلم حتى أصبح علامة متبحراً فى شتى العلوم وفنون المعرفه .

(٢) تولى الإمام الشوكانى منصب القضاء الأكبر عام ١٢٠٩هـ فى عهد الإمام المنصور على بن العباس (١١٨٩ -١٢٢٤هـ) == وعمره أنذاك ستة وثلاثون عاماً وظل الشوكانى متولياً لهذا المنصب فى عهد ابن المنصور الإمام المتوكل أحمد بن على (١٢٢٤ - ١٢٣١هـ) وحفيد المنصور الإمام المهدى عبد الله بن أحمد بن على (١٢٣١ - ١٢٥١هـ) كان قبول الشوكانى لمنصب القضاء الأكبر سبباً مباشراً للإشتغال بالسياسة بإعتبار أن من يتولى هذا المنصب يكون مرجعاً للعامة والخاصة ، ومستشاراً للإمام ووزرائه ، كما تولى الشوكانى تحرير رسائل أئمه صنعاء لحكام الدول الخرجية . جمع الشوكانى بين شئون اليمن الداخليه ، والخارجية ، فعمل على رأب الصدع ، والانشقاق بين أئمة الزيدية أنفسهم ، وعلاقتهم بالدول المجاورة ، وغالباً ما رافق الشوكانى الأئمة فى زياراتهم ، وحملاتهم على مناطق اليمن لقمع التمرد ، وتهدئه الأوضاع ، و القضاء على الفتن بين القبائل المختلفة ، وقد جمع الشوكانى فى عهد المهدى بين القضاء والوزراة ، وظل كذلك حتى فارق الحياة فى عام ١٢٥٠هـ . وللمزيد عن الشوكانى أنظر :

- محمد بن على الشوكانى ، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، القاهره ، مطبعة السعادة ، ١٣٤٨هـ ، جـ ٢، ص ص ٢١٤ - ٢٢٥ .

- ———— ، كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار، تحقيق محمود ابراهيم زايد ، بيروت ، دارالكتب العلميه ، ١٩٨٥ ، جـ ١ ، ص ص ١٢ - ٣٠ .

- ———— ، ديوان الشوكانى ، أسلاك الجوهر والحياة الفكرية والسياسية فى عصره (١١٧٣ - ١٢٥٠ هـ ـ ١٧٥٨-١٨٣٤م) ، تحقيق ودراسة حسين عبد الله العمرى ، دمشق ، دار الفكر ، ١٩٨٢ ، ص ص ٩ - ٣٢.

- عادل محمد على ، الإمام الشوكانى سيرته وفكره ، الفيوم ، رياض الصالحين ، ط ١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٢٨ - ١٤٧.

الثقافية ، والفكرية فى عصر الشوكانى ، بالتعصب المذهبى ، والتّزمت الفقهى ، والتمسك بالإمامة فى آل البيت ، كما دفعت صعوبة الأحوال الاقتصادية بعض العلماء ، والفقهاء للتعصب الدينى ومجاراة العامة فى معتقداتهم ، كسباً لودهم ، أو تملقاً لصاحب سلطان حفاظاً على مصالحهم [١]. ويمثل « كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار» عند أهل السنة فى اليمن وخارجها نبراساً وعلماً، فالشوكانى ، من وجهة نظرهم ، تجرأ على قدسية الأزهار ونقده[٢] ، كما يعتبرون كتابه هذا أخطر أعماله لأنه واجه بهذا الكتاب أئمة الزيدية وأُسرهم فى شروط الإمامة [٣]. وواجه العامة والخاصة فى الكثير من شعارات المذهب الزيدى ، وأحكامه الفقهية ، ونقضها [٤]. كما أن الشوكانى بلغ منتهى الأناة عند تأليفه لهذا الكتاب ، إذ مكث فى تصنيفه ما يقرب من عشرين عاماً[٥].

إن أهمية السيل الجرار بالنسبة لدراستنا هذه تنبع من اعتباره الإطار الأساسى لفكر الشوكانى السياسى ، فمع صعوبة تتبع هذا الفكر نظراً لكثرة مؤلفاته ، وغلبة الطابع الفقهى عليها [٦]، إلا أن كتاب «السيل الجرار»

---

(١) صالح محمد صغير مقبل ، محمد بن على الشوكانى ، وجهوده التربوية ، بيروت ، دار الجيل ، ١٩٨٩ ، ص ص ١٠٣ – ١٣٢ ، وعن الأحوال السياسية التى عاصرها الشوكانى أنظر :
– حسين عبد الله العمرى ، مرجع سابق ، ص ص ٦٢ – ٢٣٩.
– عبد الله محمد الحبشى ، حوليات يمانية من سنة ١٢٢٤هـ – ١٣١٦هـ ، صنعاء ، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ، ١٩٨٠ ، ص ص ١ – ٥٨ .

(٢) محمد بن على الشوكانى ، السيل الجرار ، مرجع سابق ، جـ ١ ، ص ص ١١ – ١٢ .

(٣) المرجع السابق ، ص ص ١١ – ١٢ .

(٤) المرجع السابق ، ص ص ٣٣ – ٣٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٣٥ .

(٦) إن الأمر الذى يزيد من صعوبة تتبع الفكر السياسى للإمام الشوكانى هو أن الكتابة السياسية له جاء معظمها فى مؤلفاته عن الفقه الإسلامى ، وكتب التفسير ، فكان حديثه عاماً ، فكتابه نيل الأوطار مثلاً لم يتطرق إلى القضايا السياسية إلا فى معرض حديثه عن تولية القضاه والأمراء ، أنظر :
=

يُعد الإطار الأساسي لهذا الفكر ، ومرجعه الأول فمن خلاله تناول الشوكاني الفكر الزيدي الفقهي والسياسي ، ناقداً ومعلقاً لمتن الأزهار للمرتضى ، الذي يعتبر بدوره مرتكز الفكر الزيدي ومرجعه الأول [(١)].إن تحديد مدى التقارب الفكري أو التباعد حول الإمامة بين الفكر الزيدي ، وفكر الشوكاني ، ومن ثم فكر أهل السنة ، يعتمد على تحديد الأمور المتفق عليها بين الطرفين ، وتلك التي محل اجتهاد .

فالزيدية تتفق مع الجمهور من أهل السنة في التعريف الاصطلاحي للإمامة وكذلك في القول بوجوب نصب إمام وجوباً قطعياً شرعياً [(٢)]. إلا أنه **حدث اختلاف** بين الطرفين حول طرق التولية (الولاية). فالزيدية ترى أن طريقها الدعوة العلنية الصريحة مع كمال شروطها ، والشوكاني كأهل السنة ، لم يحدد طريقاً معيناً لتولي منصب الإمامة ، لعدم وجود نص صريح يوضح الطريقة التي تثبت بها إمامة الامام من الكتاب والسنة ، ولذلك لجأ علماء السنة ، وفقهاؤها إلى اعتبار تلك الطرق التي انعقدت بها خلافة الخلفاء الراشدين ، رضي الله عنهم ، مثالاً يمكن الاقتداء به للوصول إلى منصب الإمام [(٣)].ويميل جمهور السنة إلى اعتبار مبايعة أهل الحل والعقد لمن اختير من قبلهم ، أو عُهد إليه من سلفه ، هي

= - محمد بن علي الشوكاني ، نيل الأوطار في أحاديث سيد الأخيار ، شرح منتقى الأخبار كتاب الأقضية والحكام بالقاهرة ، دار الريان للتراث ، د ت ، جـ ٧، ٨ ، ص ص ٢٢٥ - ٣١٥ .

- ———— ، رفع الأساطين في حكم الإتصال بالسلاطين ، دراسة وتحقيق د . حسن محمد الظاهر، صنعاء ، مكتبة الجيل الجديد ، ط ١ ، ١٩٩٢ ، ص ٤٧ .

(١) فضّل الشوكاني دراسة متن الأزهار للإمام المرتضى باعتباره مرجع الزيدية الأول - رغم أنه عاصر فكر الإمام القاسم بن محمد ، وعمل قاضياً في عهد أحفاد القاسم ، كما اتبع في دراسته نفس أسلوب المرتضى .

(٢) الشوكاني ، السيل الجرار ، مرجع سابق ، ص ص ٥٠٣ - ٥٠٤ .

(٣) عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجي ، الإمامة العظمى عند أهل السنة والجماعة ، الرياض ، دار طيبة للنشر ، والتوزيع ط١ ، ١٩٨٧ ، ص ص ١٢٥ - ١٢٦ .

الأساس التى يستمد منها الحاكم شرعية حكمه ، وعندها تجب على الأمه طاعته وتحرم مخالفته ، ومنازعته [(١)]. ومن خالف الإمام ، أو خرج عليه بعد مبايعته اعتبر باغياً [(٢)]، ومع أن جمهور السنة قد مالوا إلى تفضيل اشتراط بيعة الإمام المختار من أهل الحل والعقد ، إلا أنهم اختلفوا فى عددهم [(٣)].

ويمثل حصر الإمامة عند الزيدية نقطة الخلاف الأساسية بين الزيدية وأهل السنة ، ومع ذلك فهناك اتجاه كبير بين أهل السنة يرى حتمية اشتراط القرشية ، وعدم جواز العدول عنها، بل ويعدون إنكارها، فى الحقيقه فُسقاً فى الشرع واعتداء، على الحقوق كسائر الاعتداء على الأموال ، والأعراف وبه قال معظم فقهاء المذاهب الإسلامية على اختلاف مناهجهم وأفكارهم[(٤)]. والشوكانى لم يخرج عن هذا الإطار[(٥)]، ولكنه يعترض على حصرها فى البطنين دون سائر قريش ، فمع أنه يعترف بعلو نسب ابناء فاطمه باعتبارهم خيرة الخيرة من

---

(١) الشوكانى ، السيل الجرار ، مرجع سابق ، ص ص١٣٤ .

(٢) المرجع السابق ، ص ١٣٥.

(٣) د . أحمد محمود صبحى النظريات السياسية لدى الفرق الاسلامية ، عالم الفكر ، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثانى ، اكتوبر نوفمبر ديسمبر ١٩٩٣ ، ص ص ١٤٠ - ١٤١ ، انظر ايضاً :
- أبى الحسن الماوردى ، مرجع سابق ، ص ص ٧-٨ .
- محمد رشيد رضا ، الخلافة ، القاهرة ، الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٩ - ٢٠ .

(٤) للمزيد حول اشتراط القرشية أنظر :
- أبى الحسن الماوردى ، مرجع سابق ، ص ٧ .
- عبد الرحمن بن خلدون ، مرجع سابق ، ص ١٩٤ .
- محمد رشيد رضا ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦ - ٣٢ .
- د . فؤاد محمد النادى ، مرجع سابق ، ص ص ٧١ - ١١٢.
- د . محمد عبد القادر أبو فارس ، النظام السياسى فى الاسلام ، عمان ، دار الفرقان للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٩، ص ص١٩٣ - ١٩٦ .
- د . عبد الرازق أحمد السنهورى ، مرجع سابق ، ص ص ١٠٤ - ١٠٦ .

(٥) الأمر الذى يجب ذكره هنا هو أن الشوكانى لم يخرج عن أسس الفكر الزيدى حول الامامة فكرياً وعملياً فالشوكانى يُقر مبدأ الوصية لأمير المؤمنين على بن أبى طالب معتمداً فى =

قريش ، وأعلاهم شرفاً ونسباً ، إلا أن ذلك لا ينفى صحة قيامها فى سائر البطون ومنهم ، أهل بيت رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ومعنى ذلك أن الزيدية، وأهل السنة متفقان على الأصل (القرشية) مختلفان على الفرع (الحصر) ، وفى رأينا أن **حصر أهل السنة الإمامه فى البطنين** سيفقد الخلافة الاسلامية الأموية والعباسية شرعيتها .. ومن **ناحية ثانية** فإن اجتهاد علماء الزيدية وأئمتها فى حصر الإمامة فى آل البيت لم يعطهم الحق المطلق لتولى الإمامة لمجرد الانتساب لسلالة على وفاطمة فقط وإنما جعلوها لآل البيت من سعى لها بالطلب والفضل لا بالوراثه ، وشروطاً أخرى اشترطتها الزيدية فيمن خرج داعياً إلى نفسه بالإمامة ، ولاتكتمل البيعة له إلا بتوافرها ، ومع أن الواقع العملى قد انخرف عن الفكر ، والنظرية الزيدية إلا أن هذا الانحراف لا يختلف عن ذلك الانحراف الذى حول الخلافه الراشدة إلى ملك وراثى عضوض فبرزت العصبية السلالية ، والنسب كمسوغ شرعى لتولى الحكم ، وبالتالى فحجة الزيدية غالبة ، إذ أن الأقربين أولى بالمعروف ما دام الحكم قد تحول إلى وراثة عشائرية وعصبية . ومع أن أكثر الفقهاء والمتكلمين من أهل السنة قد اجازوا إمامه المفضول ، وأقروا بصحة بيعته مع عدم وجود عذر مُعتبرين الفضل مبالغة فى الاختيار ، وليس معتبرة فى شروط الاستحقاق [1] ، مع ذلك هناك من يرى أن الاصل اختيار الأفضل ، إذ لا يجوز لأهل الحل والعقد ان يعقدوا الخلافة للمفضول مع وجود من هو أفضل منه ، وعليهم أن يقُدموا للبيعة منهم أكثرهم فضلاً ، وأكملهم شروطاً ، ولا يعدلوا عنه إلى المفضول إلا لعذر مانع كالمرض أو الغياب ، أو كون المفضول أطوع فى الناس وأقرب إلى القلوب[2] . ولاشك عندنا

= ذلك على كتب المحدثين لإقامة الحجة على المنكرين لهذه الوصية وذلك فى رسالة خاصه أسماها « العقد الثمين فى إثبات الوصية لأمير المؤمنين . أنظر :

– د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٧١ – ٥٧٣ .

(١) الماردى ، مرجع سابق ، ص ص ٨ – ٩ .

(٢) للمزيد انظر :

– الماوردى ، مرجع سابق ، ص ٨ .

– عبد الرازق السنهورى ، مرجع سابق ، ص ١١٦ .

– د . احمد محمود صبحى ، النظريات السياسية ، مرجع سابق ، ص ١٤٢ .

أن من جمع الفضل ، وكمال الشروط ، مع القدره على القيام بأعباء الإمامة ، ومهامها أولى من غيره بتولى الإمامة.

وإذا ما طرحنا حصر الإمامة جانباً ، فإن شروط الإمامة التى استخلصها شُراح أهل السنة من النصوص الشرعية ومن المصلحة التى ابتغى الشارع تحقيقها من وجود الإمام ، **تكاد أن تكون هى ذاتها عند الزيدية وبتفصيلاتها الدقيقة** فى بعض الاحيان ، .**فشروط الإمامة عند أهل السنة تنقسم إلى ثلاثة أقسام**[1] :-

الأول : شروط بدهيه أو ظاهرية لا مجال للخلاف حولها خلافاً جوهرياً كالشروط المتعلقه بالإسلام ، والذكورة ، والحرية ، والبلوغ ، والعقل .

الثانى: شروط مُجمع عليها تتعلق بالشروط الخِلْقية (الجسمية) كسلامة الحواس التى تؤثر فى كفاءة الإمام للقيام بأعباء الإمامة ، وسلامة الأعضاء من نقص يعوق الحركة ، وسرعة النهوض ، وكالعدالة ، وقد رأى الشوكانى أنه لا وجه لاشتراط سلامة الأطراف .

الثالث : شروط مختلف عليها . وهى الاجتهاد ، وسداد الرأى ، والحكمة ، والشجاعة ، والإقدام ، والقرشية .

ويمثل رأى الشوكانى فى قضية الأفضل والمفضول ، واشتراط الاجتهاد قضية أساسية توضح لنا مدى تعايشه ، وتوافقه مع الظروف السياسية والاجتماعية التى عايشها من خلال منصبه فالشوكانى لا يشترط الاجتهاد إذ إن النزاع ليس فى الأكمل ولافى الأفضل ، بل فيمن يصلح لتولى هذا المنصب ، فمن قام بتلك الأمور ونهض بها فهو المراد بالإمامة ، والمراد بالإمام ، وعليه الاستعانة فى إدارة حكمة بالعلماء المجتهدين فى شتى مجالات العلوم ، والمعرفه

---

(١) للمزيد انظر : د . السنهورى ، مرجع سابق ، ص ص ٩٨ – ١٠٧ .
– د . فؤاد النادى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤ – ٧٠ .
– د . ابو فارس ، مرجع سابق ، ص ص ١٧٨ – ١٩٣ .
– الشوكانى ، السيل الجرار ، مرجع سابق ، ص ٥٠٧ – ٥١١ .

كمستشارين له يشاورهم فى أمور دولته ، ويجريها على ما ورد الشرع فيحيل إليهم الخصومات ليحكموا فيها فما حكموا به كان عليه إنفاذه [١].

وقد أفرد الشوكانى رسالة خاصه نادى فيها أهل العلم ، والفضل ، والدين الإتصال بالحكام ، ومعاونتهم فى تسيير شئون دولهم لأن هذا الإتصال سيمكنهم من تنفيذ شريعة الله ، وإنفاذ أحكامها، والقيام بواجب الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر ، مستعينين فى ذلك بقوة الحكام ، وسلطتهم ، وهيبتهم ، حيث أن الامتناع عن الاتصال بالحكام يؤدى إلى تعطيل أحكام الشريعة الإسلامية لعدم وجود من يقوم بها ، فتتبدل المملكة الإسلامية بمملكة جاهلية ، وينتشر الجهل ، ويخالف كتاب الله ، وسنة نبيه ، صلى الله عليه وسلم ، كما أن الأموال ستستباح وتُهتك الأعراض ، وتُعطل المساجد والمدارس [٢]. ويعتبر الشوكانى اتصال أهل العلم ، والدين بالحكام جائزاً ، وحَسنٌ لأن محبتهم جائزه لخصالهم الخيره ، ولأن اتصالهم بالحكام سيجلب المنافع للأمه ، لكن الأهم هو دعوته لأهل العلم ، والدين الاتصال بالظلمة الجائرين من الحكام بشرط عدم إعانتهم على ظلمهم ، وجورهم ، واستبدادهم بالرعيه ، وإنما لنصحهم ، وإرشادهم إلى طريق الصلاح ، وللقضاء بين الناس بحكم الله، وقبض ما أوجبه الله من أموال على الناس ، ومجاهدة من يحق جهاده ، ومعاداة من تحق معاداته [٣] ، ويزيل الشوكانى الحرج عن أهل العلم ، والدين من الاتصال بالحكام الذين بلغ ظلمهم للرعية أعلى درجاته إذ ليس على المتصلين بهم من ظلمهم شىء ، بل لهم الأجر والثواب إذا ما وجدوا مدخلاً لتخفيف ظلمهم « **ولو أقل**

---

(١) الشوكانى ، المرجع السابق ، ص ص ٥٠٧ – ٥٠٨ .

– ويرى ابن خلدون اشتراط العلم لأن الإمام إنما يكون منفذاً لأحكام الله تعالى إذا كان عالماً بها، وإذا لم يعلمها لا يصح تقديمه ، كما يرى أنه لا يكفى الإمام من العلم إلا أن يكون مجتهداً معتبراً التقليد نقص والإمامة تستدعى الكمال . أنظر:

– ا بن خلدون ، مرجع سابق ، ص ١٩٣ .

(٢) للمزيد أنظر : – الشوكانى ، رفع الأساطين ، ص ٣٤ ، ص ٧٤ – ٧٥ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

قليل ، أو أحقر حقير » ، لأنهم قد صاروا باتصالهم بهؤلاء الحكام ، وتوليهم للمناصب ، فى حكم من يطلب الحق ، ويكره الباطل ، وعليهم بذل ما يستطيعون من الجهد فى دفع الظلم على شرط عدم إعانتهم لهؤلاء على ظلمهم وعدم سعيهم فى تقرير ما هم عليه أو تحسينه أو تجويزه ، فإن أدخلوا أنفسهم فى شىء من هذه الأمور فهم « **فى عداد الظلمة ، وفريق الجوره ، ومن جملة الخونة** »[1] ، كما رفع الشوكانى الحرج عن أهل العلم والدين المتصلين بالحكام بأن جعل لهم الحق فى تقاضى رواتب من بيت مال المسلمين ، معتبراً عملهم هذا نوعاً من طلب الرزق، وهو مسلك مشروع مستنداً فى ذلك إلى حديث رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، عندما قال لعمر : **ما أتاك من هذا المال ، وأنت على شرف ولا سائل فخذه ، ومالا فلا تتبعه نفسك**[2] . كما أنه ثبت عنه صلى الله عليه وسلم أنه فرض الجزية على أهل الكتاب ، وكانت من أطيب المال داخله مع أن فى أموالهم أثمان الخمر والخنزير [3] ، ويمكن تفسير موقف الشوكانى من تجويزه للعلماء الاتصال بالحكام وإن كانوا ظلمة جائرين بأمرين هامين :

يتمثل أولهما فى سعيه لتبرير اتصاله بحكام يتصفون بقدر من الظلم ، والجور ، وعمله فى منصب القضاء الأكبر لفترة طويلة فى عهدهم ، **وثانيهما فكرى يتمثل فى إيمان الشوكانى بمبدأ جلب المصالح ودرء المفاسد** ، وأن الله قد أمر بطاعة أولى الأمر بعد طاعته وطاعه نبيه ، ويذهب البعض إلى أن تولى الشوكانى لمنصب القضاء الأكبر كان عامل خير ، وسبباً فى تحسين وجه القضاء ساعياً ما أمكنه فى تعيين من يثق بهم علماً ، وديناً فى مناصب القضاء ، فى مناطق مختلفة من أنحاء اليمن ، بدلاً عن القضاة الجاهلين بالشرع ، كما كان

---

(١) نفس المرجع السابق .

(٢) الإمام البخارى ، صحيح البخارى ، بيروت ، دار إحياء التراث العربى ، دت ، جـ٢ ، ص ص ١٥٢-١٥٣ .

– الإمام أحمد ابن حنبل ، مرجع سابق ، جـ١ ، ص ١٧ و ص ٢١ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٤ .

لوجوده فى العاصمة صنعاء ، وقربه من الأئمة الذين حكموا فى عهده دوراً فى تحسين وجه القضاء ، ورفع المظالم ، وتخفيف الضرائب عن كاهل المواطنين [(١)].

وتمثل فكرة الخروج على الحاكم الظالم قضية مهمة فى فكر الشوكانى ، إذ يؤمن الشوكانى بعدم الخروج على الحكام الظلمة مالم يظهر منهم الكفر البواح ، أو يتركوا الصلاة مهما بلغ ظلمهم أى مبلغ [(٢)]. إذ يجب على الأمة طاعة حكامها بالصبر على جورهم مستدلاً بذلك بآيات القرآن المجيد، وأحاديث السنه النبويه[(٣)]. فمن خرج على الحاكم ، وإن كان ظالماً ، بعد بيعة أهل الحل والعقد له صار باغياً ذاهب العدالة ، مخالفاً لما شرعه الله فى كتابة عن طاعة أولى الأمر ، ومخالفاً لسنة رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، من وجوب طاعتهم [(٤)].

ويوجب الشوكانى على كافة المسلمين بصورة عامة ، وعلى أهل العلم والفضل منهم بصورة خاصة نصح الحاكم ، وأمره بالمعروف ونهيه عن المنكر بحسب الاستطاعة مع وجوب طاعته ، إلا فى معصية الله [(٥)].

ومع أن الشوكانى **ينهى عن الخروج على الحاكم الظالم** الجائر إلا أنه يرى أن على كل مسلم إذا رأى منكراً أن يغيره بيده ، فإن لم يستطع فبلسانه ، فإن لم

---

(١) د . حسين بن عبد الله العمرى ، مرجع سابق ، ص ٨٤ – ٨٥ .

(٢) للمزيد عن الوضع السياسى ، والادارى لهؤلاء الحكام أنظر :
- د . العمرى ، المرجع سابق ، ص ص ٨١ – ٨٨ .
- الشوكانى ، السيل الجرار ، مرجع سابق ، ص ٥١١ .

(٣) استدل على طاعة الأمة لحكامها بالعديد من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية على سبيل المثال : قال تعالى « يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى الأمر منكم » النساء ٥٩ .
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم « تجب الطاعة لهم ما أقاموا الصلاة »
- الإمام مسلم ، صحيح مسلم ، بشرح النووى ، القاهرة ، المطبعة المصرية ، دت ، جـ١٢ ص ص ٢٤٤–٢٤٥ .

(٤) ــــــــ ، السيل الجرار ، مرجع سابق ، ص ٥١٤ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٥١١ .

يستطع فبقلبه ، فإذا كان قادراً على تغيير المنكر بيده كان ذلك فرضاً عليه ، ولو بالمقاتلة ، وهو إن قُتل فشهيد ، وإن قتل فاعل المنكر فبالحق والشرع قتله [١].

ويتشدد الشوكانى فى تحريم الظلم ، فالظلم نقيض العدل ، فالله سبحانه وتعالى حرم الظلم على نفسه ، وجعله محرماً بين العباد ، وكذلك المسلمون أجمعوا على تحريمه ، ولم يخالف فى ذلك مخالف [٢]. ومع أن **جمهور السنة اتفقوا** على وجوب الخروج على الإمام بالكفر إلا أنهم **اختلفوا** فى وجوب الخروج من عدمه فى حالة الظلم ، والفسق لتعارض الأدلة ، ومنها سد ذريعة الفتنة ، وإمكانية تقديم الأفراد للأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر دون الخروج على الحاكم الظالم أو الفاسق ، بحيث يترك أمر تقرير مبدأ الخروج من عدمه لأهل الحل ، والعقد وفقاً لما يرون فيه المصلحة الراجحة ، ومنها استخدام القوة [٣].

إذن أهل السنة يعطون للأمة حق خلع إمامها ، وعزله ، لكن إن أدى ذلك إلى الفتنة احتمل أحد المضرتين **فيكون أحد الخيارين** ، إما الصبر على الحاكم الظالم وانتظار الحل من السماء ، وإما الخروج عليه المبنى على قاعدة موازنة المضرتين[٤] ، على أن يتم اتخاذ قرار الخروج من قبل أهل الحل والعقد الذين يمثلون سلطة الأمة حتى لا تعم الفتنة ، وتنتشر الفوضى [٥] ، **وبشرط التمكن** حتى يحقق الخروج نتائجه الإيجابية ، ويمثل موقف أبى حنيفة من ثورتى زيد بن على ومحمد النفس الزكية الدليل على أن الخارج على الحاكم الظالم أو المتغلب غير الشرعى لا يُعد باغياً [٦] ، وإن كان يُفضل أن يكون هذا الخارج

---

(١) المنكَر – يحصل بكونه مخالفاً لكتاب الله ، وسنة نبيه أو الإجماع المسلمين . للمزيد أنظر – الشوكانى ، المرجع السابق ، ص ص ٥٨٦ – ٥٩٨ .

(٢) ———— ، رفع الأساطين ، مرجع سابق ، ص ٤٤ ، ص ص ٧٠ – ٧٤ .

(٣) محمد رشيد رضا ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

(٤) د . نيفين عبد الخالق مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٣ – ٣٧٤ .

(٥) محمد رشيد رضا ، مرجع سابق ، ص ص ٢١ – ٢٣ .

(٦) د . نيفين عبد الخالق مصطفى ، مرجع سابق ، ص ص ٣٧٥ – ٣٨٣ .

متمكناً ، فموقفه من ثورة محمد النفس الزكية وأخيه إبراهيم كان أكثر إيجابية من ثورة زيد بن علي ، لأن الأخيرة كانت مفتقدة لشرط التمكن (١).

إن التعصب لهذا الرأى أو ذاك ، بعيداً عن الموضوعية يفُقد الفكر عقلانيته ، والرؤية الموضوعية لفكر الشوكانى تكتمل بتحديد الظروف السياسية ، والفكرية والاجتماعية التى عاش فيها ، وبتحديد المسار الفكرى ، والعملى لهذا الفكر ، فقد اتسمت الحياة السياسية فى عهد الشوكانى بعدم الاستقرار السياسى ، ولذلك اهتم الأئمة الزيدية فى هذه الفترة بتقوية حكمهم ، وتدعيم سلطاتهم عن طريق قمع حركات التمرد التى كانت تظهر بين القبائل ، وفى مختلف مناطق حكمهم التى اتسعت لتشمل المناطق الغربية والجنوبية حتى حضرموت ، فى الوقت الذى كثر فيه خروج الطامعين فى الحكم سواء من أسرة آل القاسم أو من بين الأسر الفاطمية الأخرى . كما اتسمت الحياة الفكرية بظهور التعصب والتّزمت المذهبى حيث دفعت قسوة الحياة ، وصعوبة العيش كثيراً من علماء هذه الفترة وفقهائها إلى التعصب فى الرأى ، ومجاراة العامة فى معتقداتهم كسباً لودهم أو تملقاً للحكام (٢). دفعت هذه الظروف الشوكانى إلى الإسهام الفكرى ، والمشاركة السياسية بتولى القضاء الأكبر ليصلح بقدر الإمكان ما أفسده النظام السياسى لحكم الإمامة على مدى القرون ، وفى الوقت نفسه إكمال النهج الفكرى الذى بدأه الإمام **محمد بن إبراهيم الوزير** فى محاولة لنبذ التعصب الفكرى ، والتقريب بين الفكر الزيدى ، والفكر السنى فى جميع الجوانب . **وقد التزم الشوكانى فى حياته العملية بالفكر الزيدى** وأُسسه سواء على الصعيد الفكرى أو على الصعيد السياسى ، فقد أقر الشوكانى بوجود وصية من رسول الله، صلى الله عليه

---

(١) المرجع السابق ، ص ص ٣٩٠ – ٣٩٥، وللمزيد من التفاصيل عن مدارس المعارضة فى الفكر السياسى ، نفس المرجع السابق ، ص ٢٢٩ – ٤١٥ .

(٢) عادل محمد على ، مرجع سابق ، ص ص ٤٥ – ٨١ . وللمزيد أنظر :

– قاسم غالب احمد ومحمود إبراهيم زائد ، من أعلام اليمن شيخ الإسلام المجتهد محمد بن على الشوكانى اليمانى ، القاهرة ، مطابع الاهرام التجارية ، ١٩٦٩ ، ص ١٧ .

– الشوكانى ، ديوان الشوكانى « أسلاك الجوهر » ، مرجع سابق ، ص ص ١٤ – ١٥ .

وسلم لعلى بن أبى طالب مقتصراً على ما فى كتب المحدثين لإقامة الحجة على المنكرين، دون ذكر الأحاديث الواردة فى كتب أئمة أهل البيت، ولا التى وردت فى كتب السنة لديهم حتى يُثبت وصية النبى لعلى بن أبى طالب[1]؛ **وعلى الصعيد العملى** طبق الشوكانى مبدأ حصر الإمامة فى البطنين من أبناء فاطمة ، فكان أول من بايع أحمد بن على المنصور إماماً (١٢٢٤ – ١٢٣٠ هـ) بعد وفاة أبيه ، كما كان المسئول عن أخذ البيعة للإمام أحمد من إخوته وكافة أسرة آل القاسم .ومن العلماء والوجهاء ، والأعيان ورؤساء القبائل كافة [2]. ومع أن خليفته الأمير عبد الله بن أحمد لم يتوفر فيه شرط الاجتهاد ، وكان شاباً يافعاً لم يتجاوز الثالثة والعشرين من عمره ، إلا أن الشوكانى بايعه فى ليلة وفاة أبيه ، وأخذ البيعة له من إخوته وأعمامه ، وكافة آل القاسم [3].

لم يقتصر دور الشوكانى على كونه قاضى القضاة بل امتد دوره إلى مرافقته حكام اليمن فى حملاتهم العسكرية ، حيث رافق الإمام أحمد بن على فى حملاته العسكرية لتثبيت أركان حكمه . سواء فى الجهة الجنوبية من اليمن لقمع تمرد قبائل بكيل (١٢٢٥ هـ – ١٨١٠م) ، أو فى الجهة الشمالية لقمع الخارجين عليه من آل « شرف الدين » الذين دعوا إلى أنفسهم بالإمامة ، وسعوا إلى الاستقلال عن حكم آل القاسم ، وقد أشاد الشوكانى بأعمال المتوكل أحمد العسكرية [4].

ومما لا شك فيه أنه لو كان هناك تسلسل زمنى دقيق لمؤلفات الشوكانى ، لكانت الصوره أكثر وضوحاً ، والتحليل أكثر دقة . وإن كان **يمكن تبرير التعارض بين فكر الشوكانى وحياته العملية بأمرين :–**

(١) ———— ، العقد الثمين فى إثبات الوصية لأمير المؤمنين نقلاً عن د.أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ٥٧٤ .
(٢) حسين عبد الله العمرى ، مرجع سابق ، ص ١٦٧ .
(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٨٥ – ١٨٧.
(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٧٠ – ١٧١ .

الأول : أن الشوكانى قد وجد فى أئمة الزيدية الذين عاصرهم ، وعمل معهم قصوراً شديداً لا يمكّنهم من تولى الإمامة ، لانتفاء توفر الشروط فيهم ، ما عدا شرط النسب ، وأنه قد وجد فى نفسه أو فى غيره الأحق بها منهم لاكتمال الشروط فى أشخاصهم ما عدا شرط النسب ، ولولا مخافة المتعصبين للمذهب الزيدى ، والظروف الفكرية السياسية ، والإجتماعية التى كانت سائدة أنذاك لدعا هو أو غيره لأنفسهم بالإمامة .

الثانى : أن الشوكانى عاش فى بيئة فكرية ـ رغم ازدهارها ـ إلا أنها متعصبة أشد التعصب للمذهب الزيدى ، والتزم علماؤها بالتقليد الأعمى لعلماء الزيدية السابقين ، فوجد فى توليه للقضاء الأكبر فرصة لأن يحقق أكثر من هدف فى وقت واحد ، إصلاح القضاء ، ونصيحة الأئمة ، والأهم من ذلك توسيع نطاق اجتهاداته إلى قضايا حساسة جداً تمس جوهر المذهب الزيدى كالإمامة مثلاً محتمياً بمنصبه ، فالمذهب الزيدى وإن كان قد تميز عن غيره من المذاهب الاسلامية، ومن بينها المذهب الشيعى الإمامى (١) ، بالدعوة إلى الاجتهاد والحث عليه منذ بداياته الأولى ، محرماً التقليد على من بلغ درجة الاجتهاد من علمائه مشترطاً الاجتهاد لمن سعى فى تولى منصبى القضاء والإمامة (٢) ، إلا أنه رغم تميزه فى هذا الجانب قد حصر نطاق الاجتهاد فى الفروع دون الأصول (٣) ، قاصراً الاجتهاد المطلق على أولئك الأئمة المجتهدين من مؤسسى المذهب الزيدى من آل البيت ، كالإمام زيد بن على ، والإمام القاسم بن ابراهيم الرسى وحفيده

---

(١) د . زكى الميلاد ، مرجع سابق ، ص ص ٧١-٧٨ ، ص ص ١٧٥ – ٢٠٠ .

(٢) انظر :

– ابو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٨٢-٤٨٣ ، وص ٤٨٨ .

– د. أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٤٤ – ٥٤٨ .

(٣) تتحدد مراتب الاجتهاد التى قررها علماء الأصول إلى أربع طبقات رئيسيه هى : مجتهدون مستقلون ، ومنتسبون ، ومخرجون ، ومرجحون ، ثم المقلدون للمزيد أنظر :

– أبو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٠ – ٤٧٦ .

– د . وهبه الرخيلى ، أصول الفقه الإسلامى ، دمشق ، دار الفكر ، ط١، ١٩٨٦ ، جـ٢ ، ص ص ١٠٧٩ – ١٠٨٤ .

الإمام الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين ، معتبراً من جاء من بعدهم من ائمة وعلماء مجتهدين منتسبين للمذهب الزيدى ، يقتصر اجتهادهم فى الفروع مع الالتزام بقواعد المذهب التى رسمها أئمه المذهب المؤسسون ، والتقيد بالأصول التى قرروها بحيث إن كل اجتهاد ينتهى إلى ما يخالف هذه الأصول المقرره يعتبر اجتهاداً باطلاً [(١)].

والإمامة منذ عهد القاسم بن إبراهيم قد أصبحت أصلاً من اصول الدين لا يجوز لاحدٍ من الخلق تبديلها ، فهى كعدد ركعات الصلاة ، وكالصوم ، والزكاة . وإذا كان الشوكانى قد احتمى بمنصبه ليجتهد فيما ابتعد عنه الآخرون ، فإنه بهذه الخطوه قد لامس احد جوانب الخلل فى عملية التجديد فى الفكر السياسى الزيدى .

فالاجتهاد كعنصر اساسى لعملية التجديد فى الفكر السياسى الزيدى لم يمس جوهر هذا الفكر ، وإنما اقتصر على تلك الموضوعات الثانوية التى لا تمس أحقية آل البيت بالإمامة ، ووجوب طاعتهم والخضوع لحكمهم . وبذلك يتكشف لنا أحد الأسباب لعملية الجمود الفكرى ، الذى صاحب الفكر السياسى الزيدى والذى ترسخ فى جانبه العملى على تأكيد هذا الحق لأن أى تهاون فيه كان سيعنى فقدانهم لشرعية حكمهم .

لكن التساؤل الأكثر أهمية ، هو كيف قبل الأئمة أن يظل فى منصب القضاء الأكبر وهو يهدم نظريتهم فى الإمامة ويخالف معتقداتهم الفقهيه [(٢)] ؟ إذ

---

(١) تتحدد طبقات رجال المذهب الزيدى بطبقة المؤسسين وطبقة المخرجين للمذهب ، وطبقة المحصلين ، وطبقة المذاكرين للمزيد انظر :

- على بن عبد الكريم الفضيل شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ١٦–١٨ .
- القاضى حسين أحمد السياغى ، أصول المذهب الزيدى وقواعده ، صنعاء ، مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمنى ، ١٩٨٤ .

(٢) قاسم غالب أحمد ومحمود إبراهيم زائد ، مرجع سابق ، ص ص ٦٠ – ٦٤ .

لا يكفى القول بأن الأئمة أرادوا أن يستتروا وراء شهرته ، وعلمه ، ونزاهته [١].

ونعتقد ان السبب فى ذلك يتعلق بقواعد منهج الاجتهاد فى المذهب الزيدى الذى يجعل من كل اجتهاد يخالف الأصول المتفق عليها اجتهاداً باطلاً ، ومن ناحية ثانية فإن المنتمين إلى المذهب الزيدى من غير آل البيت من المجتهدين المشهورين بالاجتهاد بالمذهب ، والفتوى فيه ـ والشوكانى منهم ـ لايمكن ان ترتفع مرتبتهم فى الاجتهاد إلى مرتبة الاجتهاد المطلق ، كما أن أى مجتهد يخالف المنهج المرسوم لا يُعد منتسباً للمذهب الزيدى[٢].

إن القضية الهامة فى فكر الشوكانى تتمثل فى اعتباره القبائل الخارجه عن سلطان حكم أئمة الزيدية خارجه عن الحق باغية ، جاهلة بأمور دينها ، وتحتكم إلى أحكام الأعراف الجاهلية القبلية بدلاً من الأحكام الشرعية الإسلامية كما أن معظم هذه القبائل تستحل دماء المسلمين ، وأموالهم ، ولذلك فقد اعتبرها كافرة يجب جهادها ، وقتالها حتى تقبل أحكام الإسلام وتذعن لها ، هذا الموقف من الشوكانى لا يمكن فهمه إلا عن طريق فهم العلاقة بين النظام القبلى ، ونظام حكم الإمامة الزيدية فى اليمن .

شكل النظام القبلى الذى وجد فى اليمن منذ القدم [٣] أحد العوامل الهامة

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٧ .

(٢) أبو زهره ، الإمام زيد ، مرجع سابق ، ص ص ٤٧٣ – ٤٨٢ .

(٣) يتكون المجتمع اليمنى من حوالى ١٦٠ قبيلة تشكل ما بين ٨٠ – ٨٥٪ من سكان اليمن ويتركز معظم هذه القبائل فى المناطق الجبلية ، والشمالية حيث تقطن فى هذه المناطق حوالى ١٤٠ قبيلة ، ويعيش فى المناطق الساحلية وتهامة حوالى ٢٧ قبيلة . للمزيد انظر
– قائد نعمان الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، بيروت ، دار الحداثه ، ط١ ، ١٩٨٦ ، ص ص ٥٥ – ٦٢ ، ص ص ١٧٠ – ١٨٦ .
– فضل على أحمد أبو غانم ، البنيه القبلية فى اليمن بين الاستمرار والتغيير ، دمشق ، مطبعة الكاتب العربى ، ١٩٨٥ ، ص ص ٥٩ – ٧٩ .
– محمد محسن الظاهرى ، الدور السياسى للقبيلة فى الجمهورية العربية اليمنية (١٩٦٢ – ١٩٩٠) ، رسالة ماجستير ، جامعة القاهرة – كلية الاقتصاد و العلوم السياسية ، ١٩٩٥ ، ص ٥٤ – ٥٧ .
– إيلينا جولوبوفسكايا ، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، ترجمة قائد محمد طربوش ، بيروت ، دار ابن خلدون ، ط ١ ، ١٩٨٢، ص ١٠٢ .

التى أسـهمت فى بقـاء حكم الإمامة الـزيدية لأكثـر من عشـرة قـرون ، وفى الـوقت نفسه كان أحد أهم أسباب عدم الاسـتقرار الـسياسى لحكم الدول التى تعاقب على حكم اليمن ، ومن بينهـا حكم الإمامة . فالـزيدية ، كمـذهب سياسى دينى ، توافق منذ دخـوله اليمـن مـع طبـيعـة النظام القـبلى ، لنشـر المـذهب الزيدى ، وتوسـيع مناطق حـكم الأئمـة ، وقـمـع مناوئيـهـم والخـارجين عليـهم ، وفى الوقت نفـسـه اسـتعـانت القـبـائل المتـصـارعة بالإمـام الحـاكم ، أو الخـارجين عليه من الداعين لأنفسـهم بـالإمامـة لمقـاتلة خصـومـها ، أو الانتـقـام من الإمـام القـائم ، تعـزز هذا الوضع بخلـق الأئمـة **لتـوازن قـبلى** ، هم خـارجـه ، حـال دون قـيام تجـمـع قـوى يتصـدى لحكمهم ، وفى الوقت نفـسه اتباع سـياسـات ، وأسـاليب عديدة للحـفاظ على هذا التـوازن بما يخدم مـصالحـهم ، ومطامـحهم الشـخـصـية ، ويضـمـن ولاء هذه القبائل ترغيباً ، وترهيباً [١] .

فمن ناحية رسخ أئمة الزيدية فى نفوس الرعية ، وجوب الطاعة كمبدأ دينى ، باعتبار أن طاعة الإمام من طاعة الله ونبيه الذى ينتمون إليه نسباً ، ومن ثم أُعتبر الخـروج بغـيـاً يجب ردعه بقـوة ، ولذلـك اسـتخـدم أئـمة الـزيدية سـيـاسـة القـمع والقسـوة الشـديدة فى مـعاقبـة القبائل المتمردة عليـهم ، وأباحـوا أموالهـا للنهب ، والسلب ، وقتلوا رهائنها [٢] .

ومن ناحـية ثانية : تبنى الأئمـة «سياسـة فرق تسد» لإذكـاء الخـلافـات بين القـبائل ، وإشـعال الفتن فـيمـا بينهـا بهدف إشـغالهـا ، وإضـعـاف قوتهـا ، ومن ثم التمكن من السيطرة عليها ، مسـتـفيدين فى ذلك من فهمهم للأعراف والعادات ، والتـقاليد الـقبلية ، وتوظيفـها لمصلحـتهم ، ولعب دور الحكم والخـصـم والحليف معـاً فى هذه الصـراعات [٣] . وقد اتسـع نطاق اسـتخـدام هذه السـياسة فـيمـا بعد

---

(١) للمزيد أنظر : – قائد نعمان الشرجبى ، مرجع سابق ، ص ص ٧١ – ٧٤ .
– فضل أبو غانم ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ – ١٣٨ ، ص ٣٢٧ – ٣٢٩. ١٤٢
– رشاد العليمى ، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، د ن ، دار الوادى للنشر والتوزيع د ت ، ص ٣٢ .

(٢) اتبع حكام الأئمة الزيدية « نظام الرهائن » لضمان ولاء القبائل وعدم تمردها .

(٣) محمد محسن الظاهرى ، مرجع سابق ، ص ٦٤ .

لبث الفرقة والاختلاف المذهبى بين المناطق الجنوبية ، والوسطى من الشوافع وإخوانهم من الزيدية ، وقد كانت هذه السياسة أكثر وضوحاً فى عهد أسرة حميد الدين .

وإضافة إلى ذلك استغل أئمة الزيدية صعوبة الأوضاع الاقتصادية لابناء المناطق الشمالية ، والشرقية من اليمن لإحكام سيطرتهم على هذه القبائل عن طريق منح زعماء هذه القبائل العطايا المالية ، والعينية ، وإعفائهم من دفع الضرائب وإباحة بعض مدن ، وقرى القبائل المتمردة مثلما حدث بعد فشل ثورة ١٩٤٨ [١] ، كما استغلوا الطبيعة الجغرافية للمناطق الشمالية والشرقية لتسليط القبائل بشتى الوسائل على المناطق الجنوبية الوسطى .

وعلى الرغم من هذه السياسات والأساليب التى اتبعها أئمة الزيدية ، والظروف الاقتصادية التى استغلوها فقد وُجدت أسباب دفعت هذه القبائل إلى التمرد على طاعة الأئمة والخروج عليهم باستمرار ، هذه الأسباب تعود أساساً لطبيعة النظام السياسى والاجتماعى لهذه القبائل التى تتميز بقوة روابط الدم والقرابة ، والميل إلى الحكم الذاتى ، ورفض الخضوع لسلطة الدولة المركزية ونظمها الإدارية ، والقانونية الأمر الذى جعل هذه القبائل مجتمعات سياسية مستقلة نسبياً لها حدودها، ومراعيها المعروفه ، ويسيطر على تنظيمها السياسى ، والاجتماعى نظام العرف القبلى ، والعادات ، والتقاليد المتوارثه . دفع هذا الشعور بالاستقلال الذاتى إلى حدوث صراع طويل بين هذه القبائل والدول اليمنية التى حاولت أن تخضعها لسيطرتها كما دفعت فترات الجفاف ، والقحط ، وسلبية الحاكمين فى إمداد هذه القبائل بحاجتها من المواد الغذائية إلى التمرد على سلطة الأئمة والهجوم على مراكزهم ، بما فيها صنعاء ، وعلى المناطق الجنوبية والوسطى الأكثر خصوبة وإنتاجاً [٢] ، ولقد شهدت الفترة التاريخية

---

(١) محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، بيّروت ، منشورات المدينة ، ط١ ، ١٩٨٦ ، جـ ٥ ، ص ص ١٣٢ – ١٣٣.

(٢) تتسم أراض المناطق الجنوبية والغربية عموماً ، بخصوبتها وكثرة سقوط الأمطار فيها =

التى عاش فيها الشوكانى توالى هجمات القبائل على مراكز حكم أئمة الزيدية ، وبالذات على صنعاء . **الأمر الذى دعاه إلى تبنى هذا الموقف المتشدد منها، لكنه فى الوقت نفسه** كشف لنا مدى الجهل الذى كانت تعيش فيه هذه القبائل وندرة عدد من يحسن القراءة والكتابة من أبنائها بعد حكم طويل للإمامة الزيدية التى كان من أهم مبادئها مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والتى كان يجب عليها تبصير هذه القبائل بأمور دينها ، ودنياها ، ولذلك فالشوكانى دعا إلى تنويرها ، وتعليمها ببذل المال ، وحسن الاختيار لولاة هذه المناطق وقضاتها [1].

وإذا كان البعض يرى أن الشوكانى يمثل التيار السنى ويتعصب له أشد التعصب ، وفى المقابل يتحامل عليه الآخرون لأنه التزم بالاجتهاد الذى يدعو إليه الفكر الزيدى ، ويتميز به ، فإن كلا الفريقين ينسى أو يتناسى بأن التعصب ، والتزّمت المذهبى أمران بعيدان عن جوهر الفكر الزيدى وقواعدة العقلية التى انفتحت على التيارات الإسلامية الفكرية ، دون تعصب لهذا التيار أو ذاك ، وفى الوقت نفسه **يغيب عن أذهانهم أن العوامل السياسية والاجتماعية ، والفكرية** قد لعبت دورها فى تعميق اختلاف لا أساس له ، وحيث كان هذا الاختلاف فى

= فى الوقت الذى تتسم فيه أراضى المناطق الشمالية فى الغالب بضعف خصوبتها ، وغلبة المناخ الصحرواى . وعندما وقع القحط والغلاء فى بعض المناطق الشمالية سنة ١٢٣٨هـ توجهت قبائل «برط» الشمالية إلى صنعاء لمطالبة الإمام المهدى عبد الله (١٢٣١ - ١٢٥١هـ) بتوفير كفاية سنة كاملة من المواد الغذائية أو السماح لهم بالانتقال إلى المناطق الجنوبية بعد ما عرفوا بخصوبتها وخيرها . فوافق المهدى عبد الله على انتقالهم لأنه لم يجد ما يعطيهم ، وفى الوقت نفسه التخلص منهم بعد قيامهم بالنهب والسلب عندما وصلوا إلى « صنعاء» ، والهدف الآخر الأهم هو فرض سيطرة القبائل الزيدية على المناطق الجنوبية لضمان ولائها خاصة وإن أهلها شوافع الأمر الذى دفع الفقيه سعيد بن صالح ابن ياسين إلى قيادة التمرد ضد هذه القبائل وضد سلطة الحكم الامامى سنه ١٢٥٦ . للمزيد أنظر :

- محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، مرجع سابق ، جـ ٤ ، ص ص ١٢٩ - ١٣٥ ، ص ص ١٨٦ - ١٩٦ . و جـ ٥ ، ص ص ١٧٤ - ١٧٥ .
- د . حسين عبد الله العمرى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٩١ ، ٢٩٩ .

(١) د . حسين عبد الله العمرى ، المرجع سابق ، ص ٩٧ .

الأساس سياسياً استخدم لخدمة الحكام فانقسم ولاء الشعب اليمنى لهذا الحاكم أو ذاك انتماء مصلحياً آنياً لا لإنتماء عقائدياً ، ومع أن النزاع قد ثار فى الماضى بين آل يعفر السنيين بحكم ولائهم للدولة العباسية السنية ، وبين دولة الأئمة الزيدية ، إلا أن النزاع قد ثار أيضاً بين الشيعة الزيدية ، وبين الشيعة الإسماعيلية ، كما أن النزاعات قد نشبت بين أئمة الزيدية أنفسهم بسبب صراعهم على السلطة والحكم ، فكانوا يلجأون إلى هذه القبائل أو تلك لدعمهم مستغلين صراعات زعماء القبائل وثوراتهم ، وفى الوقت نفسه استخدم الأئمة الزيدية ، خاصة فى عهد بيت حميد الدين ، سياسة فرق تسد ، وتسليط مناطق على مناطق أخرى مستغلة الاختلاف المذهبى بين أبناء الشعب ، وشغله عن شوائب الحكم الإمامى ونواقصه الذى خلف للشعب اليمنى بكافة فئاته ومذاهبة ثالوث الفقر والجوع والمرض .

الاختلاف المذهبى إذن بين أبناء الشعب اليمنى ليس السبب الرئيسى فى شق وحدة اليمن شعباً، وأرضاً ، وإنما كان يستخدم بين الحين ، والآخر مارسب فى النفوس من آثار وتراكمات استغلها أئمة الزيدية لخلق الفرقة بين أبناء المناطق الشمالية الزيدية ، وأبناء المناطق الجنوبية من الشوافع محاولين إرجاع هذه الفرقه للاختلاف المذهبى ، وقد استغل أئمة أسرة حميد الدين الظروف الاجتماعية ، والاقتصادية لتعميق هذا الاختلاف المذهبى وتوكيده حتى يتسنى لهم السيطرة كلية على جميع المناطق اليمنية باسلوب الترغيب والترهيب وسياسة فرق تسد .

إن خلق أرضية سليمة للتعايش الفكرى بين التيارات الفكرية الإسلامية فى اليمن يحتاج إلى رؤية فكرية ، واضحة ، وموضوعية تأخذ فى حسبانها مصلحة الشعب اليمنى ، ووحدته ، بل مصيره ذلك أن نكران وجود بعض الرواسب المذهبية والطائفية والمناطقية التى ما زالت عالقه يُعتبر مجافياً للحقيقه ، والواقع ، كما أن تجاهلها يجعلها تتراكم مع مرور الزمن ، وأن معالجتها فى ظل هذه الرؤية الفكرية الواضحة سيجعل من استخدامها لتحقيق مصالح ذاتية أمراً بعيد المنال خاصة إذا ما وجدنا أن الصراع على السلطة والتكالب عليها يبيح استخدام كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة .

الفصل الرابع

التجديد المعاصر لفكر الإمامة

عند الزيدية في اليمن

ظل سلطان الدولة الزيدية ونفوذها محصوراً فى الجهة الشمالية من اليمن إلى أوائل القرن الحادى عشر للهجرة ، ولم يتمكن الأئمة الزيديون من بسط نفوذهم على صنعاء ، وعلى المناطق الجنوبية من اليمن إلا فى بداية تأسيس الدولة الزيدية الثالثة على يد الإمام القاسم بن محمد(١) .

تميز عهد هذه الدولة بامتداد نفوذها ، وسلطانها إلى جميع المناطق التى أطلق عليها اسم الجمهورية العربية اليمنية (وهى الشطر الشمالى من اليمن) ، بل إن الإمام المتوكل إسماعيل بن القاسم (١٠٥٤- ١٠٨٥هـ) تمكن من بسط نفوذه على جمع أنحاء اليمن الطبيعية بما فيها المناطق الشرقية من اليمن ، فكان المتوكل إسماعيل أول إمام زيدى يحكم اليمن كاملاً بعد استقلاله عن الحكم العثمانى الأول لليمن ، حيث امتد نفوذ دولته الزيدية من حضرموت وعدن جنوباً إلى حدود الحجاز شمالاً(٢) .

يبدأ حكم أسرة حميد الدين فى تاريخ اليمن المعاصر

---

(١) بدأت دولة الأئمة الزيدية الأولى بالإمام الهادى يحيى بن الحسين عام ٢٨٤هـ وأنتهت بالإمام أبى الفتح الديلمى الذى قتل عام ٤٤٤هـ ، وأعتبر عهد الإمامة التى استأنفها الإمام حمزه بن أبى هاشم الذى قدم من الحجاز عام ٤٥٢هـ وانتهت بالإمام المتوكل عبد الله المهدى الذى دعا لنفسه عام ٩٩٤هـ ، ثم تنازل عنها للإمام القاسم بن محمد ، حيث عُدت هذه الفترة ٤٥٢-١٠٠٦هـ بعهد الدولة الزيدية الثانيه . وتمتد الدولة الزيدية الثالثة بداية من تولى الإمام القاسم بن محمد للإمامة فى سنة ١٠٠٦هـ حتى نهاية حكم دولة بيت حميد الدين ١٣٨٢هـ / ١٩٦٢م . انظر :

– الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، مرجع سابق ، جـ٢ ، ص ٢٠٢ .

(٢) أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥ – ٢٤٩ .

بالمنصور محمد بن يحيى حميد الدين سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م[١] ثم ابنه يحيى الذى خلفه فى تولى الإمامة عقب وفاته فى سنة ١٣٢٢هـ - ١٩٠٤م[٢] . عمل الإمام بعد تسلمه حكم اليمن سلمياً من الدولة العثمانية سنة ١٣٣٧ هـ - ١٩١٨م [٣] على بسط نفوذه السياسى والإدارى على جميع المناطق اليمنية التى لم تخضع لسلطاته من قبل ، فتمكن من إخضاع هذه المناطق لحكمه ، مقيماً بذلك أول مملكة يمنية تشمل اليمن المكون من الشمال الزيدى ، ومن القسم السنى (الشافعى والحنفى) الذى شكل

---

(١) ينتهى نسب الإمام المنصور بالله محمد بن يحيى إلى الإمام القاسم بن محمد ، ومن ثم إلى الإمام الهادى يحيى بن القاسم الرسى، وقد توفى الإمام الهادى بن شرف الدين بن محمد الحسينى سنة ١٣٠٧هـ/ ١٨٩٠م ، فبايعه العلماء ، وأعيان البلاد فى صعدة إماماً خلفاً للإمام الهادى ، وقد واصل الإمام المنصور بالله مسيرة سلفه فى حرب الأتراك العثمانيين المحتلين لليمن حتى توفى سنة ١٣٢٢ هـ/ ١٩٠٤م للمزيد انظر :

- عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٧١ - ٣٤٠ .
- د. السيد مصطفى سالم : تكوين اليمن الحديث .. اليمن والإمام يحيى (١٩٠٤ - ١٩٤٨) ، القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ط١ ، ١٩٧١ ، ص ص ٢٣-٣٦ ، ص ص ٦٦-٦٩ .

(٢) مع أن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين قد بدأ حكمه بإعلان الجهاد المقدس ضد الأتراك العثمانيين إلا أن هذا الجهاد قد انتهى بعقد اتفاقية صلح بين الطرفين سميت بإتفاقية دعان سنة ١٣٢٩هـ-١٩١١م ، اعترف الإمام بموجبها بتبعية اليمن السياسية والإدارية للدولة العثمانية مقابل منحه سلطات أوسع فى المناطق الزيدية باعتباره حاكماً للمذهب الزيدى . للمزيد عن المعاهده أنظر :

- محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢-٣٢ .
- د . السيد مصطفى سالم ، مرجع سابق ، ص ص ١٤١-١٦٢ .
- د . أحمد قائد الصائدى ، حركة المعارضه اليمنية فى عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، صنعاء ، مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ط١ ، ١٩٨٣ ، ص ص ٣٥-٣٦.

(٣) انسحبت القوات التركية من اليمن وفقاً لإتفاقية « مندوراس » بين دول الحلفاء ودول الوسط التى هُزمت فى الحرب العالمية الأولى أنظر :

- محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، مرجع سابق ، جـ٥ ، ص ٢٣ .

فيما بعد الشطر الشمالي من اليمن ، فحافظ بعمله هذا على وحدة أجزاء شمال اليمن الطبيعية التي كانت عرضه للتمزق اثر الحروب العثمانية إلى أقل من مائه إمارة ومشيخه وسلطنه [(١)] اتسم حكم الإمام يحيى بعد رحيل العثمانيين عن اليمن بالانفراد مع أفراد أسرته بحكم اليمن واضعاً في اعتباره كثرة المتطلعين للإمامة، والطامعين في توليها من بعده من الساده الفاطميين الذين كانوا يرون في أنفسهم بأنهم الأحق بها ، والأقدر على القيام بمسئوليتها وأعبائها ، والأكمل في توافر شروطها ، مستفيداً في الوقت نفسه من تاريخ صراع أئمة الزيدية على الحكم في اليمن ، وتمثلت خطة الإمام يحيى في إحكام سيطرته على الحكم في اليمن فيما يلي :

١ – تحويل اليمن إلى « **مملكة متوكليه يمنية** » سنة ١٣٤٢هـ / ١٩٢٤م وكانت تسمى قبل ذلك « **بالدولة اليمنية الإسلامية** » إن المغزى الأساسي لهذ التغيير لا ينطوي فقط على كون الإمام يحيى قد أصبح ملكاً على اليمن بقسميه الزيدي والشافعي ، وإنما أيضاً كان تأكيداً للتخلي عن أُسس الفكر الزيدي التي أصبحت تمثل تهديداً لسلطاته فكرياً وعقائدياً .

٢ – السعي لتأهيل كادر قضائي وإداري من خارج الأسر الفاطمية ، حيث اختار الإمام يحيى مجموعة من القضاة على رأس الجهاز الإداري ، والقضائي ، والاستشاري مستهدفاً من ذلك خلق نوع من التنافس بين الفئتين بحيث ينشغل الفاطميون عن منافسته ، ومن ناحية أخرى تأهيل فئه اجتماعية تُسيِّر شئون مملكته الإدارية والقضائية ، خاصة وأن هذه الفئة أكثر طاعة وقبولاً للأمر الواقع من السادة الفاطميين ، كما أن هذه الفئة لن تطمع في تولي الإمامة لأنها لا تنتمي للسلالة الفاطمية ، ومن ثم لا يمكن منافسة أسرته على الحكم [(٢)] .

٣ – ومع أن الإمام يحيى قد تمكن من إحكام قبضته على زمام السلطة في مملكة

---

(١) عبد الله بن عبد الوهاب الشماحي ، اليمن الإنسان والحضارة ، بيروت ، منشورات المدينه ، ط٣ ، ١٩٨٥ ، ص ص ١٨٩ – ١٩٠ .

(٢) أحمد قائد الصائدي ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨–٨٩ .

اليمن بتمكين ابنائه من تسلم مقاليد الأمور ، واقصائه العديد من الشخصيات الفاطمية البارزة التى أسهمت فى ترسيخ أركان المملكة ، وعمل على تهميش دورها فى الحياة السياسية والإدارية بتكليفها بأمور ثانوية (١) ، إلا أن تسمية السيف أحمد ولياً للعهد فى حياته قد مثل تطوراً فكرياً وسياسياً هاماً، **فمن ناحية** خالف الإمام يحيى واحداً من أهم أسس الإمامة فى الفكر السياسى الزيدى التى استمد منها شرعية حكمة فى البداية ، وعليها قام حكم الأئمة الزيدية فى اليمن ما يزيد على ألف سنة ، فتسمية السيف أحمد ولياً للعهد تعنى تأكيد مبدأ الوراثة للإمامة ، التى لا تقرها هذه الأسس ، وفى الجانب السياسى نجد أن هذه التسمية خلقت تذمر شديداً داخل الأسر الفاطمية التى قضى الإمام يحيى على آمالها فى تولى الإمامة ، كما امتد هذا التذمر إلى داخل أسرة الإمام يحيى نفسه ، إذ خرج بعض ابنائه عن طاعته ، وانضموا إلى صفوف المعارضة (٢) الأمر الذى شجع أسرة آل الوزير الفاطمية للتعاون مع القوى المعارضة لحكم أسرة حميد الدين ، فأصبح الطريق ممهداً ليكونوا قادة ثورة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م ، حيث تمت مبايعة الإمام عبد الله بن أحمد الوزير مبايعة دينية إماماً شرعياً شورويا دستورياً لليمن خلفاً للإمام يحيى الذى قُتل يوم الثورة ، كما عين على بن عبد الله الوزير رئيساً لمجلس الوزراء (٣).

---

(١) كان من أبرز من أقصوا عن مناصبهم ، الأمير على بن عبد الله الوزير أمير لواء تعز والأمير عبد الله بن أحمد الوزير أمير لواء الحديدة . أنظر : المرجع السابق ، ص ٨٩ .

(٢) كان ابرزهم سيف الحق إبراهيم بن الإمام يحيى . أنظر : المرجع السابق ، ص ص ٢٤٩ – ٢٥٦ .

(٣) عن ثورة ١٩٤٨ أنظر مثلا :

- المرجع السابق ، ص ص ٢٠١-٢٣٦ ؛
- عبد الله بن عبد الوهاب الشماحى ، مرجع سابق ، ص ص ٢٤٥ –٢٤٦ .
- الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، مرجع سابق ، جـ٢ ، ص ص ٢٧٣-٢٧٧ .

يمثل آل الوزير المرجعيه الفكريه والروحيه لحزب اتحاد القوى الشعبية ، إذ إن رؤيتهم الفكرية والسياسية تشكل فى الآخير وجهة نظر أو رؤية حزب اتحاد القوى الشعبيه الذى يتولون قيادته . أنظر :

- صحيفة الشـــورى ، معـــالـــم على طريق الشورى ، العدد ١٧٠ الأحد ١٩٩٥/٣/٢٦ عرض لكتاب الأستاذ إبراهيم الوزير ، المنهج للحياة ، رؤية إسلامية اجتهادية ، عرض عمر محمد عمر .

وفى هذا الفصل سنتناول الرؤية المعاصرة لفكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن من خلال **مبحثين نتناول فى أولهما** فكر آل الوزير كأحد أقطاب الفكر السياسى الزيدى المعاصر ، ونتناول فى **المبحث الثانى** الفكر السياسى لحزب الحق كقطب آخر .

***

المبحث الأول

فكر آل الوزير السياسى*

مثَّلتْ الإمامة الإطار الفكرى ، واللبنة الأساسية للبنيان السياسى للدولة الإسلامية عند آل الوزير منذ تزعمهم لحركة المعارضة السياسية لحكم أسرة حميد الدين ، فقدلعب آل الوزير دوراً هاماً ومؤثراً فى صياغة الإطار الفكرى للدولة الإسلامية ، ومن ثم الميثاق الوطنى المقدس **«الدستور»** لثورة (١٣٦٧هـ/١٩٤٨م) فتمكنوا من تحديد الهدف الأساسى لهذه الثورة فى القضاء على حكم أسرة حميد الدين الجائر ، مع الإبقاء على شكل النظام السياسى ، وهو النظام الإمامى كنظام حكم لليمن ، فنص الميثاق الوطنى المقدس على تسمية المسئول الأول فى الدولة بالإمام ، على أن تتم مبايعة هذا الإمام المختار مبايعة دينية إماماً شرعياً شورويا دستورياً كحاكم لليمن ، وعلى الرغم من التغييرات التى أحدثها الميثاق الوطنى المقدس فى المظهر الخارجى لنظام الحكم فى اليمن بكونه نظاماً شوروياً دستورياً ، بما لا يخالف الشريعة الإسلامية ، ونص على إنشاء مجلس للشورى ومجلس للوزراء ، وعلى الفصل بين السلطات الثلاث ، وتقييده لسلطة الإمام بمبدأى الشورى والدستور ، وبعدم التوارث ، إذ إن الإمامة تقوم على جق الانتخاب (المبايعة للإمام) إلا أن الإمام الدستورى قد ظل حسب الميثاق الوطنى المقدس هو نفسه محور النظام ، ومركزه ، فهو الممثل لشخصية الدولة ، والمجسد لسلطاتها الثلاث ، إذ لا تصبح القوانين ، والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية ملزمة للسلطة التنفيذية إلا بعد

---

* يمثل آل الوزير المرجعيه الفكرية والروحية لحزب اتحاد القوى الشعبية ، إذ إن رؤيتهم الفكرية والسياسية تشكل فى الأخير وجهة نظر أو رؤية حزب اتحاد القوى الشعبية الذى يتولون قيادته . انظر :

ـ صحيفة الشورى ، معالم على طريق الشورى ، العدد ١٧٠ الأحد ١٩٩٥/٣/٢٦ عرض لكتاب الأستاذ إبراهيم الوزير ، المنهج للحياة ، رؤية إسلامية اجتهادية ، عرض عمر محمد عمر .

موافقتة الخطية من خلال التوقيع عليها ، كما أنه هو الذى يُعين رئيس السلطة التنفيذيه ، ويكلفه بتشكيل الحكومة ، والإشراف عليها ، والتوقيع على المعاهدات ، والإشراف على أموال الدولة ، وله الحق فى مساءلة أى شخص له علاقة بهذه الأموال .... إلخ ، كما أنه لا يحق للسلطة القضائية إصدار أى حكم قضائى إلا باسمه (١).

بعبارة أخرى فإن التعديلات التى نص عليها الميثاق الوطنى المقدس لم تمس جوهر الإمامة عند الزيدية ، فالإمام المختار ظل يستمد الحق فى الحكم من كونه أحد أبناء فاطمة من ذرية الحسن أو الحسين ، مع إكتمال الشروط ، وفى الوقت نفسه تطوير النظام السياسى الإمامى ليتلاءم مع الظروف السياسية والاجتماعية المحلية وليماثل تلك الأنظمة الملكية الدستورية السائدة فى المحيط العربى آنذاك .

وعقب فشل ثورة ١٩٤٨ أسس إبراهيم بن على الوزير نجل رئيس وزراء الثورة ـ الذى أُعدِم ـ « عصبة الحق والعدالة » فكانت هذه العصبة هى النواة الرئيسية لتأسيس حزب اتحاد القوى الشعبية «الشوريين التعاونيين » الذى أصدر أول بيان له عام ١٩٦٠ ، ثم صدر القانون الأساسى لهذا الحزب فى شهر أغسطس ١٩٦٢ ، مُعلنا بداية النشاط الفكرى، والسياسى لآل الوزير(٢) ، وحتى الوقت الحاضر ظل آل الوزير يمثلون المرجعية الفكرية ، والروحية ، والقيادية للحزب .

---

(١) للمزيد أنظر : حول نصوص الميثاق الوطنى المقدس ، ثم القراءه النقدية للميثاق الوطنى المقدس . انظر : أحمد قائد الصائدى ، مرجع سابق ، ص ٢٥٧ – ٢٧٠ ، و ص ص ١٨٥-١٩٣ .

(٢) للمزيد عن نشأة حزب اتحاد القوى الشعبية انظر :

- إبراهيم بن على الوزير ، لكى لانمضى فى الظلام ، القاهرة ، دار الشروق ، ط٣ ، ١٩٨٩ ، ص ص ٣٣-٤٢ .
- زيد بن على الوزير ، محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، بيروت ، منشورات العصر الحديث ، ط٢ ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٢١-١٣٤
- عبد المولى سعيد مغلس ، الحركة الإسلامية فى اليمن ، اتحاد القوى الشعبية : رؤية تاريخية وفكرية ، القاهرة ، دار الفكر الإسلامى ، ١٩٩١ ، ص ص ٣٨-٤٧ .

وسنتناول في هذا المبحث بالدراسة والتحليل فكر آل الوزير السياسي حول الإمامة في **مرحلتين** تحددت فيهما الملامح الرئيسة لفكرهم . **المرحلة الأولى** وتمتد منذ إعلان الجمهورية العربية اليمنية عام ١٩٦٢ وحتى نهاية عقد الثمانينيات . **والمرحلة الثانية** تبدأ بقيام الجمهورية اليمنية في مطلع التسعينيات[١] .

أولاً : الفكر السياسي لآل الوزير قبل الوحدة اليمنية :

ظهر الإسهام الفكري السياسي لآل الوزير كمشاركة في حل الصراع السياسي ، والفكري ، والعسكري ، الذي شهدته اليمن عقب قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ، والذي جعل الشعب اليمني ينقسم إلى فريقين ، فريق يدافع ويؤيد النظام الجمهوري ، والآخر معارض له ، ومؤيد للنظام الإمامي، وكلاهما مدعوم بقوى خارجية إقليمية ودولية ، إضافة إلى ذلك فقد انقسم المؤيدون للجمهورية إلى اتجاهات سياسية ، وقبلية متعارضة فيما بينها ، كل منها تتحرك في نطاق أُطرها الفكرية الضيقة ، وفقاً لمصالح ورؤى وقوى خارجية ، جعلت من اليمن ساحة لصراعاتها السياسية ، والأيديولوجية[٢] .

وعلى الرغم من المحاولات العديدة التي بذلت للخروج من الصراع الدامي بين ابناء الشعب اليمني الواحد عبر الوساطات العربية والدولية ، وعقد المؤتمرات الشعبية اليمنية ، كمؤتمر عمران ، وخمر ، والطائف[٣] . إلا أنها فشلت جميعها في وقف هذا الصراع المسلح .

---

(١) شكلت الوحدة اليمنية التي تمت بين شطري اليمن في مايو ١٩٩٢ مرحلة تاريخية ، وفكرية هامة إذ سمحت الحرية السياسية ، والفكرية القائمة على التعددية السياسية ، بانتقال العمل السياسي المحظور دستورياً إلى النشاط العلني الدستوري ، وقد أتاحت هذه الحرية التطرق إلى موضوعات حساسة جداً . كالمذهبية ، والطائفيه ، والمناطقيه بمعنى أدق الزيدية والشوافع .

(٢) انظر : أحمد صالح الصياد ، السلطة والمعارضة في اليمن المعاصر ، بيروت ، دار الصداقه ، د ت ، ص ص٢٧٢-٢٧٩ ، ص ص ٢٩٤-٣٠٤.

(٣) عُقد مؤتمر عمران في شهر سبتمبر ١٩٦٣ ، وعلى الرغم من أن الذين حضروا المؤتمر كانوا من جميع فئات الشعب المؤيدة الجمهورية إلا أنهم انقسموا إلى جمهوريين يمينيين وجمهوريين يساريين ، وقد يكون التيار اليميني من الشخصيات المنبثقة من حركة =

فى هذه البيئة السياسية ، والفكرية المتشابكة الأطراف ، والمتعددة الاتجاهات قدم آل الوزير رؤيتهم الفكرية ، والسياسية بتقديم الحلول للخروج من هذا الصراع . فقد أرجع آل الوزير ما كان يعانيه اليمن من صراعات بأنه عقوبة من الله تعالى جزاء لابتعاد الناس عن منهج الإسلام ، ولإسقاط العمل بمبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر(١) ، كما أرجعوا فشل المحاولات العديدة التى بذلت لإخراج اليمن من أزمته إلى إقتصار هذه المحاولات على إيجاد حلول سياسية لها بدون إيجاد إطار فكرى ، وعقائدى لها ، فالحلول السياسية ، فى رأيهم ، لم تكن لتحل المشكلة اليمنية ، وليست قادرة على ذلك بدون وجود هذا الإطار ، ذلك أن العمل السياسى ما لم يكن تعبيراً ، وانعكاساً ، وتطبيقاً لمفهوم فكرى ، فإنه يتحول إلى مجردحركة هائمة فى صحارى بلا حدود(٢) .

بناء على هذا التشخيص للمشكلة اليمنية قدم آل الوزير رؤيتهم الفكرية والسياسية لحل هذه المشكلة من خلال إقامة **نظام الإمامه العادلة** كنظام إسلامى لليمن ، وذلك بدلاًمن النظام الجمهورى ، أو النظام الملكى ، فكان

= الأحرار ، والمشايخ ، وكبار الضباط ، وكان التياراليسارى يتكون من الشباب والمثقفين ، وصغارالضباط والعناصر الحزبية التى كانت قد انتظمتها أحزاب رئيسة ، هى حزب البعث ، وحركة القوميين العرب ، والماركسيين اليمنيين . وكان الصراع دائراً بين اليمين الجمهورى واليسار الجمهورى حول كيفية أو أسلوب مواجهة الملكيين ، وقد تحول هذا الخلاف بين الفريقين إلى صراع عنيف تمثل فى انقلاب أو حركة ٥ نوفمبر ١٩٦٧ وبأحداث أغسطس ١٩٦٨ . أنظر : محمد يحى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، مرجع سابق جـ٥ ، ص ص ٢٢٩-٢٣٠ ولمزيد من التفاصيل أنظر :
– المرجع الذى سبق ، ص ص ٢١٥ – ٢٧٨ .

(١) إبراهيم بن على الوزير ، الحصاد المر ، لبنان ، دار إقرأ للطباعه والنشر ، ط١ ، ١٩٧١ ، « رسالة إلى الأمة » ص ص ٢٧-٢٩ ، « رسالة إلى العلماء » ص ص ٤١-٤٥ ، « رسالة إلى مجتهد » ص ص ٧٥-٧٧ و ص ٨٤ .

(٢) زيد بن على الوزير ، محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ١٦٢ . وقد اهتم آل الوزير بمؤتمر الطائف الذى عُقد فى شهر اغسطس ١٩٦٥ لأن مشروع السلام الذى أعلن فى المؤتمر قد استهدف حلاً سياسياً وعقائدياً معاً للمشكلة اليمنية من خلال تحديده للموقف العقائدى لدولة اليمن القائمة على نصرة دين الله وإعلاء كلمته والتقيد بتعاليم=

أقصى ما يبتغى آل الوزير الوصول إليه فكرياً ، وعملياً من خلال حزب اتحاد القوى الشعبية للخروج من هذه المشكلة هو « تطهير الأرض من قيادة الفسقة وسيادتهم ، وإقامة نظام الإمامة العادلة » لأنها فى نظرهم « أكبر وأنجح وسيلة توصل إلى نيل رضى الله ، وابتغاء وجهه فى الدنيا والآخره »[(١)] .

وقد أعتبر آل الوزير نظام الإمامة العادلة هو الحل الإسلامى باعتبار أن الإمامة العادلة تمثل الخطوط الرئيسية لمقومات الدولة الأساسية فى الإسلام **لأنها ترتكز على ما يلى**[(٢)] :-

١ - وجود جماعه منظمة ملتزمة بما كان عليه رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، وأصحابه مادامت هذه الجماعة ملتزمه بكتاب الله وسنة نبيه محمد صلى الله عليه وسلم ، ومن ثم فالإمامة العادلة هى قيادة تنفيذية لشريعة الله ، متبعة لها خاضعة لأحكامها ، بدءً بالإمام وإنتهاء بمعاونيه .

= «الشريعة الإسلامية» السمحاء ، وإقامة دولة يمنية تحت اسم « **الدولة اليمنية الإسلامية** » تقوم على أحكام الشريعة الإسلامية ، ومن ثم فمؤتمر الطائف يعتبر فى نظر آل الوزير إحدى المحاولات العميقة المغزى فى الطريق لإقامة حكم مستقر يرتكز على عقيدة ثابتة .

- نفس المرجع السابق ، ص ١٥٤ وللمزيد أنظر :
- المرجع السابق ، ص ص ١٥٤-١٦٢ .
- محمد يحى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، مرجع سابق ، جـ٥ ، ص ص ٢٣٩ - ٢٤١ .
- إتحاد القوى الشعبية اليمنية ، مؤتمر الطائف ... نصوص ووثائق جمعها زيد بن على الوزير ، دن ، دت .

(١) إبراهيم بن على الوزير، الحصادُ المر ، مرجع سابق ، رسالة إلى مجتهد ص ٧٨ . وقد أُعيد طباعة هذه الرسالة فى كتيب مستقل دون أى تعديل فى محتواها أو مضمونها ، وهذا يدل فى رأينا على مدى تمسك آل الوزير بالإمامة بمفهومهم الخاص كركيزه لفكرهم السياسى حتى نهاية عقد الثمانينات - أنظر :
إبراهيم بن على الوزير ، رسالة إلى مجتهد ، بيروت ، دار المناهل للطباعة والنشر ، ط٢ ، ١٩٨٦ ، ص ص ٢٩-٣٠ .

(٢) ———— ، الحصاد المر ، مرجع سابق ، خطوط رئيسية عن المقومات الأساسية للدولة فى الإسلام ص ١٤٨ - ١٩٠ . وقد عمدنا إلى إيراد ركائز نظام الإمامة العادلة نظراً لأهميتها ، باعتبارها كانت أول رؤية إسلامية ، واضحة لنظام الحكم ، ولأنها مثلت فيما بعد الإطار الفكرى والسياسى لآل الوزير .

٢ - التزام أولى الأمر التنفيذيين فى الإمامة ، من الإمام ومعاونيه ، **بمبدأ الشورى** كمبدأ إسلامى ، فالأمه لها الحق فى اختيار الحاكم ومراقبته ومعاونيه ، وللأمة الحق فى المشاركة السياسية باستشارة رأيها على أن يكون الترجيح فى الرأى مستنداً إلى الكتاب والسنه ، وأهل الرأى والاختصاص ، وأن يتم ترجيح جانب الأكثرية لكل عمل يحتمل أن يعود عليهم بنفع أو ضرر[١] .

٣ - إن تكون البيعه هى طريق تولى الإمامة فلا اكراه فيها[٢] ، وذلك إقتداء بسنة الخلفاء الراشدين ، إذ لم يُكره أحد على مبايعتهم ، فالبيعة هى رضاء الأكثرية بكل حريه .

٤ - إن من حق الإمام إذا ما حكم بما أنزل الله وعدل فى الرعية ، السمع والطاعة فى المعروف ، إذ لا طاعة لمخلوق فى معصية الخالق ، مستنداً فى ذلك إلى مسند الإمام زيد « حق على الإمام أن يحكم بما أنزل الله فإذا فعل فحق عليهم أن يسمعوا ، ويطيعوا ويستجيبوا ، وكل إمام لا يحكم بما أنزل الله فلا طاعة له »[٣] .

٥ - تقوم الدولة الإسلامية على مؤسسات ، إذ إن الهيكل الأساسى للدولة الإسلامية ، ممثلا فى أولى الأمر ، يتكون من[٤] :

- الجهاز التنفيذى ، الإمام ومعاونوه ..
- مجلس شورى الأمه ..
- القضاء ..
- علماء الأمة ..

٦ - يمثل مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، والدعوة إلى الخير ، والإيمان

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٥٥ .
(٢) المرجع السابق ، ص ص ١٧٤-١٧٥ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٧٩ .
(٤) المرجع السابق ، ص ص ١٧٩-١٨٠.

بالله المهام الرئيسية للدولة الإسلامية ؛ بحيث تتفرع عن هذه المهام واجبات الدولة الإسلامية [1].

٧ – للأمة ككل وللمسلم كفرد الحق ، بل عليه الواجب ، فى القيام بدور المحاسب تجاه أولى الأمر ، فمن خلال نظام الحسبة يكون ، لكل فرد مسلم حق واجب فى رفع احتسابه إلى القضاء وبحرية تامة ضد أولى الأمر[2] .

٨ – إن مجتمع المؤمنين لا يرضى لدولته أن تقوم وتكون إلا على أرض إسلامية ، تحكمها الفكرة الإسلامية ومنهجها الإلهى ، بحيث تعيد دور دولة المدينة المنورة وتمثله خير تمثيل [3].

ونرى أن تمسك آل الوزير بنظام الإمامة العادلة ، كنظام سياسى مناسب لظروف اليمن السياسية ، والفكرية والاجتماعية التى كانت سائدة آنذاك يستند على **المرتكزات التالية** :-

١ – الرفض المبدئى لنظم الحكم الملكية ، ولنظم الحكم المستوردة من الشرق أو الغرب ، فهم يؤمنون بإقامة الدولة الإسلامية المؤسسة على شريعة الله بحيث تكون هذه الدولة إسلامية شورية ربانية [4] .

٢ – اتفاق رؤيتهم هذه مع روح الميثاق الوطنى المقدس لثورة ١٩٤٨ ، فمن استخلاصهم لنتائج وعبر ثورة ١٩٤٨ وانتفاضة ١٩٥٥ ، قدموا مساهمتهم هذه للخروج من الصراع السياسى ، والفكرى الذى كان سائداً فى الساحة اليمنية فى عقدى الستينيات ، والسبعينيات[5] .

٣ – الحفاظ على المسار الفكرى للزيدية من خلال تمسكهم العقائدى بالإمامة العادلة مستندين فى ذلك إلى حديث الإمام زيد فى مسنده « **من مات وليس**

---

(١) المرجع السابق ، ص ١٨١ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٨٢.
(٣) المرجع السابق ، ص ص ١٨٢–١٨٤ .
(٤) إبراهيم بن على الوزير ، رسالة إلى مجتهد ، مرجع سابق ، ص ٩٣ .
(٥) زيد بن على الوزير ، محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٩٧–٩٨ .

له إمام مات ميتة جاهلية إذا كان الإمام عدلاً براً تقياً .وهم بهذا التمسك اللفظى، والعقائدى للإمامة والتمسك بمبدأ الأمر بالمعروف، والنهى عن المنكر كمبدأ أصيل فى الفكر الزيدى، وكذلك مبدأ الحسبة ، تدل على محاولتهم إرضاء أتباع المذهب الزيدى ، وسعيهم لاستمالة العناصر الملكية ، ومؤيديها من المؤمنين بالمذهب الزيدى إلى صفهم فى إطار فكرى سياسى يتوافق مع أصول المذهب الزيدى ، وبما لا يتعارض مع الشريعة الإسلامية ، مع إظهار عيوب حكم أسرة حميد الدين بدءاً بنقضهم لأصول المذهب الزيدى لإقرارهم مبدأ توارث الحكم ، وإنتهاء بمخالفتهم شريعة الإسلام بعدم صرف أموال الزكاة فى مصارفها ، وجمعها أضعافاً مضاعفة ، وترك المسلمين من ابناء الشعب اليمنى عرضة للموت جوعاً بينما تتلف الحبوب فى مخازنهم وهى حق للمسلمين فريضة من الله(١).

٤ – تقديم رؤية فكرية عقائدية إسلامية يمكن أن تقنع الأطراف الإسلامية الأخرى ، وخاصة الشافعية منها ، بصواب رؤيتهم الفكرية ، فالإمامة وإن كانت اصطلاحاً زيدياً ، إلا أنها فى الأساس مصطلح لغوى إسلامى مستمد من أيات القرآن الكريم ، ومن أحاديث السنة النبوية الشريفة (٢). ثم إن هذه الرؤية دعوة لإقامة حكم إسلامى يسود فيه العدل ، والحق ، والمساواه ، ويتقيد بشريعة الله ، وسنة نبيه ، وإجماع المؤمنين فيما لا نص فيه من كتاب أو سنة .

ومن هنا نرى أن تمسك آل الوزير **بالإمامة العادلة** كان تكتيكاً مرحلياً توافق مع الظروف السياسية ، والفكرية ومع المناخ النفسى ، و العقائدى الذى ساد اليمن بعد قيام الثورة (٣) ، ومع تغير هذه الظروف ممثله فى بقاء النظام

---

(١) إبراهيم بن على الوزير ، الحصاد المر ، مرجع سابق ، رسالة إلى مجتهد ، ص ص ٨٨-٨٩ .

(٢) ———— ، الحصاد المر ، مرجع سابق ، خطوط رئيسية عن المقومات الاساسية للدولة فى الإسلام ، ص ص ١٥٣-١٥٤ .

(٣) زيد بن على الوزير ، محاوله لفهم المشكلة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ١١٤ .

الجمهورى ، وإستمراره ، رغم الهزات العنيفة التى تعرض لها ، وظهور قوى إسلامية ذات توجه سنى بدأت تنشط فكرياً ، وسياسياً على الساحة اليمنية إضافة إلى إحتكاكهم بالحركة الإسلامية خارج اليمن ، سعى آل الوزير إلى طرح رؤية فكرية جديدة ذات صيغة لغوية تتفق ، ومقتضيات الظروف السائدة ، وإن استدعى الأمر التخلى عن مصطلحات الإمام ، والإمامة العادلة ، وفى الوقت نفسه التمسك بالخطوط العامة لفكرهم السياسى ، وبالذات قضية الشورى ، وبناء مؤسسات دولة الإسلام . فقد استهل آل الوزير حلول القرن الخامس عشر الهجرى بالدعوة إلى إقامة « **دولة الإسلام** » على أساس من الشورى ، وحكم المؤسسات . ولم تختلف رؤيتهم لدولة الإسلام هذه عن تلك التى دعوا إلى إقامتها لإخراج اليمن من أزمته السياسية ، والفكرية الطاحنه [١] ، فيما عدا بعض التعديلات اللفظية التى لا تمس جوهرها .

فقد استبدل الجهاز التنفيذى ، الذى كان مكوناً من الإمام ومعاونيه ، برئيس الدولة ، وتكّون السلطان القضائى من القضاء العام ، والاحتساب العام مع إضافة محكمة الكتاب والسنة العليا التى يُرجع إليها عند الاختلاف والتنازع مع أولى الأمر وحكمها يكون القانون الفصل[٢].

ثانياً : فكر آل الوزير السياسى « فى التسعينيات »

مثلت مرحلة التسعينيات الحالية نقطة التحول الأساسية فى فكر آل الوزير مستفيدين فى ذلك من تلك الحرية الفكرية التى أتاحتها الوحدة للتحول من العمل الحزبى السياسى المحظور دستورياً إلى العمل الحزبى السياسى العلنى ،

---

(١) إبراهيم بن على الوزير ، الحصاد المر ، مرجع سابق ، خطوط رئيسية عن المقومات الأساسية للدولة فى الإسلام ، ص ص ١٤٨ - ١٩٠ .

(٢) ———— ، على مشارف القرن الخامس عشر الهجرى ، القاهرة ، دار الشروق ، ط٤ ، ١٩٨٩ ، ص ١٣٢ .

– ———— ، بين يدى المأساة ، حديث إلى اليمنيين النازحين ، بيروت ، منشورات العصر الحديث ، ط٢ ، ١٩٩١ ، ص ١٧ .

وفى الوقت نفسه كانت الفرصة مهيأة لطرح قضايا حساسة ، كالاختلاف المذهبى، والطائفى ، والمناطقى ، أو بمعنى أدق الزيدية والشافعية فى اليمن . وتتمثل رؤية آل الوزير لفكر الإمامة . ومن ثم للسلطة السياسية فى الإسلام ، فى هذه الفتره، فى قضيتين رئيسيتين ؛ تتمثل **أولاهما** فى رؤيتهم لفكر الإمامة عند الزيدية ، وتتعلق **الثانية** : برؤيتهم الذاتية للإمامة ، ومن ثم رؤيتهم للنظام السياسى فى الإسلام .

أ - موقف آل الوزير من الإمامة عند الزيدية :

تنطلق رؤية آل الوزير لفكر الإمامة عند الزيدية من تحليلهم لأسباب الخلاف الذى وقع بين المسلمين حول الإمامة أوالخلافة ، للوصول إلى **تحليل أسباب فشل النظرية السياسية الزيدية** فى اليمن ، هادفين بذلك إلى وضع هذه الرؤية فى إطارها الإسلامى العام .

بدايةً ينكر آل الوزير وجود نص خفى أو جلى عن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، ينص على خلافة أبى بكر الصديق ، مدعمين وجهة نظرهم بالحجج العقلية المستمدة من التاريخ الإسلامى . فهم يرون أن حديث « **الأئمة من قريش** » لم يطرح يوم السقيفة للاحتجاج به ، لمعرفة أصحابه بأنه ليس دليلاً يُحتج به ، فلو كان هناك نص من النبى ، صلى الله عليه وسلم ، على خلافة « أبى بكر » لقطع هذا النص كل نقاش ، ولماجرؤ البعض على رفض مبايعته ، كما فعل « سعد بن عبادة » الذى ظل على موقفه حتى توفاه الله [١] .

ويشكك آل الوزير فى صحة حديث « **الأئمة من قريش** » من منطلق أنه لو صح هذا الحديث ولم يكن من اختراع الأمويين ، فهو حديث إخبارى يخبر بما يكون عليه الحال ، وليس أمر شرعى دينى يوجب حق قريش وحدها فى الحكم ، فهذا الحديث إن صح فهو إخبار بما يكون لا بما يجب أن يكون [٢] .

ومن **ناحية أخرى** فآل الوزير يرون بأن المسلمين لم يطرحوا غداة يوم

---

(١) زيد بن على الوزير ، محاولة فى تصحيح المسار ، بريطانيا - ريتشموند سارى مركز التراث ، والبحوث اليمنى ، ط١ ، ١٩٩٢ ، ص ص ١٧٤ -١٧٦ .

(٢) المرجع السابق ، ص ص ٧٤-٧٥ وص ٨٢ .

السقيفة فكرة « لقد اختاره لديننا فلنختره لدنيانا» لإثبات أحقية أبى بكر بالخلافة ، إذا أن إمارة الصلاة لا تدل ، ولا تعنى النص الصريح ومن ثم بالضرورة التأهيل للإمارة السياسية ، فقد كان رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، يبعث أميراً يقود الجيوش ، ومعه مُعلم يُبشر للإسلام ، ويقيم الصلاة ، ويأخذ الزكاة وأحياناً كان يجمع بينهما . ومن هنا فهم يرون اختيار أبى بكر للإمارة لم يكن بنص ، ولم يكن بسبب أنه صلى بالناس فى مرض الرسول ، صلى الله عليه وسلم ، وإنما كان بفضل عوامل أخرى سياسية ، وتكتيكية ، وعصبية ، وقبلية ، ومن ثم فليس لإمامة الصلاة عند الصحابة تأثيرها فى الإمامة السياسية [١].

وبالمثل يرفض آل الوزير القول بوجود نص جلى أو خفى عن النبى ، صلى الله عليه وسلم ، يدل على إمامة على بن أبى طالب . فحديث الغدير لم يطرحه أتباع الإمام على للاحتجاج به على إمامته ، ولو كان هناك نص لوجب على على الخروج على الخلفاء الثلاثة الذين سبقوه ، كما أن خطب الإمام على لا تدل على النص فيه ، أو القول بأن أبا بكر قد خالف الله ورسوله ، ولو كان هناك نص لقاله ثم إن الإمام على قد رفض تولى الخلافة عقب مصرع الخليفة الشهيد « عثمان » وقال « أن أكون وزيراً خير لكم منى أميراً » . فكيف يرفض الإمام على نصاً نبوياً ، وإن تأخر تحقيقه [٢]. ولذلك يفسر آل الوزير حديث الغدير بأنه دعوة إلى محبة الإمام ، وأهل بيته ، ودعوة إلى الوقوف فى صفه عندما يتولى شئون المسلمين [٣].

ترتب على إنكار آل الوزير وجود النص إقرارهم بصحة خلافة الشيخين وشرعيتها ، بل إن الخلافة الراشدة قد مثلت عند آل الوزير الإطار النظرى ، والتطبيق العملى للفكر السياسى الإسلامى الذى قدمه الإسلام على هدى القرآن الكريم والسنة ، حيث التزمت الخلافة الراشدة بثوابت الشريعة الإسلامية [٤]،

(١) المرجع السابق ، ص ص ١٧٦ – ١٧٨ .
(٢) المرجع السابق ، ص ١٧٤ وص ص ١٧٨–١٨٦ .
(٣) المرجع السابق ، ص ١٩٠ وللمزيد أنظر ص ص ١٨٧ – ١٩٢ .
(٤) المرجع السابق ، ص ص ٤٣–٤٤ .

وإن بداية الإنحراف قد بدأت فى عهد بنى أمية الذين حّولوا الخلافة الراشدة إلى ملك فردى وراثى عضوض ، فتحولت الحكومة الإسلامية من قاعدة « **الشورى والانتخاب** » من أهل الحل والعقد إلى قاعدة « **القوه تغلب الحق** » ففتحوا بعملهم هذا للأقوياء باب التغلب ، وهدموا قاعدة الشورى وسلطة الأمه [١].

أدى الانقلاب الأموى إلى خلق أزمة فى الفكر السياسى فى الإسلام ، إذ ساد الظلم السياسى ، والاقتصادى ، والاجتماعى ، فافتقد العدل . ولذلك فآل الوزير يرون أن ثورة زيد بن على ضد بنى أميه لم تقم على أساس مذهب زيد الفقهى ، وإنما على أساس القاعدة الإسلامية التى تقر بوجوب الخروج على الحاكم الظالم ، فالإمام زيد إنما خرج داعياً لإقامة العدل آمراً بالمعروف ، وناهياً عن المنكر .

وتأسيساً على ذلك فآل الوزير يتفقون مع أولئك الذين يرون بأن زيداً لم يحصر الإمامة ، أوالخلافة فى أبناء فاطمة من ذرية الحسن أو الحسين ، مقدمين بذلك الحجج العقلية . فزيد لم يدع إلى « **الوراثة السياسية** » وإنما دعا الى الاختيار ، والانتخاب كأسلوب لتولى السلطة السياسية ، مؤسساً دعوته على صحة بيعة أبى بكر ، وعمر للخلافة ، وباعتبار الخلافة عقد اجتماعى تنبع من مصلحة المسلمين ، يراعى فيها الفائدة ومن ثم فهى ليست أصلاً من أصول الدين [٢].

ويدعم آل الوزير رؤيتهم بالقول بأن تلميذ الإمام زيد بن على الأقرب ، وهو سليمان بن جرير يرى بأن الإمامة شورى بين خيار الأمة ، وفضلائها يعقدونها لأصلحهم لها ، إذ أن «الإمامة شورى فيما بين الخلق» ، وإلى هذا الرأى ذهب ابن الإمام زيد ، وحامل مذهبه عيسى بن زيد بن على . ويرى آل الوزير أن

---

(١) زيد بن على الوزير أزمة الفكر السياسى (٢) الدائرة الضائعة ، أوراق مطبوعه ، ١٩٩٤ ص ٣ وهو فى هذا الرأى يتفق مع محمد رشيد رضا . أنظر :
– محمد رشيد رضا ، مرجع سابق ، ص ص ٥١–٥٣ و ص ١٤٥ .

(٢) زيد بن على الوزير ، عندما يسود الجفاف ، مأساة التمذهب ، بريطانيا – ريتشموند سارى ، مركز التراث والبحوث اليمنى ، ط١ ، ١٩٩٣ ، ص ١١٤ . وانظر كذلك :
– ———— ، محاولة فى تصحيح المسار ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

أتباع الإمام زيد كسليمان بن جرير ، والحسن بن صالح ، وأتباعها قد بنوا رأيهم هذا على نهج وخط الإمام زيد نفسه [١]. كما أن أشد أتباع الإمام زيد بن على تعصباً ، وهم الجارودية لم يقولوا بالنص الجلى الصريح على إمامة على ابن أبى طالب ، وإنما بالوصف ، أو بما اصطلح عليه بالنص الخفى .

فإذا كانت الجارودية أشد أتباع الإمام زيد تعصباً لا تقول بالنص الجلى ، فإن ذلك دليل على أن الإمام زيد لم يقل « **بالوراثة السياسية** » ، أو « **النص** » أو « **القرشية** » ، [٢]. ولكن أيضاً لم يصل أحد بعد إلى الدليل الحاسم فى أن زيداً لم يقل بالقرشية [٣]. وهم هنا يحاولون أن يوفقوا بين الرأيين لإرضاء الطرفين .

وتأسيساً على ما سبق يرى آل الوزير أن الإمام القاسم الرسى قد عدل نظرية زيد السياسية تعديلاً جذرياً بحصره للإمامة فى البطنين من أبناء على من فاطمة . وإذا كان آل الوزير قد برروا هذا التعديل بالقول بأن الإمام القاسم الرسى قد أدخل هذا التعديل ليقارع حجة العباسيين الذين استندوا على **العصبية البشرية** لتبرير شرعية حكمهم مُقدماً **العصبية الدينيه** لبلورة أحقية آل البيت بالحكم ، وجعلها قضية دينية عقائدية [٤]، فإن آل الوزير قد تجاهلوا غلبة الفكر الشيعى الإمامى على فكر الإمام القاسم ، بدليل أن هذا الإتجاه الفكرى قد استمر فى التصاعد إلى أن بلغ ذروته فى فكر حفيده الهادى ، فالهادى رغم أنه قد بلغ درجة الاجتهاد إلا أنه قلد جده القاسم فى حصر الإمامة فى البطنين [٥] باعتبار أن الإمامة قد أصبحت منذ جده القاسم أصلاً من أصول الدين لا يحق لأحدٍ من الخلق تعديلها .

---

(١) انظر : زيد بن على الوزير ، عندما يسود الجفاف ، مرجع سابق ، ص ص ١١٥ – ١١٦ .
– ________ ، محاوله فى تصحيح المسار ، مرجع سابق ، ص ٨٠ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٨٠ .

(٣) المرجع السابق ، ص ٨٢ .

(٤) زيد بن على الوزير ، أزمة الفكر السياسى (٦) ، أوراق مطبوعة ، ١٩٩٤ ، ص ٣ .

(٥) ________ ، عندما يسود الجفاف ، مرجع سابق ، ص ٨٦ .
– ________ ، أزمة الفكر السياسى (٦) ، مرجع سابق ، ص ٣ .

وتكتمل رؤية آل الوزير الفكرية للإمامة عند الزيدية فى تقديم أسباب إخفاق النظرية السياسية الزيدية ، وفى نقل الفكر إلى الواقع ، مرجعين ذلك إلى عدم **تحويل النظرية إلى مؤسسات سياسية** قائمة ، وإلى **الجمود الفكرى** الذى أصاب النظرية السياسية الزيدية ، ثم أخيراً **التأثير القوى للتيار السنى** على الفكر الزيدى ، والذى يجيز الاستخلاف ووراثة الحكم ، وتدعوا إلى طاعة الحاكم الجائر وعدم الخروج عليه ما لم يُظهر كُفراً بواحاً (١) .

ويُعد فشل النظرية السياسية الزيدية فى بناء مؤسسات دولة الإمامة السبب المباشر ، والخطوة الأولى لانحرافها عن المسار الذى رسمته النظرية ، مثلما انحرفت مؤسسة الخلافة الراشدة ، فتحول مبدأ الشورى فى الانتخاب عند الزيدية إلى حصرها فى البطنين ثم إلى وراثة فى الحكم ، فى مناخ فكرى وسياسى قام أساساً لمناهضة هذا الاتجاه ومحاربته ، ومن ثم بدأ التناقض فى العمل بين النظرية والتطبيق . ومع أن انتخاب المنصور بالله محمد بن يحيى حميد الدين إماماً لليمن عقب وفاة الإمام شرف الدين كان خطوة هامه لإنهاء مبدأ الوراثة فى الحكم فى اليمن ، لكنها خطوة لم تكتمل ، إذ خلفه ابنه الإمام يحيى الذى انحرف بالنظرية السياسية الزيدية ، ونقض قواعدها من الأساس ، فتحول من إمام « للدولة اليمنية الإسلامية » إلى مَلك ظالم « للمملكة المتوكلية اليمنية » مُحدِثاً ، ولاية العهد(٢) ، فقضى بعمله هذا على الأسس الفكرية للإمامة نفسها ، و من ثم على النظرية الزيدية ككل(٣) .

مهد هذا التحليل لأسباب فشل النظرية السياسية الزيدية من قبل آل الوزير الطريق لإضفاء الشرعية الدينية على ثورة ١٣٦٧هـ / ١٩٤٨م باعتبار أن

---

(١) ———— ، محاولة فى تصحيح المسار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٦-٢٧ ، ص ص ٨٠-٨١ ، ص ٢١٨ -٢٢١ .

(٢) لمزيد من التفاصيل أنظر : زيد بن على الوزير ، محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، مرجع سابق ، ص ص ٨٥ -٨٩ .

(٣) أحمد بن محمد بن عبد الله الوزير ، حياة الأمير على بن عبد الله الوزير ، بيروت ، منشورات العصر الحديث ، ١٩٨٧ ، ص ص ٤٢٣ - ٤٢٧ وص ٤٣٥ - ٤٣٦ .

أسـرة آل الوزير لعبت دوراً أساسياً فى قيـامهـا ، وتحمـلت أكثـر مـن غـيرهـا نتـائـج فشلها من إعدام قادتها كعبد الله بن أحمد الوزير ، وعلى عبد الله الوزير وملاحقة أفرادهـا من قبل ولى العـهـد أحمـد الذى تولى الإمامة عـقب مـقتل أبيه الإمام يحيى . لذلك فـقد اعـتبـر آل الوزير ثورة ١٩٤٨ أول ثورة زيدية مـعاصـرة قامت وفقاً لما يدعوا إليه المذهب الزيدى ، مستـمدة شـرعيتها من مبايعة خمسة وثلاثين عالماً من علماء أهل اليمن ، وخمسة عشر شيخاً من مشايخها ، مبايعين عبد الله بن أحمـد الوزير إماماً ، وموافقين على الفتوى بقتل الإمام يحيى ، جزاء لمظالمه التى ارتكبها طيلة حياته ، بموجب المذهب الزيدى الهادوى الذى يفرض على المسلمين الخروج على الإمام الظالم وقتله (١) ، فعُرفت ثورة ١٩٤٨ بثورة الدستور ، وثورة العلماء(٢). ووصل الأمر إلى اعتبار ثـورة ١٩٤٨ « امتداداً حديثاً لتلك الثورات العظيمة التى قادها آل البيت ، وساندهم عليها أئمة ، وفقهاء وعلماء الإسلام »(٣). هـذه القـدسية لثـورة ١٩٤٨ تشمل أيضاً الميثاق الوطنى المقدس

---

(١) عـبد الله على صبرى ، « الثـورة الأم » ، صحـيفة الشـورى ، العدد ١٦٦ ، الأحد ١٩٩٥/٢/٢٩م ص ٧ . ومن الجدير بالذكر أن رجـال ثورة ١٩٤٨ ومن بينهم بعض آل الوزير قد أيدوا عملية قتل الإمام يحيى وولى العهد ، لكن آخرين ومن بينهم الأمير على عبد الله الـوزير عارض عملية الاغتيـال ، ودعا إلى الخروج على الإمـام يحيى عن طريق الثورة عليه ، وإعلانها فى جميع أنحاء اليمن على أن يقودها مجموعة من سادة اليمن كعبد الله بن أحمد الوزير، وعلى بن عبد الله الوزير ، وعبد الله بن على بن عبد الله الوزير والسيد حسين بن عبد القادر ، والسيد على بن حمود شرف الدين . بحيث يخرج الجميع على الإمام مطالبين بتغيير أوضاع حكومته ، والمطالبة بحق الشعب ، ورد الأمر شورى بين المسلمين ، وإلغاء ولاية العهد ، وبذلك تكون الثورة على الإمـام يحيى عن طريق الشعب نفسه لأن الاغتيال سيؤدى إلى ردة فعل شعبية مضادة لعملية الإغتيال نظراً للقدسية التى تملكت فى نفوس الناس ، لكن وقبل بداية الثورة بشهر اقتنع الجميع بضرورة الاغتيال ، للمزيد أنظر : أحمد بن محمد بن عبد الله الوزير ، مرجع سابق ، ص ص ٤١٢ - ٤٣٦ .

(٢) إبراهيم بن على الوزير ، « فى ذكرى ثورة ١٩٤٨» ، صحيفة الشورى ، العدد ١٦٦ ، الأحد ١٩٩٥/٢/٢٩ . الجدير بالذكر أن منفذ اغتيـال الإمام يحيى الشيخ على ناصر القردعى لم يقتنع بذلك إلا بعد أن استمع بنفسه إلى فتوى الشهيد حسين الكبسى الذى أفتى بقتل الإمام يحيى فاقتنع الشيخ القردعى ونفذ العملية .

(٣) المرجع الذى سبق ، ص١ .

أو ما يمكن تسميته بدستور ثورة ١٩٤٨ ، فمع أن هذا الميثاق قد أبقى على شكل النظام السياسى السابق وهو نظام الإمامة ، إلا أنها فى نظرهم إمامة غير مطلقة اليد بل مقيدة بمبدأى الشورى والدستور ، كما تختلف عن نظام الإمام يحيى بأنها إمامة غير وراثية قائمة على حق الانتخاب « **المبايعه** » للإمام من قبل ممثلى فئات المجتمع المختلفه ، وعلى مؤسسات دستورية (١).

وعلى الرغم من أهمية التحليل الذى قدمه آل الوزير لتفسير أسباب فشل النظرية السياسية الزيدية محاولين بذلك إيجاد حل توفيقى بين المدافعين عن نظام الإمامة الزيدية ، والمنتقدين له من التيار السنى كمحاولة للتقرب منهم ، رغم ذلك فإن هذا التحليل قد تجاهل ، فى رأينا ، أسباباً أخرى ، وملابسات صاحبت تأسيس حكم الأئمة الزيدية فى اليمن ، ولازمته حتى سقوطه .

فلم يكن تعديل الهادى للنظرية السياسية الزيدية بحصره الإمامة فى ابناء فاطمة الخلل الوحيد فى فكر الهادى السياسى ، إذ سيطر الفكر الشيعى الإمامى على فكر الهادى السياسى الزيدى وأفرغه من محتواه الفكرى المتميز ، والمعتدل حتى فى أشد الحالات تطرفاً (والذى تمثل فى فكر الجاروديه) ، خاصة وأن نظرية الهادى قد وضعت موضع التطبيق الفعلى على أرض الواقع .

تبع هذا التحول الفكرى إنتقال الإمامة من الهادى إلى ابنه المرتضى محمد بناء على وصيته ، ثم انتقالها إلى ابنه الآخر الناصر أحمد فأحفاده ابناء الناصر الذين اختلفوا فيما بينهم متنازعين أمر الإمامة ، حتى نشبت الحروب فيما بينهم؛ ومع أن هذا الخلاف كان مؤشراً مبكراً على وجود خلل أساسى فى نظرية الهادى السياسية – كان من الواجب التنبة إليه وتصحيحه – إلا أن حركة التفاعل بين الفكر والحركة قد جُمدت حيث فشل أئمة الزيدية ، وعلماؤها فى تصحيح مسار نظرية الهادى من خلال وضع ضوابط فعلية ، وعملية لمنع تعدد الدعاة الذين كانوا يحتكمون فى الغالب إلى مبدأ القوة ، وسلطة القهر ، والتغلب .

---

(١) عمر محمد عمر « ثورة ١٩٤٨ والمشروع الحضارى اليمنى » ، الشورى ، العدد ١٦٦ ، ص ٧ .

كان التحول الفكرى ، والحركى المبكر فى فكر الهادى السياسى ، ثم انتقال الإمامة إلى ابنائه ، وأحفاده من بعده ، ترسيخ مبكر لا لمبدأ الحصر فحسب بل أيضاً بداية مبكرة لما يمكن أن نطلق عليه مبدأ **« الاستخلاف والتوريث غير المُعلن »** ، إذ إن التطور التاريخى والسياسى لحكم الأئمة الزيدية فى اليمن قد انتقل مباشرة من الحصر إلى الوراثة دون حتى الالتزام بما نادى به الهادى نفسه، ومن هنا فمبدأ الوراثة السياسية ، والاستخلاف ، وسياسة الغلبة ، والأمر الواقع لم تقتبس من مذاهب السنه ، وإنما ترافقت مع تأسيس النظرية الهادوية السياسية ، وتأسيس دولة الأئمة الزيدية فى اليمن .

إن التساؤل الهام هنا هو : هل كان سيحكم آل الوزير ـ فيما لو نجحت ـ ثورة ١٩٤٨ ـ بغير ما استنه أئمة الزيدية السابقين ؟ **لقد توصلت الباحثه إلى أن** تحويل الإمام يحيى اسم « الدول اليمنية الإسلامية » قد ارتبط تاريخياً بالمذهب الزيدى ، ومن هنا فإطلاق اسم « المملكة المتوكلية اليمنية » يتفق مع كونه قد أصبح زعيماً لليمن بجميع مذاهبه ، وفى الوقت نفسه يتفق مع ما كان سائداً فى المحيط الإقليمى من ارتباط أسماء هذه الدول بأسماء ملوكها ، وسلاطينها . ومن ناحية **ثانية** فإن تسمية ولى للعهد تُعد خطوة ذكية من الإمام يحيى لقطع دابر الخلاف ، ولتقرير أمر واقع لمبدأ « الاستخلاف غير المعلن » وتحويله إلى « استخلاف معلن » .

٢ - الإمامة فى فكر آل الوزير :

اتسم فكر آل الوزير حول الإمامة كمصطلح لفظى ، وعقائدى فى الوقت الحاضر بعدم الوضوح ، بنفس الدرجة التى اتسم بها فكرهم السياسى حول الشورى ، ومؤسسات دولة الإسلام ، فبعد التمسك بنظام الإمامة العادلة كنظام سياسى مناسب لليمن ، تخلى آل الوزير عن هذا النظام ، ثم عادوا إلى الدفاع عن الإمامة كفكر لتقبل البديل القائم ، والاعتراف بالأمر الواقع ، وهو النظام الجمهورى . وللقبول بهذا البديل القائم برأ آل الوزير الإمامة كفكر من حكم

أسرة حميد الدين الملكية – التى لبست ثوب الإمامة – إذ إنهما نظامان مختلفان تماماً. ومن هنا فالعداء ليس بين النظامين الإمامى والجمهورى وإنما هو بينها وبين الملكية .

هذا الرأى يمثل **أحد عناصر التجديد للفكر السياسى لآل الوزير** من خلال محاولة خلق تزاوج فكرى بين الموروث السياسى التاريخى للفكر الزيدى ، والفكر السياسى المعاصر الوافد ، ومن ثم طرح رؤيتهم الفكرية المعاصرة للنظام السياسى الإسلامى ، فكانت الخطوة الفكرية الأولى لآل الوزير هى محاولة إيجاد توازن فكرى يحافظ على الموروث الفكرى التاريخى للزيدية ، ويتقبل فى الوقت نفسه الفكر الوافد المطبق فعلاً على أرض الواقع ممثلاً بالنظام الجمهورى ، واستمراره ، وحتى يتم خلق هذا التوازن الفكرى سعى آل الوزير إلى جعل النظامين ، الإمامى والجمهورى ، شيئاً واحداً نظراً لضيق نقاط الخلاف بينهما . فالإمامة من وجهة نظرهم ، لا تضيق بنظام تلتقى منطلقاته مع منطلقاتها الأساسية كالانتخاب والشورى ، وإذا ما تم إضافة شرطى الانتخاب العام ، وتحديد الفترة الزمنية فإن النظامين يبدوان نظاماً واحداً ، مبررين سبب حدوث مواجهة بين النظريتين إلى حدوث تداخل ، والتباس حصل بينهما لا غير(١) .

لقد وجد آل الوزير أخيراً أن ملامح التقارب بين النظامين كثيرة ، وأن الفوارق بينهما ليست حاسمة ، بل يوجد تجانس ، والتقاء فى نقاط كثيرة لأن الجمهورية هى التطور والامتداد الطبيعى لنظام الإمامة الذى توقف(٢) ، وأنهما كنظامين سياسيين خير ما قدمته السماء والأرض(٣) . وحتى تكتمل رؤية آل الوزير الفكرية للإمامة كفكر ونظام ، كان لابد من تقويض الأسس الفكرية

---

(١) زيد بن على الوزير ـ محاولة فى تصحيح المسار ، مرجع سابق ، ص ص١١١–١١٢ .
ويلاحظ أن الأستاذ إبراهيم بن على الوزير قد أضاف هذين الشرطين فيما بعد إلى نظام الدولة الإسلامية ، الذى تبناه مؤخراً كما سنرى فيما بعد .

(٢) المرجع الذى سبق ، ص ١١٣ .

(٣) المرجع الذى سبق ، ص ص ١١٧–١١٩ .
– زيد بن على الوزير ، أزمة الفكر السياسى (٣) أورق مطبوعة نشرت فى صحيفة =

والتاريخية لحكم الإمامة فى اليمن ، لذلك كان التحول الفكرى الأهم لآل الوزير حول الإمامة هو التشكيك فى تلك الأحاديث التى استندوا إليها عقائدياً سابقاً ، بل نكران وجودها أصلاً ، كمثل حديث « **من مات وليس فى عنقة بيعة لإمام مات ميتة جاهلية، إذا كان الإمام عدلاً براً تقياً** » ، إذ لو كان هذا الحديث وأمثاله متداولاً ، ومعروفاً لسموا « أبا بكر » بالإمام ، فعدم اختيار كلمة الإمام للخليفة الأول تدل على غياب الكلمة من قاموس السياسة (١) ومن ثم فقد طرح آل الوزير مفهوم « **القيادة الجماعية** » كبديل عن الإمامة العادلة ، فالقيادة الجماعية ممثلة فى أولى الأمر تنبثق من الأمة ، وقد استدلوا على مفهوم القيادة الجماعية من أن أولى الأمر قد جاءت فى القرآن الكريم بصيغة الجمع(٢) .

وانطلاقاً من هذا المفهوم فإن اسم الدولة الإسلامية ، واسم الخليفة ثم الإمام فيما بعد ، هى أسماء من صنع المسلمين أنفسهم ، وليست بالنص ، أما ما هو من أصول الدين فهو قيام « **دولة الأمة** » عن طريق القيادة الجماعية القائمة على الثوابت ، وأولها الشورى فى الأمر ؛ إن التخلى عن الإمامة ، ونكران

= الحزب الشورى ، ص ص ٢-٣ .
الملاحظ أن الأستاذ زيد الوزير قد دافع عن الإمامة كفكر بتبرئتها من وزر حكم أسرة حميد الدين ، ذلك أن الإمامة شئ وحكم أسرة حميد الدين الملكى شئ آخر ، وأنه لا يوجد عداء بين النظامين الجمهورى والإمامى ، إذ إن الخلاف بينهما محدد للغايه ؛ فالإمامة تلتقى منطلقاتها مع منطلقات النظام الجمهورى كالانتخاب والشورى ، بل تتبناه بقوة ، فإذا أضفنا إلى مواصفات الإمامة شرطى « الانتخاب العام » ، وتحديد الفتره الزمنيه ، فإن النظامين يبدوان نظاماً واحداً ، ويعتقد الأستاذ زيد أن الجمهورية هى التطور والامتداد الطبيعى لنظام الإمامة الذى توقف ، ومن ثم فزيد الوزير يرى أن النظامين الإمامى والجمهورى هما خير ما قدمته السماء والأرض ، وأنه شخصياً من دعاة الجمهورية الحقيقية ، ويرى فيها المثل الأكمل لجهود البشرية . وفى رأينا أن هذا التناقض الفكرى بين طرح الإمامة العادلة ثم الدفاع عنها لتبرير القبول بالجمهوريه يمكن تفسيره بالظروف السياسية والفكريه لكل فتره زمنية .

(١) زيد بن على الوزير ، أزمة الفكر الإسلامى (٣) النموذج الذى غاب ، مرجع سابق ، ص ص ٢-٣ .
- إبراهيم بن على الوزير ، الحصاد المر ، خطوط رئيسية لمقومات الدوله ، مرجع سابق ، ص ١٥٣ .

(٢) زيد بن على الوزير ، أزمة الفكر الإسلامى (٣) ، مرجع سابق ، ص١ .

وجودها نهائياً من قبل آل الوزير يمكن تفسيره بأمرين ،**أولهما** إصدار فتوى شرعية من قبل عدد من كبار علماء الزيديه ، يمثلون اللجنة التحضيرية لحزب الحق ، حيث تنص هذه الفتوى بعدم وجود مكان للإمامة ، ولا قبول للحكم باسمها إلا في حدوده معناها اللغوى من القدوة الحسنة [(١)] ، **وثانيهما** بروز حزب التجمع اليمنى للإصلاح كحزب ذى توجه سنى له مكانته السياسية ، والفكرية على الساحة اليمنية ، خاصة ، بعد تحقيقه لنتائج جيدة في الانتخابات التشريعية في شهر إبريل ١٩٩٣ ، هذا إلى جانب اتساع علاقة آل الوزير بعلماء ، ومفكرين إسلاميين ذوى توجه سنى من خارج اليمن .

دفعت هذه التحولات الفكرية ، والسياسية آل الوزير إلى العودة إلى الخطوط العامة لفكرهم السياسي ، والتي تتلاءم مع الظروف الموضوعية ، والسياسية والفكرية منها ، وتتفق في الوقت نفسه مع النظام الأساسي لاتحاد القوى الشعبية ، فقد مثلت الشورى ، والدعوة إلى إقامة دولة إسلامية مستندة إلى حكم المؤسسات خطين فكريين ثابتين في فكر آل الوزير ، وتمسك آل الوزير بهذين الخطين حتى في إطار دعوتهم لإقامة نظام سياسي على أساس الإمامة العادلة ، ومن هنا فهذان الخطان يمثلان المتغير الثابت لفكر آل الوزير ، فالشورى في الأمر شورى ملزمة ، الغاية منها هي الحيلولة دون الاستئثار بالسلطة ، أو الثروة، أو بحياة البشر ، ومصائرهم إذ لا طاعة لحاكم جائر ، ولا وراثة لحكم[(٢)] . ومن ثم فحكم الشورى يقوم على حق كل مواطن في اختيار كل حاكم يحكمه ، وكل مندوب يمثله ، وفي ممارسة حقوقه المدنيه ، وحرياته في الفكر والرأى ، والسياسة والتجمع .[(٣)] .

---

(١) صحيفة الأمة ، البيان حول الإمامة والخلافة ، العدد السابع ، الخميس ١٩٩١/١٢/٥ ، ص ٢ .

(٢) إبراهيم بن على الوزير ، خطوط رئيسية عن المقومات الأساسية للدوله ، ص ص ١٦٣-١٧٤ – صحيفة الشورى ، العدد ١٥٦ ، ص ٨ .

(٣) اتحاد القوى الشعبية ، النظام الأساسي دن، دت ، ص١٧ .

– عبد المولى سعيد مغلس ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

تتفق مبادئ الشورى التى قدمها آل الوزير ، فى إطارها العام(١)، مع تلك المبادئ التى طرحها حزب التجمع اليمنى للإصلاح فى برنامجه السياسى(٢)، ومع أن هذا الالتقاء الفكرى يمكن أن يُعد محاولة من آل الوزير للاقتراب أكثر من فكر التيار السنى ، بجعل الشورى ركيزة المحور السياسى لنظام حكم إسلامى ، إلا أنهم احتفظوا فى الوقت نفسه برؤيتهم الفكرية الخاصة فى إطار توجه إسلامى يتكون من عدة محاور تشكل فى مضمونها رؤية إسلامية اجتهاديه للإسلام كنظام شامل للحياة (٣).

إهتم آل الوزير اهتماماً بالغاً بدور المعارضة فى الحياة السياسية الاسلامية من خلال محاولتهم تأصيلها إسلامياً ، وأن يكفل الدستور ، والقانون حقها فى ممارسة العمل السياسى باعتبارها صمام أمان لحماية النظام ، والدولة والشعب من انحراف الحاكم أو تسلطه ، ولذلك يطالب آل الوزير بمنح المعارضة

---

(١) الشورى كانت فى مفهومهم السابق أهل الحل والعقد ، أو ما أطلقوا عليه أهل الشوكة ، وكانوا يمثلون فى فترة الستينيات ، والسبعينيات مشايخ اليمن ، وأعيانها ، وعلماءها وساستها هؤلاء هم الذين يمثلون أهل الحل والعقد ، بحكم وجاهتهم القبلية ، أو الاجتماعية ، أو السياسية لا باختيار الشعب لهم أو انتخابهم ، أنظر :
مؤتمر خمر : نصوص و وثائق جمعها زيد بن على الوزير ، اتحاد القوى الشعبية اليمنية : لجنة الاعلان ، اغسطس ، ١٩٦٥ ، ص١١٧ .
– إبراهيم بن على الوزير ، المنهج للحياة ، رؤية اجتهادية إسلامية ، أوراق مطبوعة د ت .

(٢) تُعد الشورى حجر الزاوية فى الفكر السياسى لحزب الإصلاح والأساس الذى يقوم عليها نظام الحكم الإسلامى باعتبار أن الشورى فريضه شرعية ملزمة ، ولأنها الوسيلة العملية لإصلاح الحكم ، وحل مشكلة السلطة حيث أن أفراد الجماعة الإسلامية شركاء فى خلافة السلطة السياسية ، إذ أن لكل فرد نصيبه المعين ودوره المحدد سيُسأل عنه ويحاسب عليه والشورى تعنى فى الواقع العملى مشاركة الشعب مشاركة فعلية فى الحكم باعتبار ذلك عبادة مفروضة ، وحقاً مكفولاً ليس لأحد أن يمنعهُ ، أو ينتقص منه ، وواجباً شرعياً لا يجوز التنازل عنه ، والزهد فيه استثقالاً لتكاليفه ، فله الحق فى تقرير شئونه واختيار حكامه ومراقبتهم ، للمزيد أنظر :
– حزب التجمع اليمنى للإصلاح ، البرنامج السياسى ، صنعاء ، الأفاق للطباعه والنشر، ط١ ، ١٩٩٥ ، ص ص ٤–٥ .

(٣) تتكون الرؤية الفكرية الشاملة لجوانب الحياة المختلفة من عدة محاور هى : المحور السياسى ، محور السياسة الاقتصادية ، المحور الاجتماعى ، المحور الثقافى والحضارى للمزيد أنظر :
– إبراهيم بن على الوزير ، المنهج للحياة ، المحور السياسى ، مرجع سابق ، ص ٥٣ –١٠٠

الحرية الكاملة لممارسة نشاطها السياسى ، والفكرى من خلال السماح بتعددية المنظمات السياسية ، والاقتصادية والاجتماعية وأيضاً الفكرية والتعليمية وإعطاءها الفرصة ، أيضاً ، لممارسة نشاطها الإعلامى المكتوب ، والمسموع والمرئى بحرية كاملة(١)، وتعتقد الباحثة أن آل الوزير قد استفادوا من تجربة التعدد السياسى الحزبى الذى شهدته اليمن بعد الوحدة محاولين ترسيخ هذا المبدأ وتثبيته حتى يتمكنوا من توسيع نشاطهم الفكرى ، والسياسى ، والحركى ، ومحاولة الحد من سيطرة الدوله على أجهزة الإعلام ، خاصة ، المسموعة منها والمرئية .

لم تقتصر رؤية آل الوزير للشورى على حزب اتحاد القوى الشعبية وإنما تمتد أهمية هذه الرؤية إلى حزب العمل والتوحيد الإسلامى ، الذى تقوده أسرة أخرى من آل الوزير ، ممثلة بأمينه العام الأستاذ إبراهيم بن محمد الوزير ، فهذا الحزب يجعل من الشورى أمراً إلزامياً للحاكم لا يجوز له الخروج عنها ، ولا يجوز للأمة التفريط فيها ، حيث أن الغاية واحدة ، وإن تعددت الوسائل والممارسات والأشكال .

إن النقطة الأساسية والهامة فى النظام الأساسى لهذا الحزب دعوته الواضحة، والصريحة لكل فرد للترشيح للرئاسة كحق مكتسب إذا ما توفرت فيه الكفاءه ، والأمانة ، على أن يتم الاختيار من خلال أهل الحل والعقد ، وبعد الاختيار له حق الطاعة ، والامتثال لأوامره ، والتعاون معه ما دام متمسكاً بالشورى مع إمكانية إعادة انتخابه ـ إن كان صالحاً ـ لفترة ، أو فترات زمنية أخرى حسبما هو متفق عليه .

وتتمثل النقطة الثانية الهامة فى دعوة الحزب للحفاظ على النظام الجمهورى ما دام ملتزماً بالإسلام عقيدة ومنهاجاً عملياً ، وهو بذلك لا يقر بنظام الإمامة الزيدية ، ويجعل من الكفاءة والعدل شرطان كافيان لتولى رئاسة الأمة (٢) ، وهو ما أكده لى الأمين العام للحزب أثناء مقابلتى الشخصية له .

---

(١) المرجع السابق ، ص ٦٢-٧٧ .

(٢) حزب العمل الإسلامى ، النظام الأساسى لحزب العمل الإسلامى ، الجمهورية اليمنية ، د ت ، ص ٤٨-٥٩ .

المبحث الثانى

حــــــزب الحـــــق

اتجه النظام السياسى فى الشطر الجنوبى من اليمن منذ اليوم الأول لاستقلاله سنة ١٩٦٧م ، إلى اتخاذ نظام الحزب الواحد إطاراً لحكمه (١). ثم تحول النظام السياسى إلى تبنى نظام الحزب الواحد ذى التوجه الفكرى الواحد ، فأصبح الحزب الاشتراكى اليمنى المتسلح بالنظرية الاشتراكية العلمية هو القائد ، والموجه للمجتمع والدولة ، وهو الذى يحدد الأفق العام لتطور المجتمع ، وخط السياسة الداخلية ، والخارجية فى الدولة (٢)، وقد أخذ الحزب الاشتراكى بمبدأ المركزية الديموقراطية ، والقيادة الجماعية . وقد اتجه النظام السياسى فى الشطر الشمالى من اليمن بعد استقرار الاوضاع السياسية وتثبيت دعائم النظام الجمهورى ، إلى منع الحزبية ، وحظرها رسمياً (٣). فى ظل هذه الاوضاع السياسية ، والدستورية ، وجدت فى كلا شطرى اليمن قوى وقيادات سياسية ، وحزبية تمارس نشاطها بالعمل السرى ، خاصة وأن الحزب الاشتراكى اليمنى لم يتمكن من احتواء جميع القوى ، والأحزاب السياسية ، كما أن الأحزاب والقوى السياسية التى انضوت فى إطاره قد نقلت صراعاتها الفكرية والأيديولوجية إلى داخله ، ومن ثم لم يتمكن الحزب من انهاء الصراع الفكرى ، والأيديولوجى فى الجنوب ، بل كانت نشأته مقدمة لصراع أشد ضراوة بين تيارات متناقضة فى داخله بلغت ذروتها فى الأحداث الدامية التى شهدتها عدن فى شهر يناير ١٩٨٦ ، بين الأجنحة المتصارعة داخل الحزب (٤).

---

(١) إلهام أحمد مانع ، الأحزاب والتنظيمات السياسية فى اليمن (١٩٤٨ – ١٩٩٣) دراسة تحليلية ، صنعاء ، كتاب الثوابت ، ١٩٩٤ ، ص ١٥٥ .

(٢) وذلك حسب نص المادة الثالثة من الدستور المعدل للشطر الجنوبى لعام ١٩٧٨ م.
أنظر : المرجع السابق ، ص ١٥٦.

(٣) وذلك حسب نص المادة ٣٧ من الدستور الدائم الشمالى لعام ١٩٧٠ ، والتى نصت على أن « الحزبية بجميع اشكالها محظورة » ، أنظر : المرجع السابق ، ص ١٥٩ .

(٤) لمزيد من التفاصيل أنظر: إلهام مانع ، مرجع سابق ، ص ص ١٦١ – ١٧٦ .

وفى الشطر الشمالى تمكن حزب المؤتمر الشعبى العام منذ إنشائه عام ١٩٨٢م من احتواء العديد من القوى السياسية التقدمية ، والمعتدلة ، والمحافظه[١] ، كان أبرزها التيار المحافظ التى أسهمت عناصره مساهمة فعّالة فى تأسيسه ، والعمل فى إطاره إلى أن قامت الوحدة اليمنية بين شطرى اليمن ، والتى كان من أبرز نتائجها السماح بالتعددية السياسية ، وحرية إنشاء الأحزاب.

أدى السماح بالتعددية السياسية إلى ظهور العديد من الأحزاب ، والتنظيمات السياسية بلغ عددها ستة وأربعون حزباً[٢]، كان أبرزها حزب المؤتمر الشعبى العام ، والحزب الاشتراكى اليمنى ، والتجمع اليمنى للإصلاح ممثلاً للتيار المحافظ ، بالإضافة إلى بعض الأحزاب الأخرى كحزب الحق [٣]. كان الهدف المُعلن لإنشاء حزب الحق [٤] هو إيجاد توازن فكرى

(١) تمثلت هذه القوى السياسية فى التيار اليسارى القومى الذى ضم حزب البعث العربى الاشتراكى ، والحركة الناصرية ، ثم التيار المحافظ ممثلاً فى جماعة الإخوان المسلمين .وقد شكل التيار اليسارى بأجنحته المتعدده ما سمى «بالجبهة الوطنية الديموقراطية» فى فبراير ١٩٧٦ كجبهة معارضة لنظام الحكم فى الشطر الشمالى ، والتى سعت لإسقاطه بالقوة المسلحة ، وإقامة نموذج مماثل لنظام الشطر الجنوبى من اليمن . للمزيد أنظر :
– إلهام مانع ، مرجع سابق ، ص ص ١٩٥ – ٢٠٦ .

(٢) منهـا ٢٥ حزباً صغيراً أعلن عن نفسه ، ولم يتقدم لابرامج ، ولا بمرشحين للانتخابات التشريعية التى تمت فى إبريل ١٩٩٣ . أنظر : – د . رشاد محمد العليمى ود . أحمد على البشارى : البرامج الانتخابية للأحزاب ، والتنظيمات السياسية فى الجمهورية اليمنية ، دراسة مقارنة ، صنعاء ، كتاب الثوابت ١٩٩٣ ، ص ص ٥ – ٧ .

(٣) من الجدير بالملاحظة أن حزب المؤتمر الشعبى حصل على المركز الأول فى هذه الانتخابات يليه حزب التجمع اليمنى للإصلاح ، ثم الحزب الاشتراكى اليمنى ، أما حزب الحق فلم يحصل إلا على مقعدين من بين ٣٠١ مقعداً . انظر نتائج الانتخابات التشريعية لعام ١٩٩٣ ، المرجع السابق ، ص ٨ .

(٤) يتبنى حزب الحق الفكر الزيدى الفقهى السياسى فى مواجهة التيار السنى ويسعى إلى الدفاع عن هذا الفكر باعتباره فكراً إسلامياً ، لا يمكن التخلى عنه ، ولأنه ، ثانياً ، جزء من تاريخ اليمن ، وعقيدته لا يمكن سلخه منها .

سياسى منظم يُعبر عن وجهة نظر إسلامية أخرى ، تُظهر وجه الإسلام المشرق بتصحيح مفاهيم الدين فى المجتمع اليمنى(١)، ولكى لا تسود وجهة نظر إسلامية أحادية ، أو وصاية على الدين ، ومن أجل إضفاء شرعية دينية ، وعقلية على تعددية الأحزاب فى الإسلام ، مستندين فى ذلك إلى أن التعدد داخل المجتمع المسلم قد وجد منذ صدر الإسلام ، فإذا كان فقه العبادات ، والمعاملات قد تعدد فمن الضرورى أن يتعدد الفقه السياسى (٢)، وعليه فإن تعددية الأحزاب مشروعة فى الفقه السياسى(٣). إضافة إلى ذلك نعتقد أن الهدف الآخر لإنشاء حزب الحق هو الحفاظ على الفكر الزيدى ، وإبرازه إلى حيز الوجود كجزء من الفكر الإسلامى وتاريخ اليمن .

بدأ حزب الحق نشاطه السياسى بإصدار بيان شرعى (٤)موقعاً عليه من قبل علماء مؤسسين للحزب . معلنين التخلى عن الإمامة كإطار فكرى ، وعقائدى وسياسى لنشاط الحزب ، معتبرين أن الإمامة صيغة بشرية كان لها مبرارتها الزمنية الماضية ، وأن وقت الإمامة قد مضى ، وانقضى ، وما بقى لها مكان فى اليمن (٥).

---

(١) العلأمه أحمد بن محمد الشامى ، آراء ومواقف ، مقابلات وحوارات مع العلامة أحمد بن محمد الشامى أمين عام حزب الحق ، جمعها محمد يحى سالم عزان ، ط١ ، عمان ، مطابع شركة الموارد الصناعية الأردنية ، ١٩٩٤ ، ص ٢٨ . (حوار شامل مع صحيفة الوحدة العدد ٣٢ ، ٩ يناير ١٩٩١) .

«وجه الاسلام المشرق فى نظر العلامة أحمد محمد الشامى هو ذلك الإسلام القائم على تلك المبادئ التى أرساها رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، والتى من أهمها التسامح ، والعفو عمن أساء تبعاً لقوله تعالى « خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين »،، سورة الأعراف آيه ١٩٩ والدعوة إلى سبيل الله بالحكمة ، والموعظة الحسنة . أنظر :

- المرجع السابق ، ص ص ٦٨ - ٧٣ .

(٢) المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٣) للمزيد أنظر : المرجع السابق ، « ممارسة التعددية فى الإسلام » ، ص ص ١٥ - ٢٢ .

(٤) بيان شرعى لعلماء اليمن ، فى آراء ومواقف للعلامة الشامى ، ص ص ٢٣ - ٢٧ .

(٥) المرجع السابق ، ص ٩٠ .

تمثلت أسس حزب الحق الفكرية لنظام الحكم فيما يلي:

أ - رفض كل أشكال احتكار الحكم ، سواء تم ذلك بحصرها فى سلالة بعينها ، أو طائفة معينة ، أو منطقة جغرافية محدده .

ب - أن معيار اختيار الحاكم يتحدد على أساس التقوى (١) مصداقاً لقوله تعالى ﴿ إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ ﴾ (٢) وأن حاكم الأمة وقائدها هو أجيرها تبعاً لقوله تعالى﴿ إِنَّ خَيْرَ مَنِ اسْتَأْجَرْتَ الْقَوِيُّ الأَمِينُ ﴾ (٣) .

جـ الأمة هى مصدر السلطة ، ولذلك فلها الحق فى اختيار حاكمها ، وأن من تختاره هو وكيلها ، وليس له حق التصرف بشيء من شئونها إلا برضاها واختيارها (٤).

وكان الهدف من فتوى البيان الشرعى ، لبعض علماء حزب الحق ، إيضاح موقفهم من الإمامة لرد دعوى القائلين بأن حزب الحق هو حزب إمامى (٥)، وبيان أن الغرض من قيام حزب الحق هو الإسهام فى إصلاح شئون الأمه ، واستقامة أمورها ، وجمع كلمتها ، ومحو التفاضل فى صفوفها، مبتدئين نشاطهم السياسى بالتخلى عن الإمامة كفكر ، وعقيدة للحزب (٦) تحقيقاً لهذا الهدف ، مستندين فى ذلك لقول على بن أبى طالب « **والله لأسلمن ما سلمت أمور المسلمين** » ، فالمهم سلامة الأمة (٧).

---

(١) المرجع السابق ، ص ٢٦ .

(٢) الحجرات آيه ١٣ .

(٣) القصص آيه ٢٦ .

(٤) العلامه الشامى ، آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٥) شكك البعض فى صدق توجه الحزب وطبيعة أفكاره ، واتهمه بكونه حزباً يمثل السادة الهاشميين ، ويدعو إلى إقامة نظام الإمامة . أنظر : - صحيفة الأمة ، العدد السابع ، مرجع سابق ، ص ٢ .

(٦) العلامه الشامى ، بيان شرعى لعلماء اليمن ، من آراء ومواقف - مرجع سابق ، ص ٩٠ .

(٧) العلامه الشامى ، آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥ - ٢٦ .

ومع أهمية هذه الفتوى لإنها نصت نصاً صريحاً بالتخلى عن الإمامة فكراً وعقيدة ، والتمسك بالنظام الجمهورى ، والحفاظ عليه باعتباره نوعاً من الحكم المبنى على الشورى ، وحرية الرأى فى إطار الإسلام (١). **إلا أن هناك بعض الملاحظات على هذا البيان الشرعى من أهمها :**

١ - أن من وقع على هذا البيان رغم أهميته المطلقة من علماء حزب الحق ، يمثلون علماء صنعاء فقط، إذ إنه من الملاحظ أن العلامة مجد الدين بن محمد المنصور بن منصور المؤيدى رئيس الحزب ، وغيره من علماء صعدة لم يوقعوا على هذا البيان رغم أهميته ، مع أن العلامة المؤيدى قد وقع على عدد من البيانات تقل أهمية عن هذا البيان (٢). **ويمكن تفسير** ذلك بأن التيار المتمسك بأحقية آل البيت فى الحكم قد اعتبر هذا البيان تراجعاً كبيراً عن الإطار الفكرى للزيدية، **ومما يؤيد رأينا هذا** ، الرسالة التى بعثها أمين عام حزب الحق إلى رئيس الحزب يرجوه فيها التوجيه والارشاد إلى الأخذ « بعمل التكامل والابتعاد عما يؤدى إلى التآكل ، وأن تسود روح التسامح الدينى ، وآدابه كما فى أهداف الحزب التى يجب أن تتحقق داخل الحزب ، وبين العاملين فيه قبل غيرهم» (٣)، كما أنه «حرصاً على استمراريته ، وسلامته لابد من التسليم بشموليته، وأنه من الشعب

---

(١) حزب الحق ، بيان وأهداف حزب الحق ، طبعت بمطابع دار المعرفة للطباعة والنشر ، د ت ، ص ص ١٠ - ١١ .

(٢) أنظر :

- البيان الشرعى لعلماء اليمن فى آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ص ٢٣ - ٢٧ ، وأنظر مثلاً لبيانات أقل أهميه مثلاً:
- بيان صادر من كبار العلماء بشأن توحيد التعليم ، العلامه الشامى ، مرجع سابق ، ص ص ١٥٧ - ١٥٩ .
- بيان صادر عن مجموعة من كبار علماء اليمن بشأن الاستفتاء على الدستور ، المرجع السابق ، ص ص ١٩٥ - ١٩٧ .

(٣) العلامه الشامى رسالة أمين حزب الحق إلى رئيسه فى آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ٢٠٠ .

ويرى مجد الدين المؤيدى أن القول بأن الإمامة فى منصب مخصوص هو قول علماء الأمة المحمدية ، من زيدية وشافعية وحنيفية ومالكية وحنبلية وأن ذلك المنصب هو لقريش =

وللشعب كل الشعب بكل شرائحه ، وفئاته وشورويته » (١). ولا شك أن هذا البيان كان سيكون أكثر تأثيراً ، وإقناعاً إذا ما وقع عليه علماء صعدة ممثلين بالعلامة مجدالدين المؤيدى . كما يؤيد رأينا هذا أن الأهداف السياسية لبيان مشروع أهداف الحزب قدأخذت وقتاً أطول فى النقاش قبل إقرارها ، والتى تضمنت التمسك بالنظام الجمهورى .

٢ – إن التخلى عن الإمامة كنظام سياسى ، وإلغاء حصر الإمامة أو الرئاسة العامة فى البطنيين لا يعنى التخلى عن الإمامة كفكر حيث تمثل مبادئها الأخرى معالم للعمل السياسى الإسلامى فى الوقت الحاضر ، فعلى الرغم من قولهم بعدم وجود نص يمكن الاحتجاج به لإثبات أحقية هذا دون ذاك سوى القرب ، والقرابة من رسول الله صلى الله عليه وسلم ، أو السبق فى الإسلام ، والفضل فى الأعمال فإن على بن أبى طالب قد جمع هذه الخصال ، فإذا كان المهاجرون قد احتجوا على الأنصار يوم السقيفة برسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، لتولى الخلافة فالحق لعلى بن أبى طالب دونهم ، وإن يكن بغيره

= «الأئمة من قريش » وإنما الاختلاف هو فى قريش عامة أم ابناء الحسنيين خاصه . ومع إيمانه بأن الإمامة لا تكون إلا فى آل رسول الله ، صلى الله عليه وسلم ، ببراهين معلومة كحديث الثقلين ، وغيره . إلا أنه يرى أن أهل البيت يعاملون من تولى من غيرهم ، وسار بالعدل ، وأقام أحكام الشريعة أحسن معاملة ، كعمر بن عبد العزيز ، وأنهم إنما يجاهدون من جار ، وظلم من المسلمين . ومن هنا فالعلامة مجد الدين المؤيدى يرى أن مسألة المنصب عن آل البيت هى استدلالية ، وليست من ضروريات الدين ، ولم يقل من أصول الدين . لكن ذلك لايعنى التراجع عن القول بأحقية آل البيت بالإمامة ، للمزيد انظر :

– مجد الدين المؤيدى ، التحف شرح الزلف ، تحقيق محمد يحيى سالم عزان وعلى أحمد الرازحى ، صنعاء ، مؤسسة أهل البيت للرعاية الاجتماعية ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ص ٣٤٣ – ٣٤٩ ، ٣١ – ٣٩ ، وص ص ٣٢١ – ٣٤٢ مع ملاحظة أن رأيه فى الإمامة بوضوح قد ضم إلى هذا الكتاب (ص ٣٤٣– ٣٤٩) سنة ١٤٠٥هـ على حين أن الكتاب كان قد أكمله سنه ١٣٨٦هـ .

(١) العلامه الشامى ، رسالة أمين عام حزب الحق إلى رئيسه ،فى آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ١٩٩ .

فالأنصار على دعواهم (١). كما أن تمسكهم بالنظام الجمهورى كنظام حكم سياسى فى اليمن مرهون بتطبيق مبدأ الشورى وتمسكه بالنهج الديموقراطى الشورى فى شئون الحكم ، والإدارة، وترسيخ مبدأ تداول السلطة ، وانتقالها بالطرق المشروعة (٢)، وعلى أن تتوافر فيمن يتولى الرئاسة شروط لا تخرج فى الأساس عن الشروط الاكتسابية التى تشترطها الزيدية فيمن يتولى الرئاسة « فأحق الناس بالحكم الجمهورى بمؤسساته أقواهم عليه ، وأعلمهم بأمر الله فيه ، فهو أحسنهم سياسة ، وأكثرهم علماً ، وإجراء للتدبير بمقتضى العلم ، ومُرضٍ لله ومرضٍ للمحكومين باعتباره متصرفاً فى شئونهم » (٣). ولذلك فقد دعا البرنامج الانتخابى لحزب الحق إلى تحديد وضبط سلطة رئاسة الدولة ، وتحديد الحالات التى توجب العزل بصورة تفصيلية دقيقة ليتم ذلك بطريقة سليمة ، وإلزامه بضابط مبدأ الشورى (٤). كذلك يمثل مبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر الإطار الفكرى ، والأساس العقائدى لنشأة حزب الحق ، وممارسة نشاطه السياسى فإذا كان هذا المبدأ يمثل الأصل الخامس من أصول الزيدية ، فإنه بالنسبة لحزب الحق يمثل الأصل الأول لدعوتهم الفكرية السياسية .

---

(١) العلامه الشامى ، بيان شرعى لعلماء اليمن ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢) حزب الحق ، بيان وأهداف حزب الحق ، مرجع سابق ، ص ص ١٠ – ١١ .

(٣) حزب الحق ، بيان وأهداف حزب الحق ، مرجع سابق ، ص ١٠ وهذه الشروط لا تخرج فى مضمونها عن تلك التى أوردها أحمد محمد الشامى : « يجب على المسلمين شرعاً نصب ولى الأمر للرئاسة العامة ، وأحق الناس بهذ الأمر أقواهم عليه وأعلمهم بأمر الله فيه ، سليم الحواس ، والأطراف ، مجتهد ، عدل ، سخى يضع الحقوق فى مواضعها ، مدبر اكثر رأيه الإصابة ، مقدام حيث يجوز السلامة فيجب طاعته ونصيحته وتسقط عدالة من أبى . أنظر :

– أحمد الشامى ، رحيق الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار ، صنعاء ، مطابع الفضل للأوفست ، ط١ ، ١٩٩٤ ، ص ١٢٤ .

– ونلاحظ أن الأمامة هى الرئاسة العامة وقرن طاعته بنصيحتة ، إحياء لمبدأ الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر .

(٤) حزب الحق ، البرنامج الانتخابى لحزب الحق ، الدورة الانتخابية الأولى ، ١٩٩٣ ، ص ٣ .

فمؤسسو حزب الحق وجدوا أن من الضرورة بمكان قيام حركة إسلامية تدعوا إلى إقامة الحق ، وإبطال الباطل من خلال إحياء مبدأ الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر (١)، فهم يرون أن معظم الأحزاب السياسية الإسلامية القائمة تميل إلى مهادنة السلطة ، ولذلك دعوا إلى إيجاد الصيغة المناسبة لممارسة هذا المبدأ من قبل الأفراد ، والجماعات (٢) ممثلة بهيئة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر كمبدأ سياسى (٣)، يقوم على دفع الظلم ومقاومته والوقوف فى وجهه (٤)، إذ إن أساس إقامة مجتمع صالح ، وأساس استمرار الحياة هو تطبيق هذا المبدأ فالله لا يهلك القرى بظلم ، وأهلها مصلحون (٥).

ويقصر حزب الحق ممارسه هذا المبدأ ، وتطبيقة على العلماء ، لأن الدعوة إلى الخير ، والأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر لا تكون إلا ممن يعرف هذا المبدأ ، وهم العلماء ورثة الأنبياء ، لافى العلم بل وفى القيادة أو الرئاسة ، وهذه إشارة واضحة على ضرورة توافر **شرط الاجتهاد** فيمن يتولى أمر الأمة وزعامتها ، وحزب الحق يرى أن أهم ما يميزه عن غيره من الأحزاب هو وجود مرجعية شرعية فقهية ، تتكون من علماء عالمين بأمور الشريعة ، وعارفين بمراد الشارع وهو الله سبحانه وتعالى ، ومقصد النص القرآنى (٦).

ويقدم حزب الحق تبريراته التاريخية ، والعقلية لأهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه العلماء ، أئمة العلم والسياسة ، فهم يرجعون الانحرافات العديدة ، والمتشعبة التى حدثت داخل المجتمع الإسلامى إلى تغييب دور العلماء (٧). **ومن ناحية ثانية** يرى حزب الحق أن السياسة ليست سوى إدارة عامة للبلاد والعباد ،

(١) العلامه الشامى ، آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ٧٤.
(٢) حزب الحق ، بيان واهداف حزب الحق ، مرجع سابق ، ص ٨ .
(٣) حزب الحق ، البرنامج الانتخابى ، مرجع سابق ، ص ٢ .
(٤) العلامه الشامى ، آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ٧٤ .
(٥) المرجع السابق ، ص ١٣٦ .
(٦) العلامه الشامى ، آراء ومواقف ، مرجع سابق ، ص ٧٨ و ص ٨٥ .
(٧) المرجع السابق ، ص ص ٧٤ – ٧٥ .

وان أحق الناس بهذه الإدارة هم أقواهم عليها ، وأعلمهم بأمر الله فيها ، وهذا لا يكون إلا فى الأنبياء والعلماء ، إذ كان الأنبياء ساسة وسياسيين ، **ومن ناحية ثالثة** يؤدى تخلى العلماء عن أماكنهم للضعيف الجاهل بأمر الله إلى عواقب ، وخيمة . مصداقاً للحديث النبوى الشريف « **لتأمرن بالمعروف ولتنهن عن المنكر أو ليسلط الله عليكم شراركم فيدعو خياركم فلا يستجاب لهم** » (١).

ويتيح حزب الحق للعلماء لعب دور مهم فى الحياة السياسية فإذا لم يتمكن الفقيه العالم بأمر الله من أن يكون فى الحكم أو الإمارة والولاية فإنه يمكن أن يستمر فى أداء دوره السياسى بإعتباره ضمير الأمة لكل من الحاكم والمحكوم ، إذ إنه يستطيع بعلمه ، ونصحه أن يمنع الحاكم عن سلوك طريق البغى ... وأن يأخذ بيد المحكوم إلى طريق الرشاد (٢) وتتكيف مفاهيم الأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر مع الواقع السياسى ففى ظل سيادة مبدأ الديمقراطية ، والتعددية السياسية يرى حزب الحق أنه يمكن تطبيق هذا المبدأ بالطرق السلمية من خلال حرية القول النزيه ، والنقد البناء ، والنصيحة المخلصة للحاكم ، والمحكومين ، لا فرق فى أداء هذا المبدأ بالكلمة المسموعة أو المقروءة ، فإذا لم تنفع الطرق السلمية فى القيام بالأمر بالمعروف ، والنهى عن المنكر ، فإنه يمكن أن نستخلص من الفكر السائد عندهم مشروعية اللجوء إلى الفعل الحازم ، والحاسم ـ أى الخروج والثورة ، تطبيقاً لقوله تعالى ﴿ ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ ﴾ (٣) فإن لم تنفع المجادلة ، والموعظة وجبت الثورة ، على أن تقوم هذه الثورة على مبادئ ترتكز عليها ضمن عقيدة توحد الصفوف ، وتتنزه عن العنصرية والطائفية (٤).

---

(١) تم تخريج هذا الحديث ، أنظر ص ٧٦ من الرسالة .
(٢) المرجع السابق ، ص ٨٦ .
(٣) سورة النحل ، أيه ١٢٥ .
(٤) على بن عبد الكريم الفضيل شرف الدين ، مرجع سابق ، ص ص ٨٨ – ٨٩ ، ومع أن هذا الكتاب قد صدر قبل ظهور حزب الحق إلا أنه يعد فى رأينا المرجع الفكرى للزيدية للحزب كما يتضح لنا من المقابلة الشخصية للأستاذ العلامة القاضى أحمد الشامى ، وكذلك من

لقد حاولت الباحثة فى المبحث الأول من هذا الفصل جاهدة تتبع فكر آل الوزير من كتاباتهم ، ومنشوراتهم العديدة للخروج برؤية واضحة لمفهوم الإمامة عندهم ، ومن ثم لفكرهم السياسى المعاصر ، فكان هناك أكثر من رؤية لفكر واحد وحزب واحد [١] ، فعلى الرغم من تعدد الأفكار والرؤى المتجددة ، والمستمرة وتكيفها مع المتغيرات السياسية والاجتماعية لكنها لم تترجم فعلياً ، ولم تحقق النجاح على أرض الواقع ، إذ إن حزب اتحاد القوى الشعبية لم يفز بأى مقعد فى انتخابات إبريل ١٩٩٣ مع أنه تقدم بـ ٢٥ مرشحاً [٢]، **ويمكن تفسير ذلك بعدة أسباب من أهمها** ، طول فترة الغيبة عن اليمن ، فقد ظلت قيادات الحزب من آل الوزير تمارس نشاطها السياسى المعارض لأنظمة الحكم التى قامت فى الجمهورية العربية اليمنية سابقاً منذ نهاية عقد الستينيات ، ولذلك كان نشاطها السياسى بعد قيام الوحدة غير معروف للناس فى الداخل ، حيث لم يصوت لهذا الحزب سوى ٢٦٦٢ ناخباً من بين أكثر من مليونين ، ومائتى ألف ناخب صوتوا فى هذه الانتخابات ، كما أن ارتباط الحزب بأسره هاشمية فاطمية يجعل من السهل اتهامه بسعيه لإقامة نظام إمامى ، **ومن ناحية ثانية** واجه

تقديم كل من العلامة مجد الدين المؤيدى ، والعلامة محمد بن محمد المطاع وبدر الدين الحوثى ، لهذا الكتاب ، وهم أعضاء مؤسسون لحزب الحق ومرجعية زيدية لها مكانتها .

(١) لا يتمسك آل الوزير ومن ثم اتحاد القوى الشعبية بأى برنامج أو رؤية سياسية محددة فمثلاً يرى الأستاذ زيد بن على الوزير أن البرنامج الانتخابى للإتحاد ما يزال قائماً ، لكن كبرنامج سياسى ليس للاتحاد سوى وثيقة العهد والإتفاق التى وقعت عليها جميع القوى السياسية فى ٢٠ فبراير ١٩٩٤ باعتبارها محل إجماع وطنى قبل الحرب ، وأنها المخرج الوحيد مما تعانية اليمن الآن . حيث أعتبر أن الميثاق الوطنى المقدس ووثيقه العهد والاتفاق وثيقتان لبناء دولة اليمن الحديثة . أنظر :- مقابلة مع الأستاذ زيد بن على الوزير صحيفة السياسة الكويتية وقد أعادت صحيفة الشورى نشرها فى العدد١٥١ الأحد ٢٦/١١/١٩٩٤ ، ص ٥ وانظر كذلك : صحيفة الشورى العدد ١٦٦ الأحد ٢٩ /١٢/١٩٩٥ ، ص ١ ، ص ٧.

(٢) نتائج الانتخابات التشريعية العامة ١٩٩٣ فى مجلة الثوابت العدد الرابع من أكتوبر - ديسمبر ١٩٩٤ ، ص ٣٨ ، يلاحظ أنه فى بعض الدوائر الانتخابية كان المرشح يحتاج مثلاً إلى خمسة آلاف صوت فقط بينما فى دوائر أخرى كان يحتاج إلى أكثر من عشرين ألف صوت .

الحزب منافسة شديدة من قبل مرشحى المؤتمر الشعبى العام ، وحزب التجمع اليمنى للإصلاح ، حيث أن الأخير يعتبر حزب اتحاد القوى الشعبية أحد التيارات الإسلامية الزيدية المنافسة له ، والتى يجب أن تنضوى تحت رايته صوناً لوحدة الأمة اليمنية **ومن ناحية ثالثه** كان هناك أسباب فنية تتعلق بالدوائر ذاتها ، وكثافتها السكانية إذ يلاحظ أن المؤتمر الشعبى العام حصل على ١٢٣ مقعداً مقابل أكثر من ٦٤٠ ألف صوت حصل عليها ، بينما لم يحصل الحزب الاشتراكى الا على ٥٦ مقعداً على الرغم من أن الذين صوتوا له بلغوا ٤١٤ ألف ناخب . كما حصل حزب الحق على مقعدين مقابل أكثر من ٨٠ ألف صوت حصل عليها .

وقد أدى تكثيف حزب اتحاد القوى الشعبية لنشاطه الإعلامى المعارض عقب انتهاء المعارك العسكرية فى صيف ١٩٩٤ من خلال صحيفة الشورى الأسبوعية التى كان يصدرها الحزب ، والتى كانت مفتوحة لكل الأقلام المعارضة لنظام الحكم القائم على الائتلاف بين حزبى المؤتمر الشعبى العام وحزب التجمع اليمنى للأصلاح ، وكذلك للانقسام الحاد الذى حدث داخل الحزب ،سواءاً كان مرتباً له أم لا ، أثناء انعقاد المؤتمر الأول للحزب للفترة من ١٥-١٦ يوليو ١٩٩٥، الأمر الذى أدى إلى اصدار قرار من قبل وزير الشئون القانونية ، ورئيس لجنة شئون الأحزاب والتنظيمات السياسية ، بإغلاق المقر الرئيسى لاتحاد القوى الشعبية ، وإيقاف صحيفة الشورى ، وتجميد أى حسابات له فى البنوك العاملة فى اليمن مؤقتاً ، حتى يتم حل المشكلة التى لا زالت قائمة حتى نهاية شهر مارس ١٩٩٦ وذلك بالرغم من احتجاجات أحزاب المعارضة [١] .

---

(١) للمزيد أنظر : رسالة وزير الشئون القانونية للنائب العام بهذا الخصوص فى ١٩٩٥/٧/١٨ ، رسالة الأمين العام المساعد لحزب اتحاد القوى الشعبية ، وكذلك رسالة أحزاب المعارضة إلى رئيس الجمهورية يطلبون منه التدخل لإلغاء هذه الاجراءات ضد اتحاد القوى الشعبية فى ١٩٩٥/٧/١٩ .

وبالنسبة لحزب الحق فإنه يجمع بين صفوفه علماء يُعدون من كبار علماء الزيدية فى الوقت الحاضر(١)، إلا أنه من الصعوبة بمكان تحديد رؤية واضحة مُجمع عليها لمفهوم حزب الحق للإمامة ، ولفكرهم السياسى سوى البيان الشرعى الذى يُعبر عن تيار فكرى داخل هذا الحزب (٢)، ومع أن هذا يمكن تبريره بحداثة نشأة الحزب ، إلا أنه من وجهة نظرنا يرجع إلى وجود تيارين فكريين رئيسيين . **أولهما** يسعى إلى التكيف مع المتغيرات السياسية ، والاجتماعية ، والفكرية المعيشة ، **وثانيهما** يسعى إلى التمسك الجامد بالنظرية السياسية الهادوية ، وأياً كان الأمر فإن وجود حزب الحق بقيادته الموجودة داخل اليمن ، ونشاطه الثقافى ، والفكرى ، والدينى ، والشبابى ، هو محاولة لتحقيق التوازن مع قيادات فكرية ، ودينية سنية ، هذا التوازن يحقق أهدافاً على الساحة اليمنية (٣)، ومع ذلك لا يمكن أن ننكر تفاعل حزب الحق مع القضايا الهامة التى برزت بعد قيام الوحدة من خلال إصدار البيانات ، والفتاوى العديدة موقعة من قبل كبار علماء الحزب الذين يمثلون مرجعية فقهية عقائدية

---

(١) مع أن الداعين إلى تأسيس حزب الحق لم يكونوا كلهم من أتباع المذهب الزيدى إلا أن قيادة الحزب فى كل من صنعاء وصعدة الزيدية لها التأثير الأكبر على توجيهات الحزب .
- حزب الحق ، بيان وأهداف حزب الحق ، مرجع سابق ، ص ص أ ، ب .

(٢) لا يوجد فى الوقت الحاضر إطار فكرى يمكن الاستناد عليه وتتبع تطوره .

(٣) طالب علماء الزيدية فى مؤتمر لهم عُقد بمدينة صعدة الرئيس على عبد الله صالح بالتدخل والحد من سيطرة التجمع اليمنى للإصلاح ، ووقف من يكفرون علماء الزيدية من على المنابر ، ويأتى انعقاد هذا المؤتمر للحد من انتشار نفوذ حزب التجمع اليمنى للإصلاح السياسى والدينى فى محافظة صعدة بهدف تحقيق توازن فى مركز يُعد من أهم مراكز المذهب الزيدى ، وفى الوقت نفسه حذر الرئيس على عبد الله صالح علماء اليمن ، وخطباء المساجد فى اجتماعه بهم من إيقاظ الفتنه الطائفية ، والمذهبية ، وتكفير الناس بعضهم البعض الآخر . انظر مثلاً :
- صحيفة الحياة اللندنية العدد ١١٩١٢ الثلاثاء ٣ اكتوبر ١٩٩٥ ، ص ١ ، ص ٦.
- والعدد ١١٩٦٢ الأربعاء ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥ ، ص ١ ، وص ٦ .
- مجلة الوسط العدد ١٩٣ الاثنين ، ٩/١٠/١٩٩٥ ، ص ص ٢٢ - ٢٤ .

لتوجهات الحزب الفكرية ، والسياسية ، ومن بين أهم هذه البيانات والفتاوى ، الدعوة إلى تأييد دستور دولة الوحدة (١)، والدعوة لوجوب المشاركة فى الانتخابات التشريعية فى إبريل ١٩٩٣ قيداً ـ ترشيحاً وتسجيلاً ، ودعماً ، ومشاركة بالإدلاء بالتصويت (٢)، وضرورة مشاركة النساء فى الانتخابات بالإدلاء بأصواتهن (٣)، ومساهمة الحزب فى المشاركة فى إعداد وثيقة العهد والاتفاق مع بقية الاحزاب ، والقوى ، والشخصيات السياسية المؤثرة على الساحة اليمنية .

---

(١) بيان صادر عن مجموعة من علماء اليمن بنعم للدستور فى ٢٨ شوال ١٤١١ هـ مايو ١٩٩١م .

(٢) بيان الهيئه العليا لحزب الحق بوجوب المشاركة فى الانتخابات العامه ١٥ ربيع الثانى ١٤١٣ هـ ، هذا وقد فاز حزب الحق بمقعدين مع أنه تقدم بـ٦٥ مرشحاً لهذه الانتخابات وكان الفوز فى محافظة صعدة مركز الدعوة الزيدية .

(٣) العلامة مجد الدين المؤيدى ، فتوى كبار العلماء بضرورة مشاركة النساء فى الانتخابات والإدلاء بأصواتهن . د ت .

الخاتمة

كان الهدف الأساسى من هذه الدراسة هو محاولة استكشاف الفكر السياسى الزيدى فى اليمن من خلال دراسة وتحليل أصوله الفكرية والحركية ، ثم التجديد الذى حدث لهذا الفكر فى العهد الحديث والمعاصر ، وذلك فى إطار الأهداف التى وضعناها والأسئلة البحثيه التى سعينا إلى الإجابةعليها والتحقق منها .

وقد توصلت الباحثة إلى عدد من النتائج تتمثل فيما يلى :

– كان أحد الأهداف الهامة لهذه الدراسة هو التأصيل النظرى لفكر الإمامة عند الزيدية ، للتأكد من صحة ما نسب إلى الإمام زيد بن على من أسس فكرية للإمامة ، مستندين فى ذلك على الشواهد التاريخية ، والفكرية ، والعقائدية ، والحركية للإمام زيد ، حيث أثبتت الدراسة أن الأفكار السياسية للفرق الزيدية الثلاث (الجارودية ، الصالحية ، السليمانية) ، شكلت أُسس البناء الفكرى ، والحركى عند الزيدية ، كما أن أفكار هذه الفرق قد مثلت المرجعية الفكرية لعملية التجديد الحديث ، والمعاصر فى فكر الإمامة عند زيدية اليمن .

– سعت الدراسة إلى معرفة مدى تقارب الفكر السياسى الزيدى ، أو تباعده عن الفكر السياسى السنــى ، وقد توصلت الدراسة إلى أن نقاط التقارب بين الفكرين أكثر من نقاط التباعد ، والاختلاف ، وأن المسائل المختلف عليها لا تمس جوهر العقيدة الإسلامية ، وإنما هى اجتهادات بشرية لهذا الاتجاه أو ذاك وبما يتفق مع الظروف المعيشة . وبناء عليه أثبتت الدراسه أن الاختلاف المذهبى فى اليمن لا يُعد سبباً لشق وحدة الصف اليمنى أرضاً وشعباً ، وأن هناك أسباباً أخرى اجتماعية ، واقتصادية ، وسياسية ، وخارجية أُستخدمت لخلق النعرات المذهبية ، والمناطقية ، وإذكائها ، كما كان لسياسة «فرق تسد» التى اتبعها حكم

أسـرة حمـيـدالدين أثر كـبـيـر فى تعـمـيق الخـلافـات ، وزيادة التـراكمـات النفـسـيـة والوجدانية بين كل من الشمال والجنوب .

– هدفت الدراسة إلى معرفة ديناميكية الفكر السياسي الزيدى ، من خلال التحقق من مدى التفاعل بين الفكر ، والحركة ومن ثم مدى تكيفه مع الظروف المتغيرة وقد أوضحت الدراسة أن هذا الفكر قد امتلك منذ بداية نشأته ، وحتى عهد الإمام الهادى يحى بن الحسين الرسى خاصية التفاعل بين الفكر والحركة ، الأمر الذى أسهم فى بقاء هذا الفكر وحركته ، ومنع استئصاله .فقد تميز فكر الإمام زيد بن على بخاصية امتزاج الفكر بالحركة فكانت مواقفه ، وأقواله ، وحركته تمثل قمة التفاعل بينهما . كما مثل التحول الفكرى والحركى للزيدية فى عهد القاسم الرسى أحد الأمثلة الأخرى على خاصية امتزاج الفكر مع الحركة فقد كيَّف القاسم الرسى الفكر السياسى الزيدى مع الظروف السياسية ، والاجتماعية ، والفكرية المعيشة ، كما أثبت لنا هذا التحول الفكرى ، والحركى عدم وجود قوانين وأسس ثابتة للعمل السياسى، وإنما كانت هناك ظروف ديناميكيه تدفع إلى تغييرها فقد أدى تراجع فكرة الخروج والثورة فى تلك الفترة الزمنية إلى بقاء الحركة الزيدية، واستمرارها انتظاراً للوقت المناسب والظروف الملائمة لإحياء هذا المبدأ من جديد .

– اثبتت الدراسة أنه فى المراحل التاريخية اللاحقة لتأسيس دولة الأئمة الزيدية فى اليمن افتقد الفكر الزيدى خاصية التفاعل بين الفكر والحركة ، مما أدى إلى الجمود الفكرى والحركى ، متمثلاً فى التمسك بأحقية آل البيت المقدس بالحكم ، وتجاهل المتغيرات السياسية ، والإجتماعية الداخلية ، والخارجية لتطوير نظريتهم السياسية ، وتلافى أوجه القصور التى ظهرت منها عند التطبيق العملى والتاريخى لها ، وتمسكهم بحرفية ما قدمه الهادى فى الجانب السياسى ، الأمر الذى أدى إلى عدم تمكن نظام الإمامة من التعايش مع الظروف المتغيرة .

– يثير افتقاد الفكر السياسى الزيدى لخاصية التفاعل بين الفكر والحركة عدة قضايا هامة ، من بينها سبب استمرار حكم الأئمة الزيدية لأكثر من عشرة قرون ، على الرغم من أنهم لا ينتمون جغرافياً وتاريخياً لأى قبيلة يمنية ، والعلاقة بين الفكر السياسى ، ونظامه السياسى على مستوى الواقع العملى ،

وأخيراً وضع الفكر السياسى الزيدى فى الوقت المعاصر .

وقد توصلت الباحثة إلى أن السبب الرئيسى لاستمرار حكم الأئمة الزيدية فى اليمن يكمن أساساً فى ذلك الترابط القوى الذى نشأ بين المذهب الزيدى ، والنظام القبلى اليمنى ، حيث استفاد أئمة الزيدية من هذا النظام ، وتركيبته الاجتماعية لخلق « **شوكة عصبية**» لنظام حكمهم من خلال التوازن القبلى الذى أوجدوه ، وحافظوا عليه ، مستغلين فى ذلك تناحر هذه القبائل ، وجعلها بشريعة الاسلام ، لخلق سلطة روحية مقدسة لنظامهم السياسى قوامها : الطاعة المطلقة للإمام الحاكم ، وسياسة الترغيب ، والترهيب ، إضافة إلى ذلك عمل مبدأ الخروج، والدعوة العلنية على تواصل حكم الأئمة ، واستمراريته ، وإن انحصر فى مناطق جغرافية محددة فى بعض الفترات.

- استخلصت الباحثة من الخبرة التاريخية لحكم الإمامة الزيدية ما يمكن أن نطلق عليه بـ «***التحويل السلطوى للفكر***» فقد اتضح لنا من الدراسة أن الفكر السياسى الزيدى قد امتلك خاصية التفاعل بين الفكر ، والحركة عندما كان فى صفوف المعارضة ، وبمجرد أن اتيحت له فرصة الحكم تحول المذهب الزيدى إلى سلطة حاكمة لها قوانينها الذاتية التى تخدم مصالحها ، وتقوى من نفوذها ، وتؤمن لها استمراريتها ، فى إطار فكرى دينى يتفق مع هذا الهدف ، فكان للنظام السياسى الزيدى سلطانه ليحول الفكر الزيدى من مناهض للظلم ، والجور ، وتوريث الحكم إلى فكر يخدم السلطة الحاكمة ويدعمها ، هذه النتيجة التى توصلت إليها الدراسة تطرح قضية إمكانية تطبيق المبادئ ، والشعارات التى ترفعها الأحزاب السياسية ، وحركات المعارضة لأنظمة الحكم القائمة ، عندما تصل إلى السلطة، وتمسك بزمامها ، باعتبار أن للسلطة قوانينها ، ومصالحها الذاتية ، وظروفها الموضوعية .

- وتأسيساً على « ***التحويل السلطوى للفكر***» وتحول المذهب الزيدى إلى سلطة حاكمة توصلت الباحثة إلى نتيجتين فرعيتين ، تتعلق الأولى بفقدان الفكر السياسى الزيدى لحيويته ، وديناميكيته ، على الرغم من محاولات بعض علمائه تجديده ذاتياً . فمع أن المذهب الزيدى يدعو إلى الاجتهاد ، وعدم الجمود والتقليد ، والانفتاح ، وسعة الأفق فى تقبل اجتهادات وآراء الفقهاء الآخرين ،

وذلك مقارنة « بالمذهب الشيعى الإمامى » ، إلا أن هذا التميز قد تركز أساساً فى الجانب الفقهى ، مقتصراً فى الجانب السياسى على المسائل التى لا تمس جوهر النظرية الزيدية ، وأساسها ، وهى الإمامة وأحقية آل البيت بها ، باعتبارها أصلاً من أصول الدين ، ومن المسائل القطعية التى لايجوز الاجتهاد فيها ، ومن ثم فإن أى اجتهاد يخالف هذا الحق يُعد اجتهاداً باطلاً . كما توصلت الدراسة إلى أن هذا الخلل الفكرى لا يزال قائماً ، فالفكر السياسى الزيدى يتسم فى الوقت الحاضر بعدم وضوح الرؤية حول الإمامة كتراث فكرى ، كما أن محاولات المزاوجة بين الفكر السياسى الزيدى والتمسك بتراثه مع الواقع السياسى والفكر الوافد ، قد أظهر مدى التمسك بهذا التراث ، رغم الخلل الذى يكتنفه ، وهذا راجع ، فى رأينا ، إلى تعدد الرؤى الفكرية داخل الأحزاب ، بل وداخل التيار الواحد . وتتعلق النتيجة الثانية بما يمكن أن نطلق عليه «بضياع الفرصة التاريخية» نتيجة الجمود الفكرى . فقد أتيحت لآل القاسم فرصة تاريخية لإقامة دولة يمنية مستقرة سياسياً بعد امتداد نفوذهم على اليمن الطبيعى بكاملة ، واختفاء الدويلات المنافسة لهم، إلا أن الجمود الفكرى ، والتمسك بفكر الهادى دون تصحيح مصادر الخلل فيه قد أفقدها هذه الفرصه . ونفس الشىء يمكن قوله على عهد حكم أسرة حميد الدين فقد كان الخطأ الفكرى الذى ارتكبه الإمام يحى ، وابناؤه هو محاولة نقض الأسس الفكرية التى قام عليها حكم الزيدية فى اليمن دون وضع إطار فكرى يُعطى الشرعية لتسميه ولى العهد ، الأمر الذى أعطى لمعارضيه المبرر الفكرى ، والفقهى للثورة عليه ، وتمثل الخطأ السياسى لأسرة حميد الدين فى عزل اليمن سياسياً ، واجتماعياً ، وثقافياً عن المحيط الإقليمى المتطور نسبياً ، وفى الوقت نفسه تجاهلهم للقوى الاجتماعيه ، والسياسية ، بما فيها الأسر الفاطمية التى بدأت تنشط سياسياً ، ولها تأثيرها، معتمدين فى ذلك على احتكارهم لكل سلطات الحكم فى أيديهم .

***

استشراف مستقبل الفكر السياسى الزيدى فى اليمن

تتحدد نقطة بداية تجديد الفكر السياسى الزيدى المعاصر بفهم تراث الماضى ولذلك فإن نقطة الانطلاق لاستشراف مستقبل هذا الفكر يتجدد بفهم واقعه الحاضر ، والواقع أن الفكر الزيدى يواجه فى الوقت الحاضر أزمة فكرية ، وتاريخية ناتجة عن عدم الرؤية الموضوعية لهذا الفكر ، ولخبرة حكم الإمامة ، ووضعها فى سياقها التاريخى ، والظروف السياسية والاجتماعيه التى أحاطت به ، وامتد عدم الوضوح إلى مفكرى الزيدية أنفسهم ، إضافة إلى ذلك ، فإن الاختلاف المذهبى السياسى بين الفكرين الزيدى ، والسنى يلعب دوراً هاماً فى عدم وضع الأمور فى نصابها ، خاصة ، وأن الوثائق التاريخية ، والفكرية لا زالت غير متاحة بسهولة للباحثين ، وأن ما يظهر منها يقتصر على تلك التى تؤكد وجهة نظر هذا الطرف أو ذاك .

وترى الباحثة أن مستقبل الفكرر السياسى الزيدى يتوقف على أمرين : يتعلق الأول بمدى جدية مفكرى الزيدية ، وعلمائها للقيام بعملية تجديده وكشف نقائه ، وبلورة رؤيتهم الفكرية بوضوح لمعالجة قضايا العصر ومشاكله السياسية ، والفكرية ، خاصة ، وأن الفكر الزيدى يمتلك من الرؤى والأفكار التى يمكن تجديدها لتسهم فعلياً فى بقاء الفكر الزيدى ، واستمراره لأن الفكر الزيدى إذا لم يجدد نفسه ذاتياً ، وموضوعياً لا يمكن له أن يجدد الواقع المعايش فيفقد بذلك ديناميكيته ، ويمكن أن يختفى .

ويتعلق الأمر الثانى بالعبء الذى يقع على مفكرى التيار الإسلامى بطرفيه السنى والزيدى ، ذلك أن التعصب الفكرى المذهبى آفة ، ومحاولة كل طرف إلغاء الطرف الآخر أو احتوائه يُعد فى الواقع عملية مستعصية ، لأن الاختلاف سُنّة الحياة ، وأمر طبيعى ، ومصدر لإغناء الفكر الإسلامى ، وتراثه ولكن بشرط مراعاة آداب الاختلاف وشروطه ، وبناء عليه ترى الباحثة أن هناك إمكانية

كبيرة لخلق أرضية فكرية مشتركة للتفاهم بين الطرفين من خلال العمل على التقريب بين المذهبين فى ظل ثوابت أساسية ، من بينها : الالتزام بكتاب الله ، وسنة رسوله ، صلى الله عليه وسلم ، ومراعاة مصلحة اليمن ووحدته شعباً ، وأرضاً واحترام تراث وفكر الآخر وعدم الادعاء بأن طرفاً ما يمتلك وحده الحقيقة السياسية والفكرية ، وفى الوقت نفسه فإن الحكم الإمامى قد ذهب وولى ، فإذا ما صدقت النوايا من الطرفين ، وابتعدوا عن تحقيق مصالح سياسية ، وفكرية آنيه ، فإن هذا التقريب سيسهم فى تحقيق الاستقرار السياسى والاجتماعى ، وسيسهم أيضاً فى إنجاح تجربة التعدد السياسى فى اليمن ، وإذابة الحواجز النفسية ، والتاريخية بين مناطق اليمن المختلفة ، بدلاً من إذكائها ، خاصة ، وأن اليمن يواجه ظروفاً سياسية ، واقتصادية ، واجتماعية صعبة ، ومعقده ، مما يستوجب على جميع التيارات الدينية ، والأحزاب السياسية التعالى عن المصالح الذاتية ، والرؤى الضيقة إلى رؤى أرحب تتسع لكل الاختلافات ، والتعددات لتحقيق الأمن ، والاستقرار لشعب اليمن .

***

قائمة المراجع

أولاً : القرآن الكريم.

ثانياً : كتب السنه :-

١ – ابى بكر أحمد بن الحسين بن على البيهقى ت ٤٥٨هـ (الإمام) ، السنن الكبرى ، الهند ، دار المعارف العثمانيه بحيدر أباد ، ط١ ، جـ٨ ، ١٣٥٤هـ .

٢ – أحمد ابن حنبل (الإمام) ، مسند الإمام أحمد ابن حنبل ، بيروت ، المكتب الإسلامى ، جـ٣ ، دت .

٣ – أحمد ابن على بن حجر العسقلانى (٧٧٣-٨٥٢هـ) (الإمام) ، فتح البارى بشرح صحيح البخارى ، بيروت ، دار المعرفه ، جـ٣ ، دت .

٤ – البخارى (الإمام) ، صحيح البخارى ، بيروت ، دار إحياء التراث العربى ، جـ٢ ، دت .

٥ – محمد ناصر الدين الألبانى ، صحيح الجامع الصغير وزيادته الفتح الكبير ، بيروت ، المكتب الاسلامى ، ط٢ ، جـ١ ، ١٩٨٦ .

٦ – محيى الدين أبى زكريا يحيى بن شرف النووى الشافعى (٦٣١ – ٦٧٦هـ) (الإمام) ، شرح صحيح مسلم للإمام النووى ، بيروت ، دار القلم ، ط١ ، جـ١٢ ، دت .

٧ – مسلم (الإمام) ، صحيح مسلم بشرح النووى ، القاهرة ، المطبعة المصريه ، جـ١٢ ، دت .

ثالثاً : الوثائق :

١ – اتحاد القوى الشعبية (الشوريون ، التعاونيون) النظام الأساسي (د ن ، دت) .

٢ – ـــــــــ ، مؤتمر الطائف ... نصوص ووثائق جمعها زيد بن علي الوزير ، (دن ، دت)

٣ – حزب التجمع اليمني للإصلاح ، البرنامج السياسي ، (صنعاء ، الآفاق للطباعة و النشر ، ط١ ، ١٩٩٥) .

٤ – حزب الحق ، البرنامج الانتخابي لحزب الحق ، (الدورة الانتخابية الأولى ، ١٩٩٣) .

٥ – ـــــــــ ، بيان الهيئة العليا بوجوب المشاركة في الانتخابات العامة ، (١٥ ربيع الثاني ١٤١٣هـ)

٦ – ـــــــــ ، بيان صادر عن مجموعة من علماء اليمن بنعم للدستور (في ٢٨ شوال ١٤١١هـ – مايو ١٩٩١)

٧ – ـــــــــ ، بيان وأهداف حزب الحق ، (اليمن ، مطابع دار المعرفه للطباعة والنشر ، دت)

٨ – حزب العمل الإسلامي ، النظام الأساسي لحزب العمل الإسلامي ، (الجمهورية اليمنية ، دت)

٩ – رسالة أحزاب المعارضة ورسالة الأمين العام المساعد لحزب اتحاد القوى الشعبية إلى رئيس الجمهورية يطلبون منه التدخل لإلغاء الإجراءات التي وقعت ضد اتحاد القوى الشعبية ١٩٠/٧/١٩٩٥)

١٠– رسالة وزير الشئون القانونية للنائب العام في ١٨/٧/١٩٩٥ .

١١– مجد الدين المؤيدي ، فتوى كبار العلماء بضرورة مشاركة النساء في الانتخابات والإدلاء بأصواتهن ، (دت)

رابعاً : المخطوطات :

١ - إبراهيم بن يحيى السحولى ، شرح الثلاثين مسألة فى عقائد الزيدية ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، عقائد تيمور ، ميكروفيلم رقم ٣٠٧٢٨ .

٢ - أحمد بن سليمان ، حقائق المعرفة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، ميكروفيلم رقم ٣٠٢ ، من المكتبة اليمنية .

٣ - أحمد بن محمد بن صلاح الشرفى ، عدة الأكياس المنتزع من شفاء صدور الناس فى شرح معانى الأساس ، مخطوط بدار الكتب المصرية ، عقائد تيمور ، ميكروفيلم رقم ٢٩٨٨٣ .

٤ - أحمد بن يحيى حابس الصعدى ، شرح مصباح العلوم فى معرفة الحى القيوم ، مخطوط ، دت .

٥ - القاسم بن إبراهيم الرسى (الإمام)، الرد على الروافض ، مخطوط بدار الكتب المصرية - ميكروفيلم رقم ٣٤٧من المكتبة اليمنية .

٦ - ـــــــ ، كتاب تثبيت الإمامة ، مخطوط بدار الكتب المصرية ميكروفيلم برقم ٣٤٣ من المكتبة اليمنية .

٧ - عبد الصمد عبد الله الدامغانى ، الجوهرة الخالصة عن الشوائب فى العقائد الناقمة على جميع المذاهب ، مخطوط بدار الكتب المصرية تحت اسم رسالة فى الفرق الإسلامية والعقائد (خط سنة ١٠٧٣هـ) ميكروفيلم رقم ١٣٣ من المكتبة اليمنية .

خامساً : الكتب :-

١ – آية الله السيد عبد الحسين دستغيب ، النبوة والإمامة ، ترجمة السيد أحمد القبانجي ، (بيروت ، دار التعارف للمطبوعات ، ١٩٨٨) .

٢ – إبراهيم بن على الوزير ، الحصاد المر، (لبنان ، دار إقرأ للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٧١).

٣ – ————، بين يدى المأساة ... حديث إلى اليمنيين النازحين ، (بيروت منشورات العصر الحديث ، ط٢ ، ١٩٩١) .

٤ – ———— ، رسالة إلى مجتهد، (بيروت ، دار المناهل للطباعة والنشر، ط٢ ، ١٩٨٦)

٥ – ———— ، على مشارف القرن الخامس عشر الهجرى (القاهرة ، دار الشروق ، ط٤ ، ١٩٨٩) .

٦ – ———— ، لكى لا نمضى فى الظلام ، (القاهرة دار الشروق ، ط٣ ، ١٩٨٩)

٧ – ابن النديم ، الفهرست ، (القاهرة ، المكتبة التجارية ، دط ، دت) .

٨ – ابن حزم ، الفصل فى الملل والأهواء والنحل ، (القاهرة ، مكتبة محمد على صبيح وأولاده ، ط١ ، جـ٥ ، ١٣٤٨هـ).

٩ – ابن منظور ، لسان العرب ، (القاهرة ، دار إحياء التراث العربى للطباعة والنشر والتوزيع ، ط١ ، جـ١ ، ١٩٨٨).

١٠ – أبو سعيد نشوان الحميرى ، الحور العين ، تحقيق د. كمال مصطفى ، (بيروت ، دار أزال للطباعة ، والنشر ، والتوزيع

ط٢ ، ١٩٨٥) .

١١ – أبى الحسن حسام الدين حميد بن أحمد المحلى ، كتاب الحدائق الوردية فى مناقب أئمة الزيدية ، (دمشق ، دار أسامه ، ط٢ ، جـ١ ، ١٩٨٥ «مخطوط مصور») .

١٢– أبى الحسن على بن إسماعيل الأشعرى ؛ مقالات الإسلاميين ، تحقيق د. محمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت ، دار الحداثة ، ط٢ ، جـ١ ، ١٩٨٥) .

١٣– أبى الحسن على بن محمد بن حبيب البصرى البغدادى الماوردى ، الأحكام السلطانية والولايات الدينية ، (بيروت ، دار الكتب العلمية ، دت) .

١٤– أبى جعفر محمد بن جرير الطبرى ، تاريخ الطبرى ، تاريخ الرسل والملوك تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، (مصر ، دار المعارف ، جـ٧ ، ١٩٦٤).

١٥– أبى جعفر محمد بن يعقوب بن إسحاق الكلينى (الرازى) ت ٣٢٨هـ : الأصول من الكافى ، (طهران ، دار الكتب الإسلامية ، ط٣ ، جـ١ ، ١٣٨٨هـ) .

١٦– أبى الضيا عبد الرحمن بن على الديبع الشيبانى الزبيدى ، كتاب قرة العيون بأخبار اليمن الميمون ، حققه ، وعلق عليه محمد بن على الأكوع الحوالى ، (بيروت ، بساط ، ط٢ ، ١٩٨٨).

١٧– أبى الفتح محمد بن عبد الكريم الشهرستانى ، الملل والنحل، (بيروت ، دار الكتب العلمية، ط٢ ، جـ١ ، ١٩٩٢)

١٨– أحمد بن الحسن الرصاص ، مصباح العلوم فى معرفة الحى

القيوم المعروف بالثلاثين مسألة ، قدم له الدكتور محمد عبد السلام الكفافى ، (جامعة بيروت العربية ، ١٩٧١)

١٩- أحمد بن قاسم العنسى (اليمانى الصنعانى) : التاج المُذهب لأحكام المَذهب شرح متن الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار ، (القاهرة ، دار إحياء التراث العربى الحلبى وشركاؤه ، ط١ ، جـ ٤ ، ١٩٧٤)

٢٠- أحمد بن محمد الشامى ، آراء ومواقف ، مقابلات وحوارات جمعها محمد يحيى سالم عزان ، (عمان ، مطابع شركة الموارد الصناعية الأردنية ، ط١ ، ١٩٩٤) .

٢١ - ———— ، رحيق الأزهار فى فقه الأئمة الأطهار ، (صنعاء مطابع الفضل للأوفست ، ط١ ، ١٩٩٤) .

٢٢- أحمد بن محمد بن عبد الله الوزير ، حياة الأمير على بن عبد الله الوزير ، (بيروت منشورات العصر الحديث ، ط١ ، ١٩٨٧)

٢٣ - أحمد بن يحيى المرتضى ، البحر الزخار الجامع لعلماء الأمصار (صنعاء دار الحكمة اليمانية ، ط١ ، المقدمه و جـ٥ ، تصوير عام ١٩٨٨)

٢٤- ———— ، شرح الأزهار ، (صنعاء ، مكتبة غمضان ، جـ ٤ ، ١٩٨٢) .

٢٥- أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، (الرياض ، مطابع الأوفست ، ط٣ ، ١٩٨٠) .

٢٦ - ————، تاريخ اليمن الثقافى ، (القاهرة ، مطبعة الكيلانى الصغير ، جـ ٤ ، ١٩٦٧) .

٢٧ - أحمد صالح الصياد ، السلطة والمعارضة فى

اليمن المعاصر ، (بيروت ، دار الصداقة ، دت) .

٢٨ – أحمد على مطهر المأخذى (دكتور) ، منهاج الوصول إلى معيار العقول فى علم الأصول لأحمد بن يحيى المرتضى ، (صنعاء دار الحكمة اليمانيه ، ط١، ١٩٩٢) .

٢٩ – أحمد قائد الصائدى (دكتور) ، حركة المعارضة اليمنية فى عهد الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ، (صنعاء مركز الدراسات والبحوث اليمنى ، ط١ ، ١٩٨٣) .

٣٠ – أحمد محمود صبحى (دكتور) ، الزيدية ، (القاهرة ، الزهراء للإعلام العربى ، ط٢ ، ١٩٨٤) .

٣١– ــــــ ، الإمام المجتهد - يحيى بن حمزة وأراؤه الكلامية ، (بيروت ، منشورات العصر الحديث ، ط١ ، ١٩٩٠) .

٣٢– ــــــ ، نظرية الإمامة لدى الشيعة الأثنى عشرية ، (القاهرة ، دار المعارف بمصر ، ١٩٦٩) .

٣٣ – الحسن البصرى وآخرون ، رسائل العدل والتوحيد ، دراسة وتحقيق د. محمد عمارة (القاهرة ، دار الشروق ، ط٢ ، ١٩٨٨) .

٣٤ – الحسن بن موسى النوبختى ، فرق الشيعة ، (بيروت ، منشورات دار الأضواء ، ط٢ ، ١٩٨٤) .

٣٥ – السيد مصطفى سالم (دكتور) : تكوين اليمن الحديث ، اليمن و الإمام يحيى ١٩٠٤ – ١٩٤٨ (لقاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ط٢ ، ١٩٧١) .

٣٦ – السيد يحيى الفضيل ، من هم الزيدية (عمان ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، ط٣ ، ١٩٨١) .

٣٧ – العبـــاس بن أحمـد بن إبراهيم بن أحمـد الحسنى ، تتمة كتاب الروض النضير ، شرح مجموع الفقه الكبير لشرف الدين السياغى ، (الطائف ، مكتبة المؤيد ، ط٢ ، جـ٥ ، ١٩٦٨)

٣٨– القـاسم بن محـمد بن على (الإمام) ، كتـاب الأساس لعـقائد الأكياس فى معرفة رب العالمين وعدله على المخلوقين وما يتصل بذلك من أصول الدين ، (صـعدة ، منشـورات مكتبة التراث الإسلامى ، ط٢ ، ١٩٩٤) .

٣٩– ———— ، كتاب الاعتصام بحبل الله المتين ، وحرمة التفرق فى الدين بما شرعه سبحانه وتعالى فى كتابه الذكر المبين (صنعاء ، مكتبة اليمن الكبرى ، جـ٥ ، ١٩٨٧) .

٤٠ – إلهام أحمد مانع ، الأحزاب والتنظيمات السياسية فى اليمن (١٩٤٨ – ١٩٩٣) ، دراسة تحليلية ، (صنعاء ، كتاب الثوابت ، ١٩٩٤) .

٤١ – أيلينـيا جولـو بوفسكـايـا ، ثورة ٢٦ سبتمبر فى اليمن ، تـرجمة قـائد محمد طربوش ، (بيروت ، دار ابن خلدون ، ط١ ، ١٩٨٢) .

٤٢ – تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقريزى ، كتاب المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار المعروف بالخطط المقريزية ، (القاهرة ، مؤسسة الحلبى وشركاؤه للنشر والتوزيع ، جـ٢ ، دت) .

٤٣ – تقى الدين أبى العباس أحمد بن على المقريزى ، كتاب النزاع والتخاصم فيما بين بنى أميه وبنى هاشم ، تحقيق د. حسين مؤنس ، (القاهرة ، دار المعارف ، ١٩٨٨).

٤٤ – حامد عبد الله ربيع (دكتور) ، سلوك المالك فى تدبير الممالك لشهاب الدين أحمد بن محمد بن أبى الربيع ، (القاهرة دار الشعب ، ١٩٨٠) .

٤٥ – حسن إبراهيم حسن (دكتور) تاريخ الإسلام ، (بيروت ، دار الأندلس ط٧ ، ١٩٦٤) .

٤٦ – حسن صعب (دكتور) ، علم السياسية ، (بيروت ، دار العلم للملايين ، مارس ١٩٧٩) .

٤٧ – حسين أحمد السياغى ، أصول المذهب الزيدى اليمنى وقواعده ، (صنعاء ، مكتبة غمضان لإحياء التراث اليمنى ، ١٩٨٤)

٤٨ – حسين عبد الله العمرى (دكتور) ، مائة عام من تاريخ اليمن الحديث (١١٦١-١٢٦٤هـ / ١٧٤٨-١٨٤٨م) ، (دمشق ، دار الفكر ، ط٢ ، ١٩٨٨) .

٤٩ – حوريه توفيق مجاهد (دكتوره) الفكر السياسى من أفلاطون إلى محمد عبده ، (القاهرة مكتبة الأنجلو المصرية ، ١٩٨٦) .

٥٠ – رشاد محمد العليمى (دكتور) ، القضاء القبلى فى المجتمع اليمنى ، (دن، دار الوادى للنشر والتوزيع ، دت) .

٥١ – ـــــــــ ، أحمد على البشارى (دكتور) : البرامج الانتخابية للأحزاب والتنظيمات السياسية فى الجمهورية اليمنية ، دراسة مقارنة ، (صنعاء ، كتاب الثوابت ، ١٩٩٣) .

٥٢ – زكى الميلاد (دكتور)، الفكر الإسلامى بين التأصيل والتجديد (بيروت ، دار الصفوه، ط١ ، ١٩٩٤)

٥٣ – زيد بن على (الإمام)، تثبيت الوصية ، تحقيق محمد سالم عزان ، (صنعاء ، دار التراث اليمنى ، ١٩٩٢) .

٥٤ – ———— ، مُسند الإمام زيد ، رواية أبى خالد الواسطى ، (بيروت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، ١٩٦٦) .

٥٥ – زيد بن على الوزير ، عندما يسود الجفاف ، مأساة التمذهب (بريطانيا ريتشموند سارى ، مركز التراث والبحوث اليمنى ، ط١ ، ١٩٩٣) .

٥٦ – ———— ، محاولة فى تصحيح المسار ، (بريطانيا ، ريتشموند سارى ، مركز التراث والبحوث اليمنى ، ط١ ، ١٩٩٢) .

٥٧ – ———— ، محاولة لفهم المشكلة اليمنية ، (بيروت ، منشورات العصر الحديث، ط٢ ، ١٩٨٨) .

٥٨ – سمير نعيم أحمد (دكتور) ، المنهج العلمى فى البحوث الاجتماعية ، (القاهرة ، مكتبة سعيد رأفت ، ط٤ , ١٩٨٧) .

٥٩ – شاة عبد العزيز غلام حكيم الدهلوى ، مختصر التحفة الأثنى عشرية ، نقلة من الفارسية إلى العربية سنة ١٢٢٧ ، الشيخ علام محمد الأسلمى ، (إستنبول ، مكتبة أيشيق ، ١٩٧٩) .

٦٠ – شرف الدين الحسين ابن أحمد بن صالح السياغى ، كتاب الروض النضير شرح مجموع الفقه الكبير ، (الطائف ، مكتبة المؤيد ، ط٢ ، جـ١ ، ١٩٦٨) .

٦١ – شريف الشيخ صالح أحمد الخطيب ، الإمام زيد المفترى عليه (بيروت ، دار الندوة ، ١٩٨٤) .

٦٢ – شهاب الدين أحمد بن علی بن حجر العسقلانی ، تهذيب التهذيب ، (القاهرة ، دار الكتاب الإسلامی لإحياء ونشر التراث الإسلامی ، جـ٢ ، ١٩٨٩) .

٦٣ – صالح محمد صغير مقبل ، محمد بن علی الشوكانی وجهوده التربوية ، (بيروت ، دار الجيل ، ١٩٨٩) .

٦٤ – صلاح الدين دبوس (دكتور) ، الخليفة توليته وعزله ، (الإسكندرية ، مؤسسة الثقافة الجامعية ، دت) .

٦٥ – طاهر أحمد الزاوی ، ترتيب القاموس المحيط علی طريقه المصباح المنير وأساس البلاغه ، (القاهرة ، مطبعة الاستقامه ، جـ١ ، ١٩٥٩) .

٦٦ – ظافر القاسمی ، نظام الحكم فی الشريعة و التاريخ الإسلامی الحياة الدستورية ، (بيروت ، دار النفائس ، ط٦ ، الكتاب الأول ، دت) .

٦٧ – عادل محمد علی ، الإمام الشوكانی سيرته وفكرة ، (الفيوم ، رياض الصالحين ، ط١ ، ١٩٩٤) .

٦٨ – عبد الحسين شرف الدين الموسوی ، المراجعات ، (بيروت ، مؤسسة الأعلی للمطبوعات ، دت) .

٦٩ – عبد الحميد بن هبة الله المدائنی الشهير بابن أبی الحديد ، شرح نهج البلاغه ، (مصر ، طبع بمطابع دار الكتاب العربية الكبری ، جـ ٦ ، ١٩١١) .

٧٠ – عبد الرازق أحمد السنهوری (دكتور) ، فقه الخلافه وتطورها لتصبح عصبة أمم شرقية ، ترجمة د . نادية عبد الرازق السنهوری ، ود . توفيق الشاوی ، (القاهرة ، الهيئة المصرية

العامة للكتاب ، ط٢ ، ١٩٩٣) .

٧١ – عبد الرحمن الشرقاوى ، على إمام المتقين ، (القاهرة ، مكتبة غريب ، جـ١ ، دت) .

٧٢ – عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، مقدمة ابن خلدون ، (بيروت ، دار إحياء التراث العربى ، جـ١ ، دت) .

٧٣ – عبد العزيز المقالح (دكتور) ، قراءة فى فكر الزيدية و المعتزلة ، (بيروت ، دار العودة ، ١٩٨٢) .

٧٤ – عبد العليم محمد (دكتور) ، الخطاب الساداتى ، تحليل الحقل الأيديولوچى للخطاب الساداتى ، (القاهرة ، كتاب الأهالى رقم ١٧ ، ١٩٩٠) .

٧٥ – عبد الفتاح شايف نعمان ، الإمام الهادى والياً وفقهياً ومجاهداً ، بيروت ، مؤسسة بعينو للتجليد ، ط١ ، ١٩٨٩) .

٧٦ – عبد القاهر بن طاهر بن محمد البغدادى الاسفرائينى التميمى ، الفرق بين الفرق ، تحقيق د . محمد محيى الدين عبد الحميد ، (بيروت ، المكتبة العصرية ، ١٩٩١) .

٧٧ – عبد الله بن عبد الوهاب الشماحى ، اليمن الإنسان والحضارة ، (بيروت ، منشورات المدينة ، ط٣ ، ١٩٨٥) .

٧٨ – عبد الله بن عمر بن سليمان الدميجى ، الإمامة العظمى عند أهل السُنّة والجماعة ، (الرياض ، دار طيبة للنشر والتوزيع ، ط١ ، ١٩٨٧) .

٧٩ – عبد الله محمد الحبشى ، حوليات يمنية من سنة ١٢٢٤ إلى سنة ١٣١٦هـ ، (صنعاء ، منشورات وزارة الإعلام والثقافة ١٩٨٠) .

٨٠ – عبد الله محمد الحبشى ، مصادر الفكر العربى الإسلامى فى اليمن ، (صنعاء ، مركز الدراسات اليمنية ، دت) .

٨١ – عبد الله نعمة ، روح التشيع ، (بيروت ، دار الفكر اللبنانى ، ١٩٨٥) .

٨٢ – عبد المولى سعيد مغلس ، الحركه الإسلامية فى اليمن ، اتحاد القوى الشعبية : رؤية تاريخية وفكرية ، (القاهرة ، دار الفكر الإسلامى ، ١٩٩١) .

٨٣ – عبد الواسع بن يحيى الواسعى اليمانى ، تاريخ اليمن المسمى فرجة الهموم والحزن فى حوادث وتاريخ اليمن (صنعاء ، منشورات مكتبة اليمن الكبرى للنشر والتوزيع ، ط٢ ، ١٩٩١) .

٨٤ – عز الدين أبى الحسن على بن أبى الكرم محمد بن محمد بن عبد الكريم بن عبد الواحد الشيبانى المعروف بابن الأثير ، الكامل فى التاريخ ، (بيروت ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ، جـ٥ ، ١٩٦٥) .

٨٥ – عصام عبد الرؤوف الفقى (دكتور)، الدول الإسلامية المستقلة فى المشرق ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٨٧) .

٨٦ – على أحمد السالوس (دكتور)، الإمامة عند الجمهور والفرق المختلفة ، (القاهرة ، المطبعة السلفية ، دت) .

٨٧ – على بن عبد الكريم الفضيل شرف الدين ، الزيدية نظرية وتطبيق ، (عمان ، جمعية عمال المطابع التعاونية ، ط١ ، ١٩٨٥)

٨٨ – على بن محمد بن عبيد الله العباسى العلوى ، سيرة الهادى إلى الحق يحيى بن الحسين ، تحقيق د . سهيل زكار ، (دمشق

٨٩ – علي حسن الخربوطلي (دكتور) ، المهدى العباسى ، ثالث الخلفاء العباسيين ، (القاهرة ، الدار المصرية للتأليف والترجمة ، ١٩٦٦) .

٩٠ – علي سامى النشار (دكتور) ، نشأة الفكر الفلسفى فى الإسلام ، (القاهرة ، دار المعارف ، ط٣ ، جـ٢ ، ١٩٦٥) .

٩١ – على محمد زيد ، معتزلة اليمن دولة الهادى وفكره ، (بيروت ، دار العوده ، ط٢ ، ١٩٨٥) .

٩٢ – فاروق يوسف يوسف أحمد (دكتور) ، قواعد المنهج العلمى ، (القاهرة ، مكتبة عين شمس ، ط١ ، جـ١، ١٩٨٥) .

٩٣ – فضل على أحمد أبو غانم ، البنية القبلية فى اليمن بين الاستمرار والتغيير ، (دمشق ، مطبعة الكاتب العربى ، ١٩٨٥) .

٩٤ – فضيلة عبدالأمير الشامى ، تاريخ الفرقة الزيدية بين القرنين الثانى والثالث الهجرى ، (بغداد ، مطبعة الآداب ، النجف الأشرف ، ١٩٧٤) .

٩٥ – فؤاد محمد النادى (دكتور) ، طرق اختيار الخليفة ، رئيس الدولة فى الفقه الإسلامى والنظم الدستورية المعاصرة ، الكتاب الثانى من موسوعة الفقه السياسى ونظام الحكم فى الإسلام ، (القاهرة ، دار الكتاب الجامعى ، ط١ ، ١٩٨٠) .

٩٦ – قاسم غالب أحمد ومحمود إبراهيم زائد ، من أعلام اليمن شيخ الإسلام المجتهد محمد بن على الشوكانى اليمانى ، (القاهرة ، مطابع الأهرام التجارية ، ١٩٦٩) .

٩٧ – قاسم نعمان الشرجبى ، الشرائح الاجتماعية التقليدية فى المجتمع اليمنى ، (بيروت ، دار الحداثة ، ط ١ ، ١٩٨٦) .

٩٨– مارلين نصر (دكتورة) ، التصور القومى العربى فى فكر جمال عبد الناصر ١٩٥٢ – ١٩٧٠ ، (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية ، ط٣ ، يوليو ١٩٨٤) .

٩٩– مجد الدين المؤيدى ، التحف شرح الزلف ، تحقيق محمد يحيى سالم عزان وعلى أحمد الرازحى ، (صنعاء ، مؤسسة أهل البيت للرعاية الاجتماعية ، ط١ ، ١٩٩٤)

١٠٠– محمد أبو زهرة ، الإمام زيد؛ حياته وعصره وآراؤه وفقهه ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، ١٩٥٩) .

١٠١– ــــــــ ، تاريخ المذاهب الإسلامية ، (القاهرة ، دار الفكر العربى ، دت).

١٠٢– محمد بن إبراهيم الوزير ، العواصم والقواصم فى الذب عن سنة أبى القاسم ، حققه وضبط نصه شعيب الأرنؤوط ، (بيروت ، مؤسسة الرسالة ، ط١ ، ١٩٩٢).

١٠٣– محمد بن سعد ، الطبقات الكبرى فى الكوفيين ، (مدينة ليدن ، دن ، جـ ٦ ، ١٣٢٥هـ).

١٠٤– محمد بن على الشوكانى، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع ، (القاهرة ، مطبعة السعادة ، جـ٢ ، ١٣٤٨هـ) .

١٠٥– ــــــــ ، كتاب السيل الجرار المتدفق على حدائق الأزهار ، (بيروت ، دار الكتب العلميه ، جـ١ ، ١٩٨٥) .

١٠٦– ــــــــ ، ديوان الشوكانى ، أسلاك الجوهر ، تحقيق

ودراسة د. حسين عبد الله العمرى ، (دمشق ، دار الفكر ، ١٩٨٢) .

١٠٧- ———— ، رفع الأساطين فى حكم الاتصال بالسلاطين دراسة وتحقيق د. حسن محمد الظاهر ، (صنعاء ، مكتبة الجيل الجديد، ط١ ، ١٩٩٢) .

١٠٨- ———— ، نيل الأوطار فى أحاديث سيد الأخيار ، شرح منتقى الأخبار كتاب الأقضية الأحكام ، (القاهرة ، دار الريان للتراث ، جـ٧ ، ٨ ، دت) .

١٠٩- محمد بن على طباطبا المعروف بابن الطقطقى ، كتاب الفخرى فى الآداب الإسلامية والدول الإسلامية ، (بيروت ، دار صادر ودار بيروت للطباعة والنشر ، ١٩٦٠) .

١١٠- محمد عابد الجابرى (دكتور) ، الخطاب العربى المعاصر ، (بيروت ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، ط١ ، مايو ١٩٨٢) .

١١١- محمد رشيد رضا ، الخلافة ، (القاهرة ، الزهراء للإعلام العربى ، ١٩٨٨) .

١١٢- محمد ضياء الدين الريس (دكتور)، النظريات السياسية الإسلامية ، (القاهرة ، دار التراث ، ط٧ ، ١٩٧٦) .

١١٣- محمد عبد القادر أبو فارس ، النظام السياسى فى الإسلام ، (عمان ، دار الفرقان للطباعة والنشر ، التوزيع ، ١٩٨٩) .

١١٤- محمد عمارة (دكتور) ، تجديد الفكر الإسلامى : محمد عبده ومدرسته ، (كتاب الهلال العدد ٣٦٠ ديسمبر ١٩٨٠) .

١١٥- محمد محمد الحاج حسن الكمالى ، الإمام المهدى أحمد بن يحى المرتضى وأثره فى الفكر الإسلامى سياسياً

وعقائدياً ، (صنعاء ، دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر ، ١٩٩١) .

١١٦- محمد يحيى الحداد ، التاريخ العام لليمن ، (بيروت ، منشورات المدينة ، ط١ ، ١٩٨٦) .

١١٧- ———— ، تاريخ اليمن السياسى ، (بيروت ، منشورات المدينة ، ط٤ ، ١٩٨٦) .

١١٨- مصطفى الشكعة (دكتور) ، الأسس الإسلامية فى فكر ابن خلدون ونظرياته (القاهرة ، الدار المصرية اللبنانية ، ط٢ ، ١٩٨٨) .

١١٩- مؤسسة الملك عبد العزيز آل سعود ، تجديد الفكر الإسلامى ، (أعمال الندوة التى نظمتها المؤسسة إبريل ١٩٨٧) .

١٢٠- موسى الموسوى (دكتور) ، الشيعة والتصحيح ، الصراع بين الشيعة و التشيع (دت ، ١٩٨٨) .

١٢١- نيڤين عبد الخالق مصطفى (دكتورة) ، المعارضة فى الفكر السياسى الإسلامى (القاهرة ، مكتبة الملك فيصل الإسلامية ، ط١ ، ١٩٨٥) .

١٢٢- وهبه الرخيلى (دكتور) ، أصول الفقه الإسلامى ، (دمشق ، دار الفكر ، ط١ ، جـ٢ ، ١٩٨٦)

١٢٣- يحيى بن الحسين بن القاسم الرسى (الإمام الهادى) ، المجموعة الفاخرة ؛ مجموعة مخطوطات مطبوعة فى المجموعة الفاخرة ، (صنعاء ، مكتبة اليمن الكبرى ، دت) .

١٢٤- تثبيت الإمامة ، مخطوط فى كتاب المنتخب ، (صنعاء دار الحكمة اليمانية للطباعة والنشر ، ط١ ، ١٩٩٣) .

١٢٥- كتاب الأحكام في الحلال والحرام ، جمعه ورتبه علي بن أحمد بن أبي حريصة ، (ب ن ، ط١، ١٩٩٠) .

١٢٦- يحيى بن الحسين بن القاسم بن محمد بن علي ، غاية الأماني في أخبار القطر اليماني ، تحقيق وتقديم د. سعيد عبد الفتاح عاشور ، (القاهرة ، دار الكاتب العربي للطباعة والنشر ، القسم الأول ، ١٩٦٨) .

١٢٧- يحيى بن حمزه ، المعالم الدينية في العقائد الإلهية ، تحقيق سيد مختار محمد حشاد ، (بيروت ، دار الفكر المعاصر ، ط١ ، ١٩٨٨) .

سادساً : الرسائل الجامعية والمذكرات والمطبوعات :

١ - أحمد عبد الله عارف ، المدارس الكلامية في اليمن فيما بين القرن الثالث والسادس الهجري ، رسالة دكتوراه ، (جامعة القاهرة ، كلية دار العلوم ، ١٩٨٦)

٢ - أميمة مصطفى عبود أمين ، قضية الهوية في مصر السبعينيات ، دراسة في تحليل بعض نصوص الخطاب السياسي ، رسالة ماچستير ، (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٣)

٣ - حسن خضيري أحمد حسن ، قيام الدولة الزيدية في اليمن (٢٨٠ - ٢٨٩هـ) ، رسالة ماچستير (جامعة القاهرة ، كلية الآداب ، قسم التاريخ ، ١٩٨٩)

٤ - سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، التجديد السياسي ، والخبرة الاستراتيجية : نظرة في الواقع العربي المعاصر ، (رسالة دكتوراه ، غير منشورة - جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ١٩٨٧) .

٥ – محمد محسن الظاهرى ، الدور السياسى للقبيلة فى الجمهورية العربية اليمنية ١٩٦٢–١٩٩٠ ، رسالة ماجستير (جامعة القاهرة ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٥)

٦ – حامد عبد الله ربيع (دكتور) ، تطور الفكر السياسى الإسلامى وعملية بناء الدولة العصرية ، مذكرات ، (جامعة القاهرة ، ١٩٧٩ – ١٩٨٠) .

٧ – إبراهيم بن على الوزير، المنهج للحياة ، رؤية اجتهادية إسلامية ، أوراق مطبوعة ، (دت) .

٨ – زيد بن على الوزير ، أزمة الفكر السياسى (٢) ، (٣) ، (٦) ، أوراق مطبوعة ، (١٩٩٤) (نُشرت بَعد ذلك فى صحيفة الشورى فى إعداد متفرقه) .

سابعاً : الصحف والمجلات والدوريات :

١ – الأمة (صحيفة) ، البيان حول الإمامة والخلافة ، (صنعاء ، العدد السابع الخميس ١٩٩١/١٢/٥) .

٢ – الحياة (صحيفة)، (لندن ، العدد ١١٩١٢ ، الثلاثاء ، ٣ أكتوبر ١٩٩٥) .

٣ – ———— ، (العدد ١١٩٦٢ ، الأربعاء ، ٢٢ نوفمبر ١٩٩٥) .

٤ – الشورى (صحيفة)، مقابلة صحيفة السياسة الكويتية مع الأستاذ زيد بن على الوزير أعادت صحيفة الشورى نشرها فى (صنعاء ، العدد ١٥١ الأحد ١٩٩٤/١١/٢٦) .

٥ – الثورة الأم ، بقلم عبد الله على صبرى ، (العدد ١٦٦ الأحد ١٩٩٥/٢/٢٩) .

٦ – ثـورة ١٩٨٤ والمشـروع الحضـارى اليمنـى ، عمـر محمـد عمـر، (العدد ١٦٦ الأحد ١٩٩٥/٢/٢٩) .

٧ – فى ذكـرى ثورة ١٩٤٨ إبراهيم بن على الوزير ، العـدد ١٩٦ الأحد ١٩٩٥/٢/٢٩) ،

٨ – معالم على طريق الشورى ، عرض عمر محمد عمر ، المنهج للحياة للأستاذ إبراهيم بن على الوزير ، (العدد ١٧٠ ، الأحد ، ١٩٩٥/٣/٢٦) .

٩ – الثوابت (مجلة ، فصليه) ، نتائج الانتخابات التشريعية العامة فى إبريل ١٩٩٣ (صنعاء ، العدد الرابع أكتوبر ديسمبر ١٩٩٤)

١٠– الوسط (مـجلة اسبـوعـيـه) (لندن ، العـدد ١٩٣ ، الإثنين ، ١٩٩٥/١٠/٢٩) .

١١– تراثنا (مجلة فصلية) ، الإمامة ، تعريف بمصادر الإمامة فى التراث الشيعى (٣) عبد الجبار الرفاعى ، (بيروت ، العدد الثالث ـ رجب شعبان رمضان ١٤١٠هـ) .

١٢– عـالم الفكر (دوريات) ، النظريات السياسية لدى الفرق الإسلامية ، د . أحمد محمد صبحى ، (الكويت ، المجلد الثانى والعشرون ، العدد الثاني ـ أكتوبر ونوفمبر ١٩٩٣) .

ثامناً : مصادر أخرى :

مقابلات شخصية مع منُظرى ورؤساء الأحزاب الثلاثة :

الأستاذ : زيد بن على الوزير ، عن حزب اتحاد القوى الشعبية .

الأستـاذ : إبراهيم بن محمد الوزير ، عن حزب العمل والتوحيد الإسلامى

الأستاذ العلامة أحمد الشامى ، عن حزب الحق .

ملحق : سلسلة أئمة الزيدية الذين حكموا اليمن*

	مدة الحكم (هـ)	(م)
١ – الهادى يحى بن الحسين الرسى	٢٨٤–٢٩٨	٨٩٨–٩١١
٢ – (ابنه) المرتضى محمد بن الهادى	٢٩٨–٣٠١	٩١١–٩١٣
٣ – (أخيه) الناصر أحمد بن الهادى	٣٠١–٣٢٥	٩١٣–٩٣٤
٤ – (ابنه) المنصور يحى بن الناصر أحمد (١)	٣٢٥–٣٦٦	٩٣٤–٩٧٦
٥ – (ابنه) الداعى يوسف بن المنصور يحى	٣٦٦–٤٠٣	٩٧٧–١٠١٢
٦ – المنصور القاسم بن على العيانى(٢)	٣٨٩–٣٩٣	٩٩٩–١٠٠٣
٧ – (ابنه) المهدى الحسين بن القاسم العيانى(٣)	٣٩٣–٤٠٣	١٠٠٣–١٠١٢
٨ – الحسن بن عبد الرحمن(٤)	٤٢٦–٤٣١*	١٠٣٥–١٠٤٠

* تمتد سلسلة الأئمة الزيدية إلى على بن أبى طالب ، كما أن هناك أئمة زيدية دعاة لم يحكموا وقد تعدد الذين دعوا إلى أنفسهم أو تعارضوا مع الائمة الحاكمين ، ولكننا ركزنا على الأئمة الذين حكموا اليمن فعلاً . أنظر :
– المرتضى ، مقدمة كتاب البحر الزخار ، مرجع سابق ، ص ص ٢٢٥–٢٣١ .
– المؤيدى ، التحف شرح الزلف ، مرجع سابق .
– الحداد ، تاريخ اليمن السياسى ، جـ٢ ، مواضع متفرقة .
– د . أحمد محمود صبحى ، الزيدية ، مرجع سابق ، ص ص ٥٨٧ – ٥٩٨ .
– أحمد حسين شرف الدين ، اليمن عبر التاريخ ، مرجع سابق ، ص ص ٢٥٠–٢٥٩ .

(١) عارضه أخواه الحسن والقاسم ، ثم اختلف الأخوان الحليفان فيما بينهما ، ودعا كل لنفسه وقد استمرت الحرب فيما بين الأخوين الحسن والقاسم إلى موت الأول عام ٣٢٩ هـ وقد قامت حرب بينه وبين أولاد الإمام القاسم العيانى الذين تمكنوا من اعتقاله ولكنهم أطلقوا سراحه فيما بعد .

(٢) وهو من أولاد القاسم الرسى قدم من بيشه ببلاد عسير إلى صعدة عام ٣٨٩ هـ وأعلن دعوته لنفسه إثر قدومه إليها ، اختلف الداعى يوسف معه فى البدايه لكنه تصالح معه وأعلن ولاءه للعيانى .

(٣) وقد دعا إلى نفسه بعد موت أبيه ، وتعارض مع الشريف قاسم الزيدى الذى ينتهى نسبه إلى الإمام زيد بن على وايضاً تعارض مع الداعى يوسف الذى عاد للظهور بعد موت المنصور القاسم.

* تعدد الدعاة فى هذه الفتره .

(٤) هو أبو هاشم الحسن بن عبد الرحمن بن يحى بن عبد الله بن الحسين بن القاسم الرسى (ت ٤٣٣هـ) وقيل عام ٤٣١هـ.

٩ – أبو الفتح الديلمي(١)	٤٣٧–٤٤٤	١٠٤٦–١٠٥٣
١٠– المتوكل أحمد بن سليمان(٢)	٥٣٢–٥٦٦	١١٣٨–١١٧١
١١– المنصور عبد الله بن حمزه(٣)	٥٨٣–٦١٤	١١٨٥–١٢١٧
١٢– المعتضد بالله يحى بن المحسن(٤)	٦١٤–٦٣٦	١٢١٧–١٢٣٩
١٣– المهدى لدين الله أحمد بن الحسين(٥)	٦٤٦–٦٥٦	١٢٤٩–١٢٥٨
١٤– يحى بن محمد السراجي(٦)	٦٥٩–٦٦٠	١٢٦١–١٢٦٢
١٥– المنصور الحسن بن بدر الدين	٦٦١–٦٧٠	١٢٦٢–١٢٧٦
١٦– المهدى إبراهيم بن تاج الدين(٧)	٦٧٠–٦٧٤	١٢٧٢–١٢٧٦

(١) هو الناصر بن الحسن بن محمد بن عيسى ينتهى نسبه إلى الإمام زيد بن الحسن السبط ، قام بالديلم ثم رحل إلى اليمن ، قتل فى موقعه بينه وبين الصليحيين .

(٢) هو المتوكل على الله أحمد بن محمد بن المطهر بن على بن الناصر أحمد بن الهادى يحى بن الحسن ت ٥٦٦هـ امتد نفوذه من اليمن إلى الحجاز وكذلك فى الديلم ، وحارب القرامطة الإسماعيليين ، من أعوانه جعفر بن عبد السلام (٥٠٠–٥٧٣) الذى نقل تراث المعتزلة من العراق إلى اليمن .

(٣) ينتهى نسبه إلى عبد الله بن الحسين بن القاسم الرسى أخ الهادى ، له عدة مؤلفات وفتاوى ومن أشهر مولفاته كتاب الشافى الذى يضم خمسين ألف حديث ، ويعتبره زيدية اليمن أعلم آل البيت.

(٤) وينتهى نسبه إلى محمد بن القاسم بن الناصر أحمد بن الهادى يحى بن الحسين الرسى ، دعا بعد وفاة الإمام المنصور بالله عبد الله بن حمزه وإليه ينتمى آل الشامى المقميين بمسور خولان وصنعاء ، وله العديد من الكتب من أشهرها « المقنع » فى الفقه وقد قامت بينه وبين الأشراف بنى الحمزات وعلى رأسهم محمد بن عبد الله بن حمزه عدة معارك حربيه، خاصة فى صعدة .

(٥) وينتهى نسبه إلى محمد بن القاسم الرسى عم الهادى ، وقد تحولت العلاقة بينه وبين الأشراف الحمزات من التحالف إلى التحارب والإقتتال وقد خالف الشيخ أحمد بن محمد الرصاص – أحد علماء الزيدية – الإمام المهدى أحمد وطعن فى سيرته وخرج عليه ، وخلفائه من بنى الحمزات حتى استطاعوا الإمساك به وقتله عام ٦٥٦هـ.

(٦) بعد مقتل المهدى أحمد بن الحسين بايع العلامة أحمد بن محمد الرصاص ومن معه الحسن بن وهاس من أولاد الإمام حمزه بن أبى هاشم لكن الحسن بن وهاس اختلف مع بنى عمومته ووقع فى أسرهم مما أتاح ليحى السراجي الدعوة لنفسه بالإمامة لكنه وقع فى أسر نائب الدولة الرسولية فى صنعاء ، الأمير علم الدين سنجر الشعبى ، الذى افرج عن السراجى بعد أن سمل عينيه . وقد عاش السراجى بقية عمره مكفوف البصر حتى مات فى عام ٦٩٦ هـ .

(٧) كانت لإبراهيم بن تاج الدين أحمد بن بدر الدين حروب مع الدولة الرسولية أدت إلى وقوعه فى أسرهم واعتقاله فى عام ٦٧٤هـ حيث توفى فى معتقله فى العام نفسه .

١٧- المتوكل المطهر بن يحى(١)	٦٩٧-٦٧٦	١٢٩٨-١٢٧٨
١٨- (ابنه) المهدى محمد بن المطهر بن يحى	٧٢٨-٦٩٧	١٣٢٧-١٢٩٨
١٩- المؤيد يحى بن حمزه (٢)	٧٤٩-٧٢٩	١٣٤٩-١٣٢٨
٢٠- المهدى على بن محمد بن على بن يحى(٣)	٧٧٣-٧٥٠	١٣٧٣-١٣٥٠
٢١- (ابنه)الناصر صلاح الدين بن على بن محمد(٤)	٧٩٣-٧٧٣	١٣٩٣-١٣٧٣
٢٢- (ابنه) المنصور على بن صلاح الدين (٥)	٧٤٠-٧٩٣	١٤٣٦-١٣٩٣
٢٣- الناصر بن محمد(٦)	٨٦٦-٨٤٠	١٤٢٦-١٤٣٧
٢٤- المؤيد محمد بن الناصر بن محمد (٧)	٩٠٨-٨٦٦	١٥٠٣-١٤٦٢
٢٥- المتوكل يحى شرف الدين بن شمس الدين ابن		

(١) وقد عُرف بالمظلل بالغمام وينتهى نسبه إلى الناصر احمد بن الهادى يحى بن الحسين .

(٢) دعا المطهر بن محمد بن المطهر لنفسه بالإمامة بعد وفاة والده لكنه تنحى للإمام يحى بن حمزه الذى عارضه الإمام على بن صلاح الدين بن إبراهيم بن تاج الدين وعارضه أيضاً الإمام أحمد بن على بن أبى فتح الديلمى .

(٣) وينتهى نسبه إلى الإمام الناصر أحمد بن الهادى يحى بن الحسين ، وقد بايعه الإمام المطهر وتنحى له عن الدعوة لكن عارضه فى صنعاء الأميران داؤود وإبراهيم من أولاد الإمام عبد الله بن حمزه .

(٤) وقد وقعت بينه وبين داؤود أمير صنعاء من أولاد عبد الله بن حمزه عدة معارك حربيه .

(٥) لما توفى الإمام صلاح الدين اختلف أعيان دولته فيمن يخلفه ، ففريق مال إلى ولده على بن صلاح الدين ورأى فريق آخر أن المهدى أحمد بن المرتضى أحق منه بالأمر وقد توفيا فى عام ٨٤٠هـ بوباء الطاعون .

(٦) بعد وفاة الإمام صلاح الدين دعا كل من المهدى صلاح بن على بن محمد من أولاد الهادى لنفسه بالإمامة وكذلك الناصر بن محمد بن الناصر بن أحمد بن المطهر وتلقب بالمنصور ، والمتوكل مطهر بن محمد بن سليمان الحمزى . لكن الأمر استقر فى نهاية الأمر للإمام المنصور الناصر بن محمد بعد أن هزم المتوكل ، والأمير سنقر الذى طمع فى الإستيلاء على الحكم عام ٨٤٠ هـ ، وهزيمة جيش المهدى الذى وقع فى الأسر عام ٨٤٦هـ حيث توفى فى معتقله عام ٨٤٩هـ ، وقد أسره أهل بلاد الحدا عام ٨٦٦هـ وأرسلوه إلى الإمام المتوكل مطهر الذى سجنه حتى مات فى معتقله عام ٨٦٧هـ .

(٧) فى هذه الفترة تجزأت اليمن إلى أجزاء يسيطر عليها الأئمة الزيدية المتعارضون والجزء الآخر يسيطر عليه بنو طاهر . وقد عارضه العديد من الأئمة وجرت بينهم وبين بعضهم حروب عديده .

المهدى أحمد بن يحى المرتضى[١]	٩٦٥-٩١٢	١٥٥٨-١٥٠٧
٢٦- (ابنه) المطهر بن شرف الدين(٢)	٩٨٠-٩٦٥	١٥٧٣-١٥٥٨
٢٧- الحسن بن على داؤود(٣)	٩٩٣-٩٨٦	١٥٨٥-١٥٧٩
٢٨- المنصور القاسم بن محمد	١٠٢٩-١٠٠٦	١٦٢٠-١٥٩٨
٢٩- المؤيد الكبير محمد بن القاسم بن محمد	١٠٥٤-١٠٢٩	١٦٤٤-١٦٢٠
٣٠- (ابنه) المتوكل اسماعيل بن القاسم بن محمد	١٠٨٧-١٠٥٤	١٦٧٦-١٦٤٤
٣١- المهدى أحمد بن الحسين ابن القاسم	١٠٩٢-١٠٨٧	١٦٨١-١٦٧٦
٣٢- المؤيد الصغير محمد بن المتوكل اسماعيل(٤)	١٠٩٧-١٠٩٢	١٦٨٦-١٦٨١
٣٣- المهدى محمد بن أحمد بن الحسن بن القاسم(٥)	١١٣٠-١٠٩٧	١٧١٨-١٦٨٧
٣٤-المنصور الحسين بن القاسم بن محمد بن القاسم	١١٣١-١١٢٧	١٧٢٠-١٧١٦
٣٥- القاسم بن حسين بن أحمد بن الحسن بن القاسم	١١٣٩-١١٢٨	١٧٢٧-١٧١٦

---

(١) وقد اعتزل الإمامة فى أخر أيامه وهاجر إلى حجه وبقى بها حتى مات ، من مؤلفاته « الأثمار » فى الفقه ويذكر المؤرخون أن سبب اعتزاله يرجع إلى خلافه مع إبنه المطهر .

(٢) قام بالحكم بعد اعتزال والده .

(٣) بعد وفاة المطهر بن شرف الدين اختلف السادة الهاشميون فيما بينهم وسعى ولاته إلى بسط ما تحت ولاياتهم ، وصار كل أمير لا يعترف بالأمير الأخير ، ولا يرتبط معه بأى رابط عسكرى أو سياسى ، وبعد دعوة الحسن بن على بن داؤود بن الحسن بن المؤيد نشبت بينه وبين الأمراء الهاشميين عدة حروب حتى جاء الوالى التركى الوزير حسن باشا وقبض على الإمام ، والعديد من الأمراء وارسلهم إلى الآستانه بتركيا .

(٤) وقد عارضه سبعة منهم خمسة أمراء من أبناء القاسم بن محمد .

(٥) وقد عارضه سبعة من السادة الهاشميين منهم أربعة من آل القاسم وهو صاحب الكنى الثلاث ، حيث تلقب أولاً بالناصر ثم بالهادى ثم بالمهدى كما عُرف بصاحب المواهب .

٣٦- الناصر محمد بن اسحق بن أحمد بن الحسن بن القاسم(١)	١١٣٥-١١٣٥	١٧٢٣-١٧٢٣
٣٧- المنصور حسين بن القاسم بن حسين	١١٦١-١١٣٩	١٧٤٨-١٧٢٧
٣٨- (ابنه) المهدى عباس بن المنصور حسين	١١٨٩-١١٦١	١٧٧٥-١٧٤٨
٣٩- (ابنه) المنصور على بن المهدى عباس	١٢٢٤-١١٨٩	١٨٠٩-١٧٧٥
٤٠- (ابنه) المتوكل أحمد بن المنصور	١٢٣١-١٢٢٤	١٨١٦-١٨٠٩
٤١- (ابنه) المهدى عبد الله ابن المتوكل	١٢٥١-١٢٣١	١٨٣٥-١٨١٦
٤٢- (ابنه) المنصور على الثانى ابن المهدى	١٢٥٢-١٢٥١	١٨٣٦-١٨٣٥
٤٣- ابن عمه الناصر عبد الله بن الحسين	١٢٥٦-١٢٥٢	١٨٤٠-١٨٣٦
٤٤- الهادى محمد بن المتوكل أحمد	١٢٥٩-١٢٥٦	١٨٤٣-١٨٤٠
٤٥- المنصور على الثانى (٢)	١٢٥٩-١٢٥٩	١٨٤٣-١٨٤٣
٤٦- المتوكل محمد بن يحى بن المنصور على	١٢٦٥-١٢٦٠	١٨٤٩-١٨٤٤
٤٧- المنصور أحمد بن هاشم الويسى الهادوى	١٢٦٥-١٢٦٤	١٨٤٩-١٨٤٨
٤٨-الهادى غالب بن المتوكل محمد بن يحى	١٢٦٨-١٢٦٧	١٨٥٢-١٨٥١
٤٩- المنصور محمد بن عبد الله الوزير	١٣٠٧-١٢٦٩	١٨٩٠-١٨٥٣
٥٠- الهادى شرف الدين بن محمد بن عبد الرحمن	١٣٠٧-١٢٩٦	١٨٩٠-١٨٧٣
٥١- المنصور محمد بن يحى حميد الدين	١٣٢٢-١٣٠٧	١٩٠٤-١٨٩٠

---

(١) تولى الحكم فعلاً لمدة سنة ثم أصبح معارضاً وداعياً .

(٢) لما توفى الهادى فى عام ١٢٥٩هـ أعيد الحكم إلى الإمام المخلوع المنصور على الثانى ، وقد عارضه المتوكل محمد بن يحى وحارب المنصور الثانى حتى أضطره إلى التنازل له ودخلا معاً صنعاء بعد توقيع وثيقه التنازل ، وقد ثار اليمنيون على الإمام المتوكل وخلعوه سنة ١٢٥٦هـ لأنه كان السبب فى دخول الأتراك العثمانيين صنعاء ، ونصبت بدلاً منه على بن المهدى عبد الله بن المتوكل أحمد . وبعد مقتل المتوكل تنازع السادة الهاشميون السلطة ودعا العديد منهم بالإمامة لأنفسهم ، حيث دعا السيد أحمد بن هاشم الويسى الهادوى فى صعدة ، وتلقب بالمنصور ، وزحف بمن معه من القبائل نحو صنعاء ، واستطاع أن يستولى عليها بعد حصارها ، وقد عاشت اليمن خلال الفترة ١٢٦٥هـ - ١٢٩٦هـ ، فوضى إمامية .



٥٢– (ابنه) المتـوكل بن المنصـور مـحمـد بن يحى حميد الدين	١٣٢٢–١٣٦٧	١٩٠٤–١٩٤٨
٥٣ ـ (ابنه) الناصر أحمد بن يحيي .	١٣٦٧–١٣٨٢	١٩٤٨–١٩٦٢
٥٤– (ابنه) المنصور محمد (٢) البدر بن أحمد	١٣٨٢–١٣٨٢	١٩٦٢–١٩٦٢

(٢) حكم فى ١٩ سبتمبر ١٩٦٢ إلى ٢٦ منه حيث قامت الثورة ، وانتهى حكم الإمامة الزيدية فى اليمن وأعلنت الجمهورية .

يتناول هذا الكتاب التجديد فى فكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن، فالإمامة كظاهرة سياسية ليست وليدة الحاضر وإنما هى امتداد للماضى. والجديد فى هذا الكتاب هو استخدام قيم الفكر السياسى الزيدى القديمة لفهم واقع اليمن السياسى الحاضر بالعودة إلى أصول هذا الفكر من مصادره الأصلية، ففهم هذا الواقع لايمكن أن يتم بمعزل عن تراثة الفكرى وهذا يتطلب إعادة بناء هذا الفكر من خلال فصل قيمه عن تلك الممارسات الخاطئة لنظام الإمامة، وبالتالى لا يحمّل الفكر السياسى الزيدى جور وظلم نظام الإمامة، وهو ماتناولتة الكاتبة فى التأصيل للفكر الزيدى وفى النتائج التى توصلت إليها، وقد كان هدفها منذ بداية هذه الدراسة وحتى نهايتها تتبع حدود الثبات والتطور والتجديد للمقومات الفكرية للإمامة، وقد وجدت أن الفكر السياسى الزيدى كفكر إسلامى متّهم بأنه فشل خلال عشرة قرون من الحكم فى إقامة نظام إسلامى يحقق مصالح الحاكم والمحكوم. وهو ماتوصلت إلية الكاتبة فيما يمكن أن يطلق علية «التحويل السلطوى للفكر» كما يكتسب هذا الكتاب أهميته من محاولة التقريب بين المذهبين السائدين فى اليمن وهما المذهب الزيدى ومذهب أهل السنّة أو مايطلق عليهم بالزيود والشوافع.

الناشر

أ.م. أشواق أحمد مهدى غليس

التجديد فى فكر الإمامة عند الزيدية فى اليمن

مكتبة مدبولى
MADBOULI BOOKSHOP
6 Talat Harb SQ. Tel.: 5756421 ٦ ميدان طلعت حرب - القاهرة - ت: ٥٧٥٦٤٢١